ELWELELY
GROUP
SINCE 1957

الوليلي

ELWELELY
Agriculture Crops

UNICOM
Investment & Development

ELWELELY
Investment & Development

إسم من ذهب

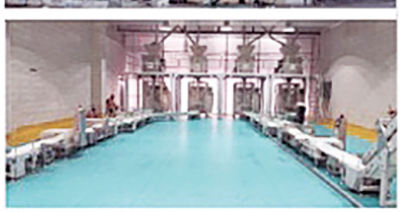

المكتب الرئيسى :90 ش فوزى معاذ أبراج سما الحرية – سموحة
المصانع :مدينة برج العرب المنطقة الصناعية الثانية و الرابعة

T : +2 03 428 3081 | F : +2 03 429 8097
M : +2 0122 398 9036 - 0101 760 8071

elwelely - الوليلي elwelelygroup

NILE TRADE
Agri & Grain Machinery

شركة النيل للتجارة والتكنولوجيا
نايل تريد - عماد بلال
الوكيل الوحيد في مصر

苹乐集团 PINGLE GROUP
PINGLE
For Flour Machinery

شعارنا... معانبنى مشروع المستقبل

E.mail : info@niletrade.com.eg
Website : www.niletrade.com.eg
2شارع مينا - بجوار فندق الميريديان - الهرم
ميدان الرماية – الجيزة
Mob : 01222181699 - 01005588981 - 01094022284
Tel : (02) 33776932 Fax : (02) 33776931

شركة النيل للتجارة والتكنولوجيا
نايل تريد - عماد بلال

الوكيل الوحيد في مصر
شعارنا... معانبنى مشروع المستقبل

NILE TRADE
Agri & Grain Machinery

تشيلي الصينية لمضارب الأرز الحديثة

QiLi
For Rice Machinery

AMDلأجهزة السورتكس

أحدث أجهزة تنقية وفصل الألوان (كاميرات) للحبوب والأرز والبقوليات

AMD 安美达
For New Color Sorter Machine

أحدث جهاز سورتكس للأرز في مصر
(80قناة)

جيالونج لماكينات الوزن والتعبئة الجامبو باج الأوتوماتيك والنصف أوتوماتيك

JIALONG 佳龙
For Packing Machine

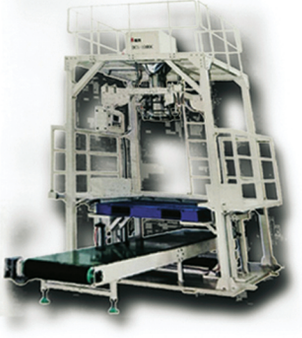

E.mail : info@niletrade.com.eg
Website : www.niletrade.com.eg
2شارع مينا - بجوار فندق الميريديان - الهرم
ميدان الرماية - الجيزة
Mob : 01222181699 - 01005588981 - 01005588692
Tel : (02) 33776932
Fax : (02) 33776931

Al Mostafa

Import & Export

القاهـرة تليفاكس : ٠٢/٣٣٦٦١٠٧٩
المنصورة تليفاكس : ٠٥٠/٢٨١١٢١٩

٢٨ شارع طيبة متفرع من جامعة الدول العربية
المهندسين - جيزة

almostafac2020@gmail.com

تحويل الدعم السلعى إلى نقدى يحتاج إلى دارسة متأنية

لاشك أن تحويل الدعم السلعى إلى دعم نقدى حاليا يحتاج إلى دراسة متآنية ولا يجب التعجل فيه ويكون مشروط بأن يكون الفائض من الدعم فى البطاقات التموينية يتم صرفه مقابل سلع تموينية وليس نقود، كما يتوهم البعض، فلا يمكن أن يحدث ذلك لان فيه مغامرة ومخاطر جسيمة فى أن يكون مصير رغيف الخبز خارج قبضة وزارة التموين حتى لا يتحكم أحد فى رغيف الغلابة، وتضمن توافره طوال الـ٢٤ ساعة وهذا لن يتحقق إلا من خلال منظومة متكاملة مترابطة تتحكم فى العرض والطلب على مستوى الجمهورية دون نقص أو عجز، مثل منظومة الخبز الحالية.

فالدعم النقدى بمفهومه الصحيح هو المشروط ومن خلال الكارت الذكى «البطاقة التموينية» والذى سيتم إعادة برمجته من جديد ليمكن من خلاله التعرف على الرصيد المتبقى للمواطن من الدعم المخصص له، والذى يجوز صرفه مقابل سلع تموينية فقط وبالتالى لا يمكن التنازل عنه إلى أصحاب المخابز، كما كان يحدث من قبل لأنه تم ربطه على صرف سلع وليس نقود، وبذلك نكون حققنا هدفين مهمين، الأول هو معرفة قيمة حجم الدعم ماليا وليس كميات كما كان يتم حسابها قبل إعادة برمجة الكارت والماكينة، وليعلم الجميع أن رغيف الخبز خط أحمر لمحدودى الدخل والغلابة ولا يمكن أن يتم صرف مبالغ مالية مقابل فائض دعم الخبز للأسر والمواطنين لأنه من السهل أن يتم تبديدها وصرفها فى أشياء أخرى، ثم بعد ذلك لا نستطيع شراء رغيف الخبز خاصة إذا كان سعره سوف يرتفع عندما يصبح حر لا يمكن التحكم فيه ليصل إلى الـ١٠٠ قرش، مما ينتج عنه أزمات نحن فى غنى عنها لأن وقتها لا تستطيع أن تحاسب أحد فثورة الجياع لا يستطيع أن يصمد أمامها أحد، لهذا نحذر من هدم منظومة الخبز أو استبدالها بمسميات أخرى «دعم نقدى - مقابل فلوس - دعم مشروط» كلها مسميات لا يجب استخدامها لحماية الغلابة ومحدودى الدخل في هذا التوقيت بالذات.

المحاسب طارق حسانين

غير مخصصة للبيع

الحبوب

نشرة غير دورية
تصدر عن غرفة صناعة
الحبوب ومنتجاتها
١١٩٥ ش كورنيش النيل - القاهرة
مبني اتحاد الصناعات المصرية
تليفون: ٢٥٧٦٧٤١٥ - ٢٥٧٨٤٦٣٨
فاكس: ٢٥٧٦٧٣٠٤
www.ebmegypt.com
info@ebmegypt.com

رئيس مجلس الإدارة
طارق حسانين
المشرف العام ورئيس لجنة الإعلام
وجدى المشد
لجنة الإعلام
حسين بودى
وليد دياب غانم
حسن محمدى
عمرو الهياتمى
مدير التحرير التنفيذى
محمد العزاوى
السكرتارية الفنية
ميرفت خليل محمود
المدير التنفيذى للغرفة
داليا سامى
الطباعة
مطابع سكرين
screen
screen_tech@yahoo.com
الإخراج الفنى
عصام عباس

E N T S

44
البرنامج الجديد لدعم الصادرات يزيد من قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية

31
الشون الترابية ومخاطر تلوث الأقماح بالأتربة والشوائب

C O N T

22

مجلس الوزراء يدرس مقترحات تعديل تكلفة إنتاج الخبز

29

اتحاد الصناعات: ٣٦٠ شركة تشارك فى مبادرة الرئيس لتشجيع المنتج المحلى

18

غرفة الحبوب تطالب تعظيم الاستفادة من الصوامع المعدنية للقطاع الخاص فى التخزين بدلاً من استمرار تجميدها

14

استمرار توريد المكرونة ضمن منظومة البطاقات التموينية

إنجازات متنوعة لمجلس إدارة الغرفة الدورة الحالية ف

شهدت الدورة الحالية لغرفة صناعة الحبوب العديد من الإنجازات والنجاحات فى مختلف المجالات التى ساهمت فى النهوض والارتقاء بنشاط الغرفة والعمل على حل كافة المعوقات والمشاكل للأعضاء اشتملت هذه الإنجازات على تطوير وتحديث الغرفة وإعداد قاعدة بيانات متكاملة والموقع الإلكترونى وسايت، كما اشتملت على دعم ومساندة الصادرات للأسواق الخارجية من خلال المشاركة الفعالة فى المعارض المحلية والدولية وكذا فى الاجتماعات الرسمية بوزارتى التموين والتجارة الداخلية والصناعة الخارجية وإتحاد الصناعات.

واستطاع مجلس الإدارة تحقيق طفرات متعددة فى تبنى المعوقات التى كانت تقف أمام انطلاق أنشطة الغرفة والعمل على إزالتها وإيجاد الحلول لها من خلال اللقاءات والاجتماعات مع المسئولين فى الوزارات والهيئات المعنية.

وزير والتموين في لقائه مع مجلس ادارة الغرفة لبحث مشاكل المطاحن والمضارب بمقر الغرفة

وكان من أهم الإنجازات التى شهدتها هذه الدورة هى زيارة وزير التموين والتجارة الداخلية لمقر الغرفة باتحاد الصناعات بناءا على دعوة مجلس إدارة الغرفة الذى استجاب لها الوزير والتقى بأعضاء الغرفة واستمع إلى آراءهم واقتراحاتهم ومشاكلهم وتعهد بحلها.

ـــــــى التطوير والتصدير وحل المشاكل والمعوقات للأعضاء

وتضمنت الإنجازات أيضا توقيع الغرفة برتوكول تعاون وتأخى بين شركة النصر للتصدير والاستيراد والغرفة وذلك لدعم وزيادة الصادرات إلى الأسواق الأفريقية.

أعضاء مجلس إدارة الغرفة برئاسة النائب طارق حسانين وبحضور وجدى المشد وحسين بودى نواب رئيس الغرفة خلال توقيع بروتوكول تعاون مع شركة النصر للتصدير والاستيراد

مجلس الإدارة يفتتح معرض الغرفة لتشجيع التصدير والذى شاركت فيه العديد من الشركات أعضاء الغرفة

أعضاء مجلس الإدارة يتفقدون أجنحة معرض تشجيع التصدير والذى شاركت فيه الغرفة بعدد من الشركات

وفى مجال التصدير

● كما عقدت الغرفة اجتماعا لتنشيط صادرات القمح الاسترالى إلى مصر وذلك بحضور الملحق التجارى الاسترالى وبعض أصحاب المطاحن ورئيس لجنة التصدير بالغرفة وبحضور النائب طارق حسانين رئيس الغرفة ووجدى المشد نائب رئيس الغرفة.

● كما شاركت الغرفة فى معرض القاهرة الدولى الذى يعقد بنظام B2B حيث عقدت الغرفة على هامش المعرض اجتماع موسع مع الوفد الأيرترى مشاركة من جانب كبير من راغبى التصدير فى الغرفة من أعضاء الغرفة والجانب الأيرترى برئاسة وزير التجارة ورئيس الغرفة التجارية بالاضافة إلى الوفد المرافق لهم فى مجال التصدير.

● كما شاركت الغرفة أيضا فى معرض مصر فى قلب أفريقيا الذى اقيم فى أرض المعارض بمدينة القاهرة الجديدة وحضره عدد كبير من راغبى التصدير.

أعضاء مجلس إدارة الغرفة مع الوفد الاسترالى وفى الصورة وجدى المشد نائب رئيس الغرفة ومجدى الوليلى عضو مجلس الإدارة وداليا سامى المدير التنفيذى للغرفة

اجتماع لجنة التصدير مع الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية الصادرات شيرين الشوربجى وبحضور ممثلين البنوك وشركات مخاطر الائتمان والتمثيل التجارى

رئيس الغرفة النائب طارق حسانين ووجدى المشد نائب رئيس الغرفة فى لقائهم مع الدكتور شريف الجبلى رئيس لجنة التعاون الأفريقى باتحاد الصناعات على هامش مؤتمر أفريقيا فى قلب مصر

رئيس الغرفة النائب طارق حسانين ووجدى المشد نائب رئيس الغرفة فى مؤتمر مصر فى قلب أفريقيا

● كما شاركت الغرفة فى معرض التجارة البيئية الذى اقيم فى أرض المعارض بمدينة نصر وعقد على هامش المعرض اجتماع شارك فيه راغبى التصدير من أعضاء الغرفة،

نائب رئيس الغرفة وجدى المشد خلال لقائه مع الوفد الأريترى على هامش زيارته للغرفة بحضور أعضاء الغرفة

غرفة الحبوب تشارك فى معرض مصر فى قلب أفريقيا بجناح التصدير وفى الصورة ممثلة الغرفة رشا عبدالمعز مع المستوردين الأفارقة فى جناح الغرفة

لقاءات مع المستوردين الأفارقة على هامش معرض القاهرة الدولى وفى الصورة ممثلى الغرفة مع المستوردين

لقاءات اعضاء الغرفة والوفود الافريقية الاثيوبية والاوغندية على هامش معرض مصر فى قلب أفريقيا لبحث سبل التصدير إلى أسواقهم

جانب من الوفود الأفريقية فى جناح الغرفة فى معرض مصر فى قلب أفريقيا

فى مجال حل مشاكل الأعضاء من أصحاب المطاحن ومصانع المكرونة

● عقدت الغرفة عدة اجتماعات مختلفة مع المسئولين بوزارة التجارة والصناعة لبحث كيفية إدراج منتجات الغرفة ضمن منظومة التصدير بحضور الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية الصادرات وعدد من المسئولين فى شركات مخاطر الصادرات وقيادات وزارة التجارة والصناعة وأسفرت عن إعداد دراسات حول القمح المستورد واستخداماته فى إنتاج الدقيق الفاخر واستبداله للقمح الديورم الذى يتم زراعته بمصر حتى يتسنى تصدير الدقيق الفاخر منه للخارج.

● كما عقدت الغرفة عدة اجتماعات مع أعضاء شعبة مطاحن ٨٢٪ التموينية تم خلالها مناقشة العديد من المشاكل والمعوقات التى تواجه المطاحن خاصة تكلفة الطحن والخلافات مع مأموريات الضرائب على أسس المحاسبة الضريبية والتى تم خلالها التوصل إلى حلول لهذه المشاكل بتوقيع بوتوكول تعاون مع مصلحة الضرائب على أسس موحدة لمحاسبة المطاحن.

● كما عقدت الغرفة اجتماعا موسعا بين أصحاب المخابز والمطاحن وممثلى البنوك تم خلاله مناقشة كيفية التعاون المشترك بين الجهات خلال المرحلة القادمة فى مجال التمويل اللازم لشراء المعدات أو تسويق المنتج والخامات.

● كما تعاقدت الغرفة مع وزارة التموين لتوريد المكرونة من أجود الأصناف ليتم توزيعها على البطاقات التموينية.. كما تعاقدت الغرفة أيضا مع الوزارة على توريد الأرز من خلال شعبة ضرب الأرز، حيث تم الاتفاق على توريد الأرز بنظام المناقصات مما ساهم على الحفاظ علي توريد حصة ثابتة تزيد عن ٩٨ ألف طن.

اجتماع لجنة التصدير مع رئيس قطاع الاتفاقيات التجارة الخارجية بحضور النائب طارق حسانين رئيس الغرفة ومجدى ا لوليلى رئيس اللجنة

اجتماعات شعبة المكرونة برئاسة المهندس وجدي المشد نائب رئيس الغرفة لبحث توريد كميات من المكرونة إلى وزارة التموين

اجتماع شعبة المطاحن التموينية برئاسة حسين بودى بحضور النائب طارق حسانين رئيس الغرفة وعبدالغفار السلامونى نائب رئيس الغرفة وممثلى أعضاء الشعبة فى مقر الغرفة

جانب من اجتماعات شعبة المكرونة لبحث إجراءات تسليم كميات من المكرونة إلى وزارة التموين فى إطار المنظومة التموينية

جانب من اجتماعات شعبة المطاحن بحضور أعضاء مجلس إدارة الغرفة برئاسة النائب طارق حسانين وعبدالغفار السلمونى وحسين بودى نواب رئيس الغرفة

فى مجال المعارض الخارجية

● أيضا شاركت الغرفة فى معرض التصدير بكينيا بوفد من أعضاء الغرفة يمثلون شركات المكرونة والدقيق الفاخر بواقع ١٠ شركات برئاسة النائب المحاسب طارق حسانين رئيس مجلس إدارة الغرفة وبمشاركة المهندس وجدى المشد نائب رئيس الغرفة وقام بافتتاح المعرض مع السفير المصرى فى كينيا محمود طلعت، حيث تفقد أجنحة المعرض، وأبدى السفير إعجابه بمنتجات الغرفة.

وحققت المشاركة نجاح كبير فى التعريف بمنتجات الغرفة فى هذا المعرض من الدقيق الفاخر والمكرونة وساهم مكتب التمثيل التجارى المصرى هناك بدور كبير فى تعريف المصدرين المصريين بطبيعة السوق الكينى وكيفية اختراقه وعرض المنتجات.

جولة السفير المصرى محمود طلعت فى كينيا مع النائب طارق حسانين رئيس الغرفة فى معرض كينيا الدولى للمنتجات المصرية

السفير المصرى فى كينيا محمود طلعت والنائب طارق حسانين خلال تفقده للجناح المصرى فى معرض كينيا ولقاءات مع ممثلى الشركات والمستوردين فى الجناح الخاص للغرفة بالمعرض

فى مجال النشاط الاجتماعى

● نظمت الغرفة رحلة عمرة لأعضائها بالاضافة إلى الأقصر وأسوان وشرم إلى الأراض السعودية رحلات ترفيهية إلى مدينة الشيخ.

أعضاء الغرفة خلال أدائهم مناسك العمرة بالأراضى المقدسة بالمملكة العربية السعودية على هامش النشاط الاجتماعى الذى تقدمه الغرفة

أغضاء الغرفة خلال زيارتهم إلى شرم الشيخ فى ضوء الرحلات الترفيقية إلى عدد من المدن الساحلية فى إطار النشاط الاجتماعى للغرفة لخدمة أعضائها

أغضاء الغرفة خلال تجولهم بمدينة شرم الشيخ على البحر

فى مجال التطوير الإدارى والتكنولوجى للغرفة

● قامت الغرفة بإنشاء فرع جديد للغرفة بجوار مبنى اتحاد الصناعات لاستيعاب زيادة أعضاء الغرفة الذى تجاوز الـ٣٨ ألف عضو مما استدعى زيادة الكوادر الوظيفية لخدمتهم.

كما قامت الغرفة بتطوير وتجهيز قاعة الاجتماعات الكبرى على أحدث النظم للتواكب مع التطوير والتحديث فى الغرفةوزيادة نشاط مجلس الإدارة.

● كما تم إنشاء موقع الكترونى خاص للغرفة يتضمن جميع البيانات التى تهم أعضاء الغرفة، كذلك كيفية الانضمام للغرفة وآلية التعامل مع أعضائها من خلال المنصة الإلكترونية.

● كما قامت الغرفة أيضا بعمل برنامج تصميم لاشتراكات العضوية وإطار تعظيم الاستفادة من التكنولوجية الرقمية والتطور التكنولوجى.

قاعة الاجتماعات الكبري بالغرفة بعد إعادة تجديدها وتجهيزها وتحديثها

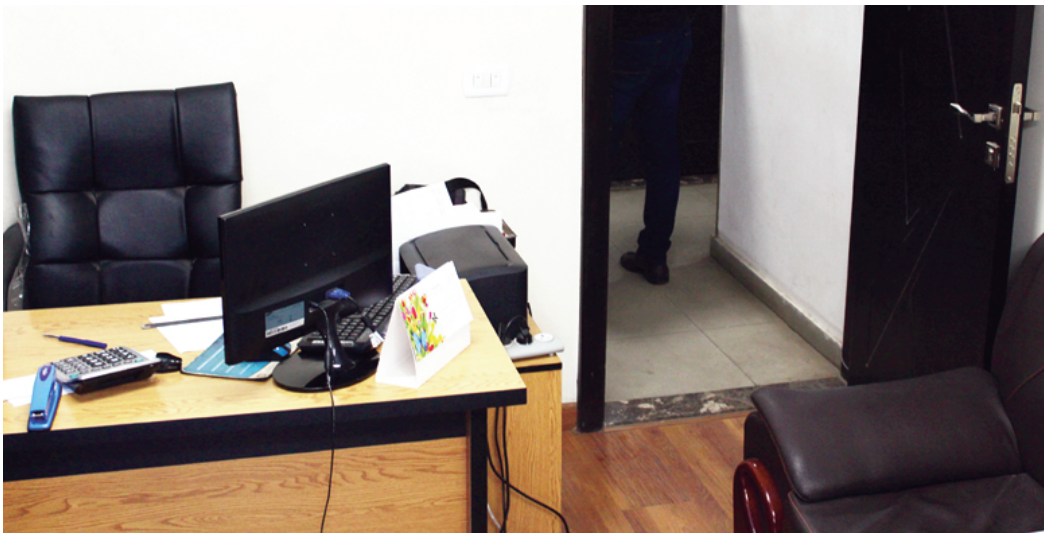

صورة لإحدى قاعات المقر الجديد وداخلها المكاتب وأجهزة الكمبيوتر

التطوير التكنولوجى والتحديث بالغرفة

أكدت داليا سامى المدير التنفيذى للغرفة أنه تم تطوير كافة الأنظمة والبرامج الخاصة بنشاط الغرفة لتتواكب مع متطلبات المرحلة الحالية والقادمة مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

مشيرة إلى أن ما يتم تنفيذه من تطوير سيساهم فى سهولة التواصل بين الجهاز الإدارى والأعضاء.

وقالت إن هذه الطفرة التكنولوجية من حيث تطور الأنظمة والبرامج المستخدمة فى الغرفة وطرق العمل بها سيؤدى إلى سهولة الانتقال إلى المراحل التكنولوجية المختلفة باستخدام الأرقام والمعلومات مما يدعم التواصل مع أعضائها وأيضا لسهولة التواصل بين موظفى الغرفة فى فروعها المختلفة.

وأضافت أنه تم تدشين عدد من البرامج التي تساهم فى تطوير أنظمة العمل بالغرفة وهى:

أولا: تصميم برنامج جديد خاص بالاشتراكات والعضوية والحسابات:

لقد تم تحديث البرنامج الخاص بالاشتراكات والعضوية والحسابات ليغطى كافة متطلبات العمل ويخدم الأعضاء بصورة أفضل فقد تم:

■ تصميم البرنامج بالنظام الرقابى حيث إنه لابد وأن يضع الموظف الاسم وكلمة السر الخاصة به ليستطيع الولوج للبرنامج واضافة أو تعديل أى اشتراك خاص باحد السادة الأعضاء التى تعد خطوة مهمة لحماية بيانات الأعضاء من أى تعديل أو تغيير دون رقابة.

■ بالاضافة إلى اضافة الأوراق الرسمية الخاصة بالعضو إلى الملف الخاص به.

■ وبعد ذلك يتم ربط هذه المعلومات والبيانات بالشاشة الخاصة بالجهاز المالى لضمان سرعة إنهاء العضو اجراءات استخراج الشهادة بدون أن يتم ارسال أو استلام أوراق للقسم المالى، حيث إن جميع المعلومات المطلوبة تصبح موجودة أمامه على شاشة قسم الحسابات بلمسة زر فيتم استخراج الإيصال الخاص بالعضو بطباعته مباشرة من البرنامج وليس كتابته يدويا، كما كان سابقا وذلك لضمان سرية المعلومات الخاصة بكل عضو فى الغرفة وأيضا لضمان التأمين الكامل على الأوراق الخاصة بالأعضاء وسهولة الحصول عليها.

ثانيا: تحديث أجهزة الحاسب الآلى الخاصة بموظفى الغرفة:

تم شراء حواسب آلية حديثة للعاملين بالغرفة حتى نستطيع أن نواكب الطفرة الرهيبة فى التطور التكنولوجى وذلك نظرا لقدم الحواسب الآلية المستخدمة بالغرفة وقدم برامج التشغيل الخاصة بها مع عدم استيعابها لأى من وسائل التحديث الإلكترونى.

ثالثا: تصميم وإطلاق الموقع الإلكترونى الخاص بالغرفة:

تم تصميم الموقع الإلكترونى الخاص بالغرفة بشكل متطور وبسيط بحيث يتم الوصول إلى أى معلومة خاصة بالغرفة أو بالأوراق المطلوبة للانضمام فى عضوية لغرفة وأيضا يقوم الموقع بتحويل العضو إلى غرفة المحادثة المباشرة ليتم الرد على استفساراته بأسرع وقت.

تم عمل مجلة «الحبوب» الخاصة بالغرفة على الموقع مباشرة لسهولة التصفح والإطلاع على جميع الأخبار والنشرات الخاصة بالغرفة وبمجال تصنيع الحبوب ومنتجاتها.

مع العمل على تطوير الموقع ليتم لاحقا للتحصيل الإلكترونى لرسوم العضوية وإصدار شهادة العضوية الكترونية.

رابعا: تجميع ملفات السادة الأعضاء على الحواسب الآلية الخاصة بموظفى الاشتراكات:

تم عمل سكان لجميع الأوراق لكل عضو المقدمة من السادة الأعضاء للانضمام لعضوية الغرفة وعمل ملف خاص بها على الحاسب الآلى الخاص بموظفى الاشتراكات الى جانب نسخة احتياطية على السيرفر الخاص بالغرفة وذلك تلافيا لفقد أو تلف هذه الملفات وسهولة الوصول إلى أى ورقة خاصة بالعضو، حيث إن الملفات الورقية عرضة للتلف أو غيره بجانب صعوبة الوصول للمعلومة بالسرعة المطلوبة.

خامسا: زيادة المساحة التخزينية للـDomain الخاص بالغرفة:

لاستيعاب أكبر عدد ممكن من البريد الإلكترونى ورسائل الأعضاء استمرارا لمواكبة التطورات التكنولوجية.

زنكغراف من موقع الغرفة الإلكترونى الجديد بعد إعادة تطويره وتحديثه

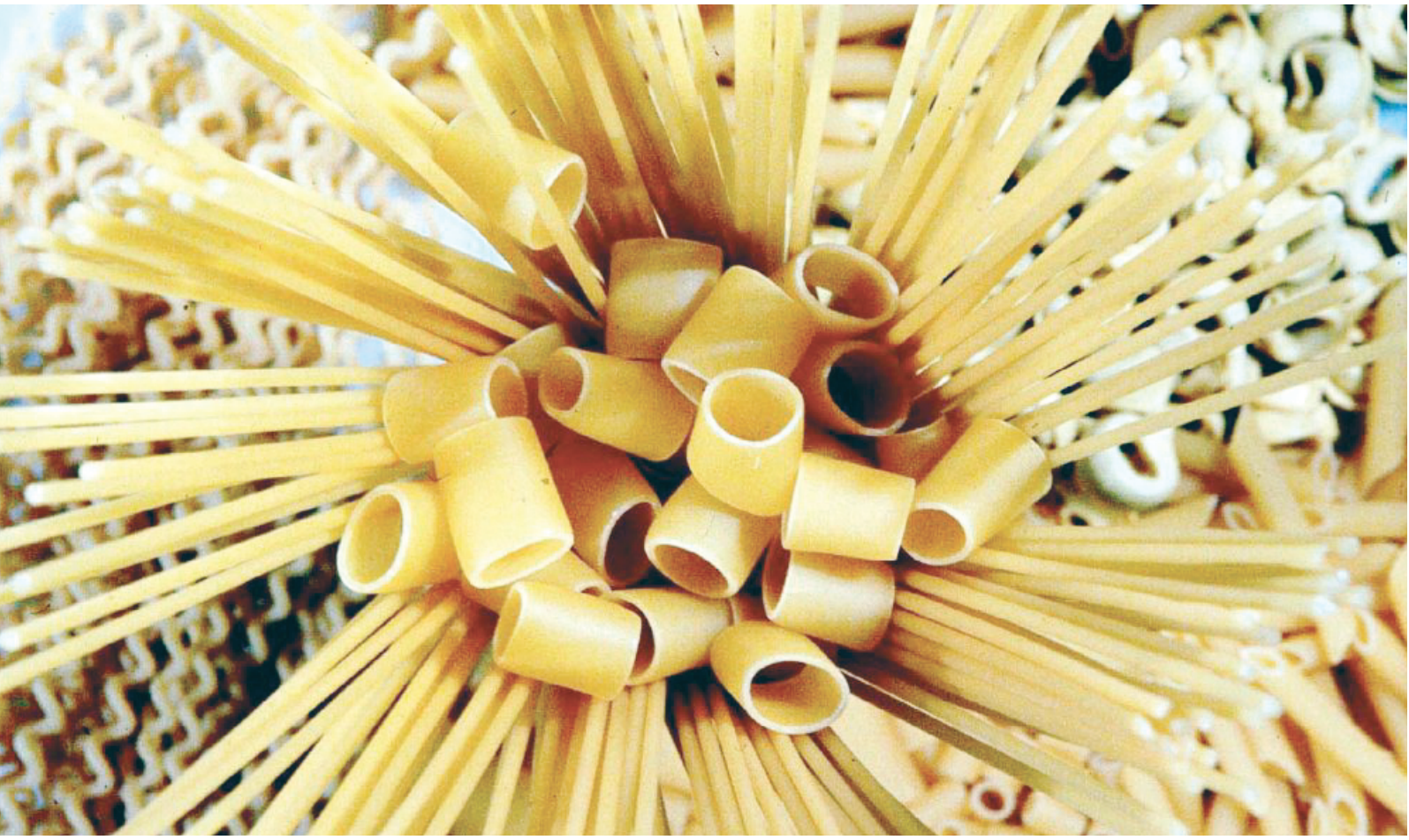

فى إطار مساندة جهود الدولة لدعم محدودى الدخل

استمرار توريد المكرونة ضمن منظومة البطاقات التموينية ومبادرة جديدة لخفض الأسعار

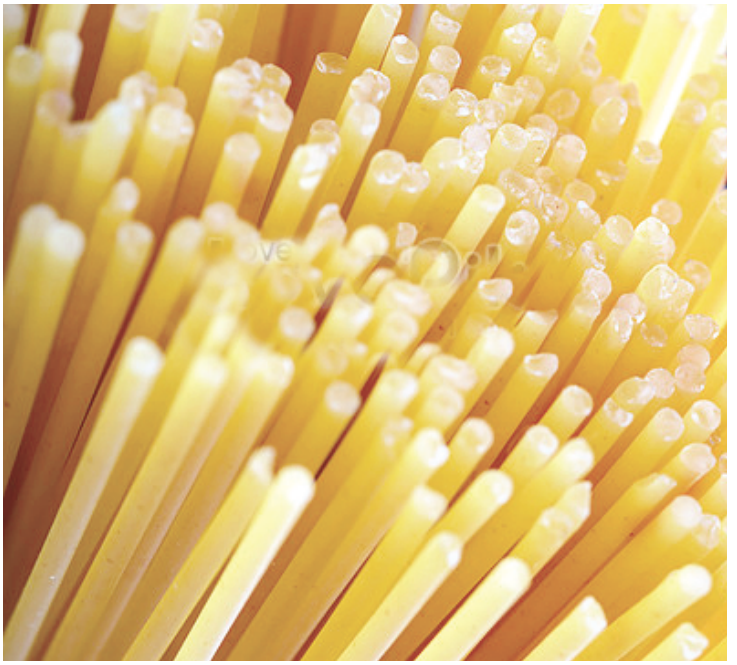

أعلن طارق حسانين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية، عن مبادرة جديدة لتخفيض أسعار المكرونة التى يتم توريدها من جانب أعضاء الغرفة لوزارة التموين والتجارة الداخلية لطرحها ضمن المقررات التموينية، وانه تم الاتفاق مع الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية على توريد المكرونة للوزارة لطرحها للمواطنين على بطاقات التموين بسعر ٦٩٠٠ قرشا للكيلو بدلا ٧٣٠٠ قرشا للكيلو، وذلك تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية فى تخفيف العبء على المواطنين.

طارق حسانين:

نساند جهود الدولة لتوفير السلع الأساسية ذات جودة عالية

وأضاف أن أعضاء الغرفة وشعبة المكرونة سيظلون فى الوقوف بجانب الدولة ووزارة التموين لتوفير السلع الأساسية ذات جودة عالية خاصة المكرونة لطرحها بجانب الأرز على بطاقات التموين بجانب العديد من السلع الاخرى التى تطرحها وزارة التموين ضمن المنظومة التموينية.

جاء ذلك عقب الاجتماع الذى عقده الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية مع النائب طارق حسانين رئيس غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية ووجدى المشد نائب رئيس الغرفة لطرح مبادرة الغرفة بهدف تخفيض أسعار سلعة المكرونة الموردة للوزارة.

من جانبه قال وجدى المشد نائب رئيس غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات انه تم الاتفاق الوزير على تخفيض سعر المكرونة التى يتم توريدها لصالح الوزارة، وانه سيتم توريد ٢٠ ألف طن مكرونة للوزارة معبأة زنه واحد كيلو جرام من خلال كبرى الشركات المتميزة وذات أسماء وعلامات تجارية معروفة بالأسواق، حيث سيتم توريد أجود أنواع المنتجات وبأسعار أقل من مثيلاتها فى الأسواق الأخرى، وذلك اعتبارا من منتصف شهر ديسمبر الجارى،على أن تباع للمستهلك على بطاقات التموين بسعر ٦٩٠٠ قرشا للكيلو بدلا من ٧٣٠٠ قرشا.

واشار الى ان هذه المبادرة تعد الثانية للغرفة، حيث سبق وطرحت الغرفة مبادرة بتوريد المكرونة معبأة لوزارة التموين زنة نصف كيلو جرام، فى حين ان هذه المبادرة سيتم توريد المكرونة بأكياس زنه واحد كيلو جرام وبأسعار مخفضة أيضا مقارنة بنفس أسعار المُنتجات المثيلة فى الأسواق.

وأضاف المشد ان أصحاب الشركات والمنتجين لديهم حرص كبير على تخفيض الأسعار من اجل تخفيف العبء على المواطنين وتحمل زيادة تكاليف الانتاج، خاصة وان وزارة التموين تقوم بتوفير السلع الاساسية للمواطنين على بطاقات التموين طوال الوقت بأسعار اقل من مثيلاتها فى الأسواق الاخرى.

واوضح المشد، أن ما يقرب من ٣٢ شركة من أشهر العلامات التجارية المنتجة للمكرونة والتى يقبل عليها المستهلك، تقوم بتوريد المكرونة لوزارة التموين من إنتاجها بعبوات زنة ٥٠٠ جرام بسعر يقل عن المعروض بالسوق ٣٥٪.

وأشار إلى أن الشعبة تقوم بالتوريد لهيئة السلع التموينية وهى المسئولة عن توفير السلع للبطاقات التموينية، والتى تشترط أعلى مواصفات للمكرونة التموينية والمصنعة من أجود أنواع الدقيق وهو ما يفرق صنفا عن آخر. وتقوم شركات راقبة

وجدى المشد:

توريد ٢٠ ألف طن شهرياً من كبرى الشركات المتميزة وذات أسماء وعلامات تجارية معروفة

الجودة بمراجعة المصانع والمكرونة الموردة لضمان الحصول على افضل منتج لأصحاب البطاقات التموينية.

واكد ان مبادرة أصحاب مصانع المكرونة تستهدف تخفيف العبء عن محدودى الدخل، تلبية لنداء الرئيس عبد الفتاح السيسى برفع المعاناة عن محدودى الدخل.

وأشاد عدد من المستهلكين والبقالين التموينيين بنوعيات المكرونة التى تم طرحها على البطاقات التموينية حيث تميزت بالجودة العالمية وتحظى بالإقبال عليها.

ويقول يوسف عبدالرسول مستهلك لأول مرة أشاهد نوعيات من المكرونة على مستوى عالى من الجودة وأسعار تناسب محدودى الدخل.

وطالب بزيادة الكميات الموردة منها بوزارة التموين.

ويقول على سعيد - بقال تموينى - الإقبال كبير على شراء مكرونة التموين نظرا لأسعارها المنخفضة وجودتها العالية وهناك طلب عليها باستمرار بكميات كبيرة وطالب بضرورة زيادة العبوات المغلفة الموردة له من هيئة السلع التموينية.

وقال إن أسعار المكرونة التموينية أقل من أسعار السوق بنسبة ٢٥٪.

وقال عبدالعزيز شوقى - بقال تموينى - المكرونة التموينية لأول مرة تكون على هذا المستوى من الجودة ويتم سحبها باستمرار لأسعارها المنخفضة إلى جانب طعمها المميز.

النائب طارق حسانين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات فى حديث من القلب لمجلة الغرفة:

تطوير الغرفة على أحدث النظم التكنولوجية وأصب

"

أكد النائب المحاسب طارق حسانين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب بإتحاد الصناعات أن هناك إنجازات عديدة تم تحقيقها خلال هذه الدورة لمجلس إدارة الغرفة بفضل التعاون والانسجام والتوافق والترابط بين أعضاء المجلس وبين الوزارات والجهات المعنية وهو ما ساهم فى تحقيق نجاحات عديدة ونتائج غير مسبوقة فى تاريخ الغرفة لأعضائها.

وقال فى حواره مع مجلة غرفة الحبوب إن أهم ما تم إنجازه وتحقيقه على أرض الواقع هو تطوير وتحديث الغرفة على أحدث النظم الإلكترونية والتكنولوجية حيث تم ميكنة الغرفة وأصبح لدى الغرفة قاعدة بيانات حديثة متكاملة لأعضاء الغرفة والجمعية العمومية حسب نوعية نشاطهم وتم إنشاء موقع الكترونى وسايت قوى عليهما كافة بيانات العضو والأنشطة التى تقوم بها الغرفة بالصوت والصورة بترتيب وتنظيم دقيق وهو ما يتيح التعرف على أعضاء الغرفة وأنشطتهم وما تقدمه الغرفة من خدمات بكل سهولة ويسر وهذا يمثل إضافة قوة إلى الغرفة ويعطيها قوة وقيمة ويجعلها على مستوى الغرف الصناعية المتقدمة والمتطورة بالاضافة إلى تحديث وتطوير قاعدة الاجتماعات الرئيسية، كما تم شراء مقر إدارى فى إحدى العمارات المجاورة لمقر الغرفة الرئيسى الأم، تم نقل فيه العديد من الإدارات نتيجة التوسع فى أنشطة الغرفة وخدماتها وزيادة أعداد العضويات.

كما تم أيضا تدعيم الغرفة بدماء جديدة من الشباب تم تعيينهم فى العديد من الوظائف المختلفة والخدمات المعاونة ولنبدأ الحوار...

"

الدعم النقدى المشروط مقابل صرف سلع تموينية فقط فى إطار المنظومة للحفاظ على السلام الاجتماعى

• • •

جهود متواصلة لإدراج الدقيق الفاخر ضمن منظومة الدعم التصديرى قريباً

■ **ما رأيك فى فكرة تطبيق الدعم النقدى بدلا من السلعى والعينى لضبط منظومة الدعم التموينى وإعادة هيكلته؟**

■■ الفكرة جيدة ولكن بمفهومها الصحيح وهو الدعم النقدى المشروط فى عدم حصول المواطن على أى نقود فى يده مباشرة وإنما يستفيد بما تبقى له من رصيد نقود فى بطاقته التموينية «الكارت» بصرف سلع تموينية فقط، وأنه لا يجوز صرف بدائل لهذه السلع أو مقابل مالى، كما كان يحدث مع الفائض من دعم الخبز.

لافتا إلى أن منظومة الخبز التموينية الموجودة لا يمكن مجرد التفكير فى إلغائها أو هدمها أو تغييرها أو استبدالها بأى مسميات لأنها تمثل خط أحمر وأمان وضمان وحماية لمحدودى الدخل وارساء للسلام الاجتماعى والحفاظ على الاستقرار ولا يمكن أن يكون مصير الدعم فى منظومة التموين والخبز تحت رحمة من لا يقدر المخاطر الجسيمة التى يمكن أن تنجم عما يمكن حدوثه لو تم ترك رغيف الخبز فى أيدى أشخاص وأفراد ليس للدولة عليهم أى سيطرة، بخلاف المنظومة الموجودة حاليا التى يتم التحكم والسيطرة عليها، حيث إنها مترابطة ومتكاملة.. تستطيع من خلال ضبط أى خلل وسد أى نقص أو عجز لتلبية احتياجات المواطن خلال الـ٢٤ ساعة يوميا.. لذا فإن الدعم النقدى المشروط من خلال كارت الصرف أو البطاقة محكم ومن خلاله يمكن احتساب القيمة الحقيقية لما يتم صرفه على الدعم لأن ما يظهر حاليا هو حجم الكميات وليس القيمة المالية.

■ **كيف نجحت الغرفة فى إضافة المكرونة إلى منظومة التموين لتصبح حصة ثابتة**

ـــح لدينا قاعدة بيانات متكاملة وموقع إلكترونى حديث

كبديل للأرز وأصبحت تحظى الإقبال من المستهلكين؟

■■ إضافة المكرونة إلى المنظومة التموينية ليس الهدف منها ليس تحقيق مكاسب لأصحاب مصانع المكرونة بمقدار ما هو وازع وطنى فى المقام الأول لسد العجز فى الأرز التموينى خلال الفترة الماضية ودعم ومساندة المنظومة التموينية وتعويض المستهلكين فى حصولهم على بديل الأرز بأسعار رخيصة وبجودة عالية وهو ما ساهم وساعد على استمرار بقاء المكرونة ضمن منظومة الدعم التموينى حتى الآن بفضل جسور الثقة والتعاون الوثيق مع وزارة التموين التى استجابت بسرعة للغرفة ووافقت على إدراج المكرونة ضمن منظومة التموين، حيث بلغ حجم الكميات التى يتم توريدها شهريا أكثر من ٢٠ ألف طن من أجود وأفضل أنواع المكرونة من حيث الخامات والتعبئة والتغليف وفى ظل اختيار دقيق لشركات المكرونة التى تقوم بالتوريد.

حيث تم تنقيتها وحصرها بعناية شديدة من خلال لجنة قوية بالغرفة برئاسة المهندس وجدى المشد نائب رئيس الغرفة والذى ساهم بدور فى تحديد الشركات الجيدة والكميات التى ستوردها كل شركة وهذا أدى إلى إحكام الرقابة ولم تحدث أى شكوى من توريد المكرونة للتموين وأنه سيتم استبعاد أى شركة ترتكب أى مخالفات فورا من المنظومة وإدراج البديل وهناك تقييم شهرى لأداء الشركات.

نرفض استخدام الشون الترابية فى تخزين القمح وانفراجة فى أزمة عودة الصوامع المعدنية فى القطاع الخاص للتخزين

■ توريد الأرز للتموين واجهة بعض الصعوبات.. كيف تم التغلب عليها من خلال الغرفة؟

■ كان هناك بعض الصعوبات بالفعل فى توريد الأرز للتموين بسبب العشوائية التى كانت تتم خلال الفترة السابقة وكان ذلك بسبب وجود دخلاء من خارج أعضاء الغرفة قاموا بعمليات توريد للأرز الذى كان دون المستوى ولكن بفضل العلاقة الوطيدة والقوية مع وزارة التموين تم التغلب على بعض المشاكل والصعاب وتم حلها من خلال الالتزام بالشروط والضوابط التى وضعتها وزارة التموين لتوريد الأرز من خلال ثلاث مناقصات خلال العام بكميات تصل إلى ٩٠ ألف طن وأن التوريد قاصر على أعضاء الغرفة من شعبة ضرب الأرز ولا يسمح بالتوريد إلا من خلال شهادة معتمدة من الغرفة تثبت عضويته بواقع ٧٢٥٠ جنيها للطن.

مشيرا إلى أن الكيمات المنتجة المطروحة من الأرز هذا الموسم تزيد عن حاجة الاستهلاك وأن هناك فائض من العام السابق وهو ما سينعكس على الأسعار بالانخفاض.

■ هل توجد إنفراجة فى أزمة إعادة استخدام الصوامع المعدنية للقطاع الخاص من قبل وزارة التموين؟

■■ نعم هناك انفراجة حقيقية واستجابت وزارة التموين تدريجيا للغرفة وتم إعادة استخدام جزء من هذه الصوامع وسيتم إعادة استخدام الباقى منها تدريجيا للحفاظ على محصول القمح من التلف والإهدار، حيث إن عدد الصوامع المعدنية الموجودة على أرض الواقع لا يكفى حجم التخزين وأن استخدام الشون الترابية فيه مزيد من الإهدار وضياع وتلف محصول القمح خاصة وأن الصوامع المعدنية للقطاع على أحدث النظم العالمية وتكلفة استثماراتها كبيرة ولابد من تعظيم الاستفادة منها.

وكشف أنه تم الاتفاق مع وزارة التموين من العام القادم للقمح بعدم التخزين فى الشون الترابية وأن يتم صرف حافز للفلاحين يمثل قيمة مالية لتشجيعهم على نقل القمح لأقرب صومعة وليس مركز تجميع بالشون الترابية مما سيوفر الكثير ويساهم فى الحفاظ على محصول القمح من التلف والاهدار وينعكس ذلك على جودة الرغيف.

■ هل تم التوصل إلى حلول مع مصلحة الضرائب حول مشاكل الأسس المحاسبية للمطاحن التموينية؟

■■ تم حل أزمة المطاحن التموينية مع مأموريات الضرائب وسوف يتم توقيع بروتوكول تعاون بين الغرفة والمطاحن ومصلحة الضرائب قريبا يتضمن الاتفاق على أسس محاسبية موحدة لقطاع المطاحن التموينية على أساس التكلفة الحقيقية السيادية التى يتم فرضها على المطاحن وهناك استجابة من مصلحة الضرائب للتعاون والتنسيق مع الغرفة.

توقيع بروتوكول تعاون مع الضرائب لحل خلافات المطاحن التموينية بالقطاع الخاص حول أسس المحاسبة الضريبية

■ ما هى جهود الغرفة لإدراج منتجات الغرفة ضمن منظومة دعم الصادرات؟

■■ جهود الغرفة متواصلة مع وزارة الصناعة والتجارة لإدراج منتجات الغرفة ضمن منظومة دعم الصادرات، حيث تم الموافقة على إدراج المكرونة بكل سهولة ويسر وبقى الدقيق الفاخر، حيث يتم إعداد دراسة جديدة خاصة وأن القمح الذى ينتج منه الدقيق مستورد وبذلك يكون هناك أزمة فى شهادة المنشأ وتم التوجه نحو التفكير فى بدائل تم طرحها وهى ضرورة التوسع فى زراعة القمح الديورم وهو نوعية خاصة نسبة الجيلاتين فيه عالية.. وقد تم تجربة زراعته على مساحة ٣٠٠ فدان بمحافظات المنيا وبنى سويف وسوف يتم التوسع فى زراعته فى محافظات أخرى.

وقد تم بالفعل التشاور مع وزير التموين ووافق مبدئيا على استخدام مطاحن الدقيق الفاخر لهذا القمح حتى يتسنى لها تصدير الدقيق للخارج وبذلك تستفيد من منظومة دعم التصدير وهو ما تسعى إليه بكل قوة.

■ هل تم وقف اصدار أى تراخيص جديدة لإنشاء مطاحن أو مصانع مكرونة جديد وما هو السبب فى ذلك؟

■■ بالفعل تم وقف إصدار تراخيص إنشاء أى مطاحن تموينية أو مصانع مكرونة لمدة ثلاث سنوات لحماية الاستثمارات التى إقيمت، حيث إن حجم ما تم إنشائه من المطاحن ومصانع المكرونة ضعف احتياجات السوق المحلى وأدى ذلك إلى عدم تشغيلها بكامل طاقتها وأصبح فيه ركود وكساد يهدد الاستثمارات القائمة الأمر الذى يتطلب وقف إصدار تراخيص جديدة.

غلة الحبوب

"تعد الصوامع مكاناً آمناً يحفظ فيها الحبوب سواء كانت قمحاً أو شعيراً بعيدا عن عبث الطيور والحشرات وعوامل التعرية وتصل نسبة الفاقد إلى صفر وسعتها التخزينية تختلف من صومعة إلى أخرى.. وتهتم وزارة التموين والتجارة الداخلية بتطوير الصوامع ومخازن الغلال ورفع كفاءة الصوامع الموجودة، حيث تعد السعات التخزينية لصوامع الحبوب بالموانى أو بمناطق الإنتاج أو الاستهلاك إحدى عناصر البنية الأساسية للأمن القومى الغذائى المؤثرة على تدفق الحبوب للتخزين والاحتفاظ باحتياطى استراتيجى آمن من القمح، وبما لا يقل عن ثلاثة أشهر، لضمان توافر كميات الدقيق اللازمة لتوزيعها على المطاحن، كحصص تموينية محددة يوميا للطحن لإنتاج رغيف الخبز المدعم."

تطالب تعظيم الاستفادة من الصوامع المعدنية للقطاع الخاص فى التخزين

يأتى هذا فى الوقت الذى يتملك فيه القطاع الخاص عدد كبير من الصوامع المعدنية الحديثة والتى توفر طاقات تخزينية تصل إلى ٧٥٪ من كميات القمح المخصصة لإنتاج الخبز المدعم

وطالب الخبراء وزارة التموين بضرورة الاستعانة بالصوامع الحديثة لتخزين الاقماح المخصصة لانتاج الخبز المدعم والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى تخزين القمح فى الموسم الجديد، خاصة وانه يتوار لديه صوامع حديثة تم إنشاؤها لدعم الدولة فى توفير أماكن لتخزين السلع الاستراتيجية خاصة الأقماح.

وأكدت وزارة التموين أن هناك صوامع جار تنفيذها من خلال صندوق التمويل السعودى فى محافظة الشرقية بمنطقة صان الحجر بسعة تخزين ٦٠ ألف طن، وبمنطقة الصالحية بالمحافظة بسعة ٩٠ ألف طن ومحافظة الإسماعيلية بسعة تخزين ٣٠ ألف طن.

وأضافت أن هناك صوامع جاهزة للافتتاح بمحافظات الإسكندرية، القليوبية، الوادى الجديد، الجيزة، مطروح بإجمالى سعة تخزين ٣٣٠ ألف طن.

وأشارت إلى أن إجمالى السعة التخزينية لصوامع الموانى نحو ٥٨٠ ألف طن تضمنت (صومعة دمياط- مخزن دمياط وصومعة دمياط الجديدة) بسعة ٢٢٠ ألف طن، وصومعة البحر الأحمر (سفاجا) بسعة

عبد الغفار السلامونى:

استثمارات مهدرة بمليارات الجنيهات.. عدم تجاهلها مطلوب

١٠٠ ألف طن بالإضافة لصوامع الإسكندرية (صومعة الإسكندرية ٨٤ وصومعة الإسكندرية ٨٥ و٢ مخزن أفقى) بسعة تصل إلى ٢٦٠ ألف طن، وتم إنشاء مجموعة أخرى من الصوامع حتى بلغ ٢٢ صومعة بسعة ٦٥٣ ألف طن، خاصة بتخزين الأقماح للمطاحن قبل البدء فى المشروع القومى إنشاء الصوامع بالإضافة إلى إنشاء ٢٥ صومعة بتمويل من الإمارات سعة كل منها ٦٠ ألف طن بإجمالى ٥,١ مليون طن ممولة من المنحة التموينية المقدمة من الإمارات موزعة على محافظات الجمهورية.

وأوضحت أنه تم إنشاء صوامع بسعة تخزينية إجمالية ٩٦٠ ألف طن فى الوجه البحرى، وفى الوجه القبلى بلغت السعة التخزينية للصوامع التى أنشئت بالفعل ٥٤٠ ألف طن.

ووضعت وزارة التموين رؤية تتضمن تنفيذ ٦٠ صومعة حقلية بإجمالى طاقة تخزينية ٣٠٠ ألف طن على مستوى محافظات الجمهورية من خلال صوامع رأسية / حقلية بسعة ٥٠٠٠ طن للصومعة الواحدة بتكلفة مالية تقديرية ٢ مليون دولار للصومعة الواحدة، وبتكلفة إجمالية تقديرية ١٢٠ مليون دولار، بالإضافة إلى إنشاء مخزنين مميكنين بمحافظة بورسعيد كما سيتم تطوير الصوامع القديمة ورفع كفاءتها للحفاظ على استدامتها على غرار صومعة أطفيح، وادى النطرون، الترامسة، الحسينية.

وأكدت أنه سيتم تطوير خدمة استقبال الأقماح بالموانى من خلال: إنشاء صومعة

معدنية بسعة ٤٠٠ ألف طن بميناء الإسكندرية، إنشاء صومعة معدنية بسعة ٢٠٠ ألف طن بميناء دمياط، إنشاء مخزنين أفقى مميكنين بسعة تخزينية ١٠٠ ألف طن بميناء بورسعيد، استخدام السكك الحديدية بخدمة نقل الأقماح من الموانى إلى الصوامع الداخلية وهى كالتالى: ٣ صوامع بالوجه البحرى (طنطا - كفر الشيخ - شبرا)، ٧ صوامع بالوجه القبلى (إمبابة - الفيوم - بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا)، والعمل على استخدام السكك الحديدية بخدمة نقل الأقماح من الموانىء إلى الصوامع الداخلية، وإنشاء خط سكك حديدية من ميناء الدخيلة إلى صوامع التخزين الداخلية، وكذا إعادة إصلاح وتشغيل خط السكك الحديدية من ميناء سفاجا إلى الصوامع الداخلية، وتوفير مخزون آمن من السلع الغذائية الأساسية يكفى لمدة ٦ أشهر من خلال إنشاء ٧ مجمعات تخزينية استراتيجية بمحافظات (الجيزة - القليوبية - بنى سويف - قنا - الغربية - البحيرة - الإسماعيلية) تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وتقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو ٢٨ مليار جنيه.

واوضح عبد الغفار السلامونى، نائب رئيس غرفة صناعة الحبوب, ان القطاع الخاص قام بالتوسع فى إنشاء الصوامع لمساندة الدولة فى تخزين الأقماح بعيدا عن

حسين بودى

عمرو الهياتمى:

تمتلك ٧٥٪ من مساحات التخزين المخصصة للقمح ولم تستغل

التلف، مشيراُ الى ان وزارة التموين ليس لديها عدد كافى من الصوامع لتخزين القمح المخصص لإنتاج الخبز المدعم والذى يتراوح من ٩ ملايين إلى ٩,٥ مليون طن قمح محلى ومستورد سنويا.

واوضح السلامونى، ان الصوامع التى تم انشاءها من قبل القطاع الخاص تم تمويلها من البنوك بمليارات الجنيهات، ومع ذلك لم يتم تشغيلها وتعرض أصحابها لخسائر كبيرة نتيجة تعثرهم فى سداد قروض البنوك، رغم أنه تم إنشاؤها لدعم الدولة فى توفير أماكن جيدة للحفاظ على الأقماح خلال عمليات التخرين.

أكد حسين بودى، نائب رئيس غرفة صناعة الحبوب، أن الغرفة طالبت الدكتور على المصيلحى، وزير التموين والتجارة الداخلية، باستخدام مطاحن القطاع الخاص التى تحتوى على صوامع للقمح، والمرخصة من وزارة التموين، لتخزين كميات من القمح خلال الموسم الجديد.

وأضاف بودى، أنه يوجد فى مصر ٢٥ مطحن قطاع خاص تحتوى على صوامع لتخزين القمح، وجميعها حاصلة على ترخيص للعمل من قبل وزارة التموين، لافتا أن الغرفة طالبت وزارة التموين باستخدام تلك الصوامع خلال موسم القمح الجديد، وذلك بأجرة تخزين عادلة وكميات ذات جدوى اقتصادية وتتناسب مع حجم تلك الصوامع، موضحا أنه فى حالة عدم حصول تلك الصوامع على كميات من القمح خلال الموسم، ستتوقف تماما عن العمل.

عمرو الهياتمى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب، يقول إن القطاع الخاص قام - بناء على تشجيع الحكومة - بالتوسع فى إنشاء الصوامع لمساندة الدولة فى تخزين الأقماح بعيدا عن التلف، خاصة وأن وزارة التموين ليس لديها عدد كافى من الصوامع لتخزين القمح المخصص لإنتاج الخبز المدعم والذى يتراوح من ٩ ملايين إلى ٩,٥ مليون طن قمح محلى ومستورد سنويا، حيث يتم تخزين ٢٥٪ من هذه الكميات فى صوامع و٢٥٪ فى شون أسمنتية وهناجر، فى حين يتم تخزين ما يقرب من ٥٠٪ فى شون ترابية، مما يعرض الأقماح للتلف والتسوس، وكذلك تعرضها للأمطار، خاصة ونحن مع دخول موسم الشتاء فى الوقت الذى يوجد لدى القطاع الخاص صوامع معدنية، وفقا للتكنولوجيا الحديثة وبطاقة تخزينية تصل إلى ٧٥٪ من كميات القمح المخصصة لإنتاج الخبز المدعم.

وأضاف الهياتمى أن الصوامع لدى القطاع الخاص تم إنشاؤها بتمويلات من البنوك بمليارات الجنيهات، ومع ذلك لم يتم تشغيلها وتعرض أصحابها لخسائر كبيرة نتيجة تعثرهم فى سداد قروض البنوك، رغم أنه تم إنشاؤها لدعم الدولة فى توفير أماكن جيدة للحفاظ على الأقماح خلال عمليات التخرين.

واشار الى انه لا يجب على الدولة تجاهل استثمارات القطاع الخاص فى الصوامع، فى ظل الاحتياج الشديد لها للحفاظ على الأقماح، مع العلم أن القطاع الخاص لديه الاستعداد بتسليم هذه الصوامع لوزارة التموين لتكون تحت إشرافها وإدارتها بشكل كامل دون أن يكون لأصحابها أى سلطة عليها، بهدف الحفاظ على سلعة استراتيجية مثل القمح، والذى يتم استيراد ما يقرب من ٦ ملايين طن سنويا بالعملة الصعبة لسد العجز فى الإنتاج المحلى، ومع ذلك لا يوجد صوامع لدى الحكومة لاستيعاب هذا الكميات مما يعرضها للتلف.

غرفة الحبوب تبدأ توريد الأرز لصالح التموين على ٤ مراحل وفقا للمناقصات

أعلنت غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية برئاسة النائب طارق حسانين رئيس مجلس إدارة الغرفة بدء توريد الأرز المحلى لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بوزارة التموين والتجارة الداخلية اعتبارا من منتصف مارس الجارى. وذلك بعد ترسية المناقصة التى أعلنت عنها هيئة السلع على الشركات الفائزة بتوريد الكميات المقررة.

التموين تقرر وقف الاستيراد.. والاحتياطى يكفى لمدة ٦ شهور

أكد وزير التموين، عن ان احتياطى البلاد من الأرز يكفى لمدة ٦ شهور علي الأقل، لافتاً الى عدم وجود نية لفتح باب الاستيراد خلال العام المالى الحالى الحالية التى تنتهى فى ٣٠ يونيو المقبل.حيث أن الانتاج المحلى يكفى الاستهلاك طول هذه الفترة.

وقال رجب شحاتة رئيس شعبة ضرب الأرز بغرفة صناعة الحبوب أن حجم المعروض من الأرز لهذا الموسم ٣ أضعاف الموسم الماضى وتتراوح أسعار الأرز الشعير الرفيع بين ٣٧٥٠، ٣٨٠٠ والأرز العريض يباع بسعر يتراوح بين ٤٠٠٠ إلى ٤١٥٠ بينما يباع الأرز الأبيض الرفيع من ٦ إلى ٧ آلاف جنيه والمعبأ الرفيع يباع بسعر يتراوح بين ٧: ٨ آلاف جنيه.

ويباع الأرز الأبيض العريض السائب من ٧,٥ إلى ٨ آلاف جنيه مقابل ٨ إلى ٩ آلاف جنيه العام لماضى.

وقال إن حجم استهلاكنا السنوى يصل إلى ٢,٥ مليون خاصة بعد تغيير نمط الاستهلاك للشباب والأطفال واعتمادهم على الوجبات الجاهزة، لافتا إلى أن هناك مخزون جيد من الأرز الشعير يصل إلى ٨ مليون طن ويصفى حوالى مليون طن أرز أبيض.

وأضاف أنه تم الانفاق مع الوزارة على

توريد أكثر من ٩٥ ألف طن على ثلاث مناقصات خلال شهور مارس وأبريل ومايو بسعر الكيلو ٧٢٥ قرش.

وقال رجب شحاتة رئيس شعبة الأرز بغرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات المصرية ,أن اجمالى كميات الأرز الأبيض التى سيتم توريدها لصالح هيئة السلع التموينية تقدر بـ٩٥ ألف و٥٠ طن أرز ابيض رفيع الحبة بسعر ٧٢٥٠ جنيه للطن وانه سيتم توريد هذه الكميات على ٤ أشهر تبدأ الفترة الاولى من ١٥ / ٣ / ٢٠٢٠ الى ١٥ / ٤ / ٢٠٢٠ لعدد ١٤ شركة ومضرب لتوريد كمية ٢٢٥٥٠ طن والفترة، الثانية من ١٥ / ٤ / ٢٠٢٠ الى ١٥ / ٥ / ٢٠٢٠ لعدد ٤ شركات بكمية ٧٣٠٠ طن، والفترة الثالثة من ١٥ /٥ / ٢٠٢٠

الى ١٥ / ٦ / ٢٠٢٠ لعدد ٢٠ شركة وتوريد كمية ٣٠٨٥٠ طن والفترة الرابعة من ١٥ / ٦ / ٢٠٢٠ الى ١٥ / ٧ / ٢٠٢٠ لعدد ٢١ شركة ومضرب لتوريد كمية ٣٤٣٥٠ طن.

وأضاف «شحاته» أن شعبة الأرز واصحاب المضارب لديهم حرص على توريد الأرز الأبيض لصالح هيئة السلع التموينية فى ظل حرص الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية على توفير السلع الاساسية لأصحاب بطاقات التموين وكذلك للمواطنين من خلال منافذ المجمعات الاستهلاكية بأسعار أقل من مثيلاتها فى الأسواق الأخرى خاصة بعد قرار الوزير بتخفيض أسعار ٤ سلع على بطاقات التموين هما الأرز والسكر والزيت والدقيق.

وأوضح رجب شحاتة أن كميات الأرز الموجودة فى الأسواق تكفى احتياجات المواطنين خاصة فى ظل حصاد المحصول الجديد والذى يقرب من ٨ ملايين طن أرز شعير بما يعادل كميات ارز أبيض ٥ ملايين طن بجانب ايضا وجود ما يقرب من ٥٠٠ ألف طن ارز أبيض محلى من انتاج العام الماضى، فى ظل حرص القيادة السياسية على تأمين مخزون استراتيجى من السلع الاساسية طوال الوقت،مما ادى تعزيز المخزون الاستراتيجى للأرز.

وقال عمرو الهياتمى عضو مجلس إدارة غرفة الحبوب باتحاد الصناعات إن هناك وفرة فى حجم المعروض من الأرز هذا الموسم نتيجة لزيادة حجم الإنتاجية للفدان الواحد مما انعكس على أسعار الأرز بالانخفاض، حيث يباع طن الأرز الشعير الرفيع بسعر يصل إلى ٣٨٠٠ جنيه مقابل ٤ آلاف جنيه للعريض، بينما يباع الأرز الأبيض بسعر ٦٥٠٠ جنيه للرفيع والعريض بسعر ٧٥٠٠ جنيه، لافتا إلى أن هناك تعاون وتنسيق مع وزارة التموين للتوريد الكميات التى تحتاجها البطاقات التموينية.

رجب شحاتة

شحاتة: التعاقد على توريد ٩٥ ألف طن أرز.. بسعر ٧٢٥٠ جنيه للطن

وشهدت اسعار الارز تراجعاً بواقع ٩٠٠ جنيه فى الطن بسبب توافر بسبب زيادة المعروض وتراجع الطلب، حيث تراوح سعر طن الأرز رفيع الحبة بين ٣٢٠٠ و٣٣٠٠ جنيه مقارنة بـ ٤١٠٠ جنيه، كما تراجع سعر طن الأرز عريض الحبة ليتراوح بين ٤ الآف جنيه و٤٣٠٠ جنيه مقابل ٤٦٠٠ جنيه.

يأتى هذا فى الوقت الذى قررت فيه وزارة التموين غلق باب استيراد الارز، تزامناً مع بدء موسم الحصاد والذى يشهد زيادة كبيرة فى المساحات المزروعة بواقع ٣٥٠ الف فدان عن الموسم الماضى لتصبح اجمالى المساحات المزروعة نحو ١,٢ مليون فدان مقابل ٧٢٤,٢ الف فدان، مما دعا بعض اصحاب المضارب للتأكيد على ان انتاجية الموسم الجديد ستكفى احتياجات البلاد لمدة عامين.

حسين ابوصدام نقيب الفلاحين يقول إن

عمرو الهياتمى

المزارعين بدأو فعليا فى حصاد الارز متوقعا انتاجا غزيرا يكفينا ذاتيا حتى آخر عام ٢٠٢٠، لافتا أن الحكومه سمحت بزيادة المساحة المنزرعة للأرز وبنفس كميات المياه التى استهلكت بزراعة الارز العام الماضى حيث زرعت ١٥٠الف فدان باصناف الارز الجاف التى يكون استهلاكها للمياه كاستهلاك محصول الذرة والقطن وزرعت ٢٠٠ الف فدان بمياه الصرف الزراعى المعالج..، وزرع الفلاحين مساحات ارز اخرى بالمخالفه ضعف الزراعات المخالفه العام الماضى تقريبا.

واوضح ان الموسم الحالى شهد زراعة أصناف من الأرز ذات انتاج وفير بالإضافة إلى استيراد كميات كبيرة من الأرز. قبل أن تقرر وزارة التموين وقف الاستيراد فى يونيه الماضى حفاظا على اسعار الارز المحلى من الانهيار،نتوقع إن اسعار الارز هذا العام ستنخفض نحو ٢٥٪ ن مثيلاتها فى العام الماضى.

واضاف ابوصدام، أن أسعار الارز المصرى داخل مصر الان اقل بنحو ٣٠٪ من اسعار الارز المماثل له بالخارج واقل بـ٨٠٠٠ جنيه تقريبا عن اسعاره فى العام الماضى. حيث يباع طن الارز الشعير رفيع الحبه الان بنحو ٣٧٠٠ وكان العام الماضى لا يقل عن ٤٤٠٠ ويباع الارز الشعير عريض الحبه ب٣٩٠٠ تقريبا وكان يباع العام الماضى بـ٤٧٠٠ جنيه.

واشار عبدالرحمن، انه يتوقع الا يزيد سعر كيلو الأرز الابيض من افخر انواع الارز البلدى (الارز الأبيض عريض الحبه) عن ٨ جنيهات للكيلو، مؤكدا ان انخفاض أسعار الارز لن يضر التجار العاديين وانما سوف يضر المحتكرين الذين لديهم مخزون كبير من العام الماضى.

واضاف ان هذا انخفاض أسعار الارز هذا الموسم درس قاسى للمزارعين الذين اختاروا مخالفة قرارات الحكومه وزرعوا ارز بالمخالفه فعوقبوا بالغرامه وعوقبوا بانخفاض الاسعار.. ,وسيكون المستفيد الاكبر هم المواطنين حيث يتوفر الارز باسعار منخفضة.

وقال اللواء شريف الباسيلى رئيس شركة الصوامع والتخزين ,إن تخزين وتسويق الأرز أحد عوامل زيادة موارد الشركة التى تعتمد عليها، بالإضافة إلى بحث شراء سيارات تابعة للشركة لخدمة النقل والتسويق أثناء موسمى القمح والأرز..

وأكد أن الوزارة أصبحت لا تعانى من مشكلات فى تخزين القمح أوالأرز، مشيرا إلى عدم وجود نسبة فاقد منهما، خاصة بعد الانتهاء من مشروع الصوامع الجديدة ودخوله حيز التنفيذ ,مشيراً الى ال أن نسبة الفاقد كانت تظهر فى الشون الترابية، مؤكدا أن نسبة الفاقد كانت تصل إلى ١٥٪.

مجلس الوزراء يدرس مقترحات لتعديل تكلفة إنتاج الخبز البلدى

«المخابز» تطالب بـ ٢٧٨,٥ جنيهاً.. و«التموين»: تصر على ٢٦٠ جنيهاً

يدرس مجلس الوزراء المقترحات الخاصة بتعديل تكلفة انتاج الخبز، بعد التغييرات فى اسعار الوقود وعناصر الانتاج المختلفة، حيث قامت وزارة التموين بتقديم مذكرة إلى المجلس بشأن تحديد تكلفة إنتاج جوال الدقيق المدعم، واقترحت شعبة المخابز العامة باتحاد الغرف التجارية أن تصبح التكلفة ٢٧٨,٥ جنيه.

واضح مصدر بوزارة التموين أن تكلفة انتاج جوال الدقيق، لن لتزيد عن ٢٦٠ جنيهًا، حيث أنها محددة بميزانية الدعم الحكومى، كما ان التكلفة التى يتم العمل بها حاليًا تبلغ ٢٢٠ جنيهًا.

واشار الى ان الدعم الحكومى للوزارة التموين، فى الموازنة المالية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، ما يقرب من ٨٩ مليار جنيه دعم للسلع التموينية، ٣٨ مليار جنيه للتموين، و٥١ مليار للخبز، لتوفير احتياجات ٧١ مليون مواطن يستفيدون من دعم الخبز المدعم، و٦٤ مليونًا و٤٠٠ ألف من المقررات التموينية.

واوضح حسن محمدى رئيس الشعبة العامة للمخابز بغرفة صناعة الحبوب، أنه تم التوافق بين أعضاء الشعبة العامة للمخابز على تكلفة إنتاج جوال الدقيق المدعم، وفقًا للتصور الذى تم وضعه خلال اجتماع الشعبة العامة، وتمت الموافقة عليه من أعضاء الشعبة بشكل نهائى لإنتاج جوال الدقيق المدعم لتصبح ٢٧٨,٥ جنيه.

واوضح إن الشعبة العامة للمخابز، اتفقت على احتساب هامش الربح، عن كل إنتاج جوال دقيق مدعم، بـ٩ جنيهات فقط، حيث إن جوال الدقيق يحتوى على ١٠٠ كيلو جرام ,حيث تنتج المخابز يوميًا ما بين ١٠ و١٥ جوال دقيق مدعم، لإنتاج الخبز المدعم.

وتصل قيمة تكاليف الإنتاج لكل جوال دقيق مدعم تصل لـ ٢٧٨,٥ جنيه، وفقًا

لتصور العامة للمخابز، حيث إن مستلزمات الإنتاج اليومية تتمثل فى التالى: نخالة - ردة ناعمة ٣,٥ كيلو، بسعر ٦ جنيهات، دمغة وفوارغ رده بسعر ٢,٥ جنيه، و٢ باكو خميرة بسعر ١٧ جنيها.

أضاف، ملح بسعر ٢ جنيه، نقل الدقيق من المطحن إلى المخبز بسعر ٨ جنيهات، و١١ لتر سولار بسعر ٧٧ جنيها، حيث إن لتر السولار بسعر ٦,٧٥ جنيه، و٢٥ قرشًا مشال، ليصبح إجمالى مستلزمات الإنتاج اليومية ١١٢,٥.

وتابع، أن التكاليف الشهرية، تنقسم كالتالى: الإيجار ١٥ جنيها، ومياه الصرف الصحى ٢ جنيه، والكهرباء ٤ جنيهات، وأقفاص ٢ جنيه، وتليفون واتصالات وانتقالات جنيه، بإجمالى ٢٤ جنيها.

وأوضح، أن التكاليف السنوية والممثلة فى دمغات وسجلات، ودمغة موازين ومناخل، الضرائب العقارية والرسوم

السلعية، وصيانة وإصلاح وقطع غيار وصيانة المخبز -دهانات - سباكة - اعمال كهرباء- معدات وأدوات نظافة» تم إحتسابها بـ٥ جنيهات.. وأشار، إلى أنه تم إحتساب الإهلاك فى كل جوال دقيق مدعم يزن ١٠٠ كجم، بـ٧ جنيهات إهلاك فيما يتم إنتاجه.

واوضح محمدى، أن شعبة المخابز، اتفقت أيضا على أن الأجور اليومية تم تحديدها بـ١٢١ جنيهًا، وهم للعاملين فى المخبز ما بين الفران، والخراط، والعجان، والطولجى، وعامل الماكينة، والمدير المسئول.

يذكر أن عدد المخابز البلدية المدعمة على مستوى الجمهورية إلى ٢٨ ألف مخبز، ينتج ٢٧٠ مليون رغيف يوميًا، لنحو ٧٠ مليون مواطن مقيد على بطاقات الخبز المدعم.

وتحصل المخابز على طن دقيق ٨٢٪، بالسعر الحر من المطاحن المحلية بسعر يصل حالياً إلى ٤٧٠٠ جنيه، لإنتاج خبز بلدى مدعم بتكلفة تتراوح بين ٦٠ و٦٢ قرشاً للرغيف.. كما أن جوال الدقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام ينتج ١٢٥٠ رغيفا، وفقا للشعبة العامة للمخابز، فى حين يحصل المواطن على الرغيف بسعر ٥ قروش من خلال البطاقة التموينية، ويحصل المخبز على هامش ربح من الوزارة أول كل شهر جديد. كما يحصل الفرد الواحد المقيد على البطاقة التموينية على ٥٠ جنيها لأول ٤ أفراد وباقى الأفراد ٢٥ جنيها كل شهر يحصل من خلالها على سلع غذائية وغير غذائية، إضافة إلى شراء ١٥٠ رغيف خبز مدعم شهريًا بسعر ٥ قروش للرغيف الواحد.

كلاكيت ثالث مرة

التصدير

يعتبر التصدير طوق النجاة الذى يجب أن نتمسك به فى سبيل العبور باقتصادنا الى أفاق الرخاء وهو الوسيلة النجاحة لرفع اسم مصر فى المحافل الدولية والتجمعات المالية فى ربوع العالم، وأنه يجب على الدولة الوقوف بجانبنا نحن المنتجين وصغار المصدرين بكل وسائل الدعم التى تساعدنا على منافسة المنتجين فى الدول الأخرى.

والذى حرصت حكوماتهم على ضرورة الوقوف بجوار مصدريها حتى يتمكنوا من غزو دول العالم بصادرات دولهم والسيطرة علي الأسواق ليحققوا بذلك دخلا كبيرا من العملات الصعبة الى خزائن دولهم، كما يجب أن يرقى المنتج المصرى بإنتاجه لينافس الأخرين من حيث الجودة والسعر، ويحضرنى الحديث اليوم عن إنتاجنا من المكرونة والأعجنة الغذائية وكيف نستطيع أن نرقى بها من حيث الجودة والتغليف والسعر والتيسيرات التى تقدمها الدولة لغزو الأسواق ليست فقط الأفريقية ولكن لأسواق العالم كله شرقه وغربه، ونحن فى غرفتنا غرفة صناعة الحبوب التى تضم المكرونة ضمن شعبها كأحد منتجات الغرفة وتعمل جاهدة على الدفع بها فى سوق التصدير من خلال لجنة التصدير التى يقوم عليها أناس أكفاء من الخبرة والدراية ما يكفى لمعاونة زملائهم فى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتهم ولا ننسى التجربة الرائدة التى خاضها أحد الشباب الناهضة فى النجاح بتصدير المكرونة لأسواق أفريقيا واختراقه لأسواق شرق ووسط وغرب أفريقيا بالمكرونة المصرية متمتعا بالإعفاءات الجمركية التى تنص عليها اتفاقية الكوميسا عن طريق شركته الخاصة مستغلا جودتها العالية وسعرها المناسب فى الوصول إلى هذه الأسواق.

ويجب علينا أن نستهدف أسواق السودان عقب رفع الحظر عن الصناعات المصرية هناك ومع علمنا أن المنافسة شرسة فى أسواق الهند واليابان وشرق أسيا، إلا أننا نهيب بحكومتنا بمساعدتنا ونحتاج التدخل بالمساندة التصديرية التى ترفع أعباء كبيرة عن كاهل المصدرين وتدعمهم للمنافسة فى أسواق العالم الأخرى، وهناك دراسة تسويقية حول تصدير المكرونة المصرية إلى كينيا أعدتها بعض الشركات المتخصصة وتوضح الدراسة حجم واردات كينيا على سبيل المثال من المكرونة خلال السنوات السابقة وأيضا واردات كينيا خلال الثلاث سنوات القادمة وحصة مصر منها وأسعار بعض العلامات التجارية المصرية فى سوق التجزئة الكينى مع تحديد بلد المنشا وعلى التعريفة المطبقة هناك والحصص ومعلومات عن اشتراطات الجودة التى يتطلبها السوق الكينى وهذه الدراسة مفيدة ونحتاج مثلها لكثير من الدول ويجب أن يلعب التمثيل التجارى دوره بجدية فى مساعدتنا فى فتح أسواق جديدة فى باقى الدول الأفريقية باعتبارهم ملحقين تجاريين يعملون فى هذه الدول.

المهندس وجدى المشد
نائب رئيس الغرفة

الصناعة تلزم المنتجين والمستوردين بالمواصفات القياسية المصرية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة ٣ قرارات بشأن إلزام المنتجين والمستوردين للسلع الكيماوية بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية ومنح منتجى ومستوردى عدد من المنتجات والسلع الهندسية والكيماوية مهلة لتوفيق أوضاعهم طبقا للمواصفات القياسية المصرية، وكذا إلزام مقدمى الخدمات بأداء الخدمة طبقاً للمواصفات القياسية المصرية.

وقال المهندس أشرف عفيفى، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إن القرار الأول نص على منح المنتجين والمستوردين للسلع الكيماوية والمقاييس المدرجة بالقرار بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية وشملت هذه السلع أدوات الاستخدام والعناية بالطفل (وثابة الطفل- متطلبات الأمان وطرق الاختبار)، والأبلاكاج، ومعطرات الجو، والأثاث الخارجى (المقاعد والمناضد للاستخدام فى المخيمات، والمنازل، وللاستخدام القابل للطى)، والتراكيب الخشبية (الأخشاب المصفحة بالغراء والأخشاب الصلبة المعاملة بالغراء)، والمواسير المستخدمة للصرف والأغراض الصناعية تحت ضغط من راتنج متصلب بالحرارة مدعم بالألياف الزجاجية، وكمية المنتج فى العبوات المعبأة مسبقاً.

وأضاف أن القرار نص على منح المنتجين والمستوردين مهلة قدرها ٦ أشهر لتوفيق أوضاعهم وذلك من تاريخ العمل بالقرار اعتباراً من اليوم التالى لنشره بالوقائع المصرية.

الدكتورة نيفين جامع

وأوضح عفيفى أن القرار الثانى نص على منح منتجى ومستوردى عدد من المنتجات الهندسية والكيماوية مهلة مدتها ٦ أشهر لتوفيق أوضاعهم طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الملزمة من قبل والتى تتضمن بنود كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة المنزلية الكهربائية وما شابهها (طرق قياس كفاءة استهلاك الطاقة لسخانات المياه)، ووحدات التكثيف المستخدمة للتبريد (شروط التقنين والتفاوتات وعرض بيانات الأداء المقدمة من الصانع، بالإضافة إلى المتطلبات الخاصة للأمان لكوابح التيار الإلكترونية المغذاة بتيار متردد و/أو تيار مستمر للمصابيح الفلورسنت الأنبوبية.

كما تضمنت بنود القرار أيضا المفاتيح الكهربائية للأغراض المنزلية وما يماثلها من التركيبات الثابتة (المتطلبات العامة)، ومواصفات الأمان للمصابيح ذات فتيلة التجستين للاستخدام المنزلى وما شابهه من أغراض الإنارة العامة، والمصابيح المتوهجة (مصابيح التجستين الهالوجينية لأغراض الإنارة العامة وما شابهها- متطلبات الأمان)، والمصابيح الكهربائية (ذات فتيلة التجستين للاستخدام المنزلى لأغراض الإنارة العامة وما شابهها- متطلبات الأداء، بالإضافة إلى أكياس ورق الكرافت للأسمنت، والخشب الرقائقى «ألواح الأبلاكاج»، والأدوات الخزفية للمائدة، ومواسير الصرف من راتنج متصلب بالحرارة مدعم بالألياف الزجاجية، ومواسير الضغط من راتنج متصلب بالحرارة مدعم بالألياف الزجاجية.

وأشار رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إلى أن القرار الثالث قد نص على إلزام مقدمى الخدمات بأداء الخدمة طبقاً للمواصفة القياسية المصرية الكيماوية الخاصة بمعامل التحاليل الطبية (الحد الأدنى للمتطلبات التصميمية والإدارية والفنية اللازمة للإنشاء والتشغيل)، لافتاً إلى أن القرار منح مقدمى الخدمات مهلة قدرها ١٢ شهر من تاريخ العمل بالقرار لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه.

التوجه إلى الأسواق الأفريقية خطوة مهمة

قارة أفريقيا هى قبلة العالم خلال الفترة القادمة وتواجد مصر فى قلب أفريقيا خطوة مهمة على الطريق الصحيح باعتبارها البوابة الرئيسية لقارة أفريقيا إلى جانب أن أسواقها من الأسواق البكر للصادرات المصرية خلال المرحلة الحالية بالذات.. وقد سبقتنا دول عديدة إلى أفريقيا من سنوات مثل الصين وتركيا وأيضا هاجر الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين اللبنانين إلى جنوب وغرب أفريقيا واستقروا هناك وأقاموا العديد من المشروعات التموينية المتنوعة.

الحقيقة أنه كان يجب علينا كمصريين أو عرب أو أفارقة أن نكون أول من استثمر فى أفريقيا وأن تكون هناك علاقات ترابط وتعاون وتكامل مشترك، ولكن المستعمر الأجنبى نجح فى زرع الخلافات بين الدول الأفريقية وشعوبها واستطاع أن يقسم الدول ويفصلها عن بعضها بحدود استعمارية بهدف الاستحواذ والسيطرة على الثروات العديدة الموجودة لدى القارة سواء فى شرق أو غرب أفريقيا فى مناجم الذهب أو الخامات الطبيعية أو الغاز وقد بدأ يظهر ذلك جليا خلال الفترة القصيرة وبدأ بالفعل كثيرا من المستثمرين المصريين والعرب والأجانب.

ومن بينهم المهندس نجيب سويرس إلى البحث والتنجيم عن الذهب فى جنوب أفريقيا وآلجنوب الشرقى وظهر خلال هذه الفترة أيضا دولة تنزانيا والتى تعد الرابع على العالم فى مخزون وحجم وإنتاج الغاز الطبيعى.

وقد رأينا التوجه لاستغلال تواجد المياه وهى شريان الحياة فى هذه المناطق فنجد ما تفعله أثيوبيا الآن من بناء سد النهضة أو تنزانيا التى تقيم سد تنزانيا العالمى والذى يساهم فى إنشائه شركة المقاولون العرب.. ويتضح لنا مما سبق أهمية دول القارة الأفريقية والذى سيظهر ويتجلى خلال السنوات القادمة.

لذا وجب علينا التنويه ووضع دائرة مضيئة كبيرة حول أهمية هذه القارة والتى من المتوقع أن تكون بالفعل سلة الغذاء للعالم لما تتمتع به من وفرة المياه والأراضى الزراعية حيث يبلغ حجم الأراضى الزراعية القابلة للزراعة أكثر من نصف مليار فدان وهذا يدل على أننا بصدد وضرورة استعادة أفريقيا الخضراء التى تستطيع أن تغذى العالم من مشرقه إلى مغربه، فالحديث عن أفريقيا كثيرا والفرص الاستثمارية والتجارية عديدة لقد بدأ بالفعل الكثير من الصناع والمستثمرين التوجه إلى أفريقيا وبالفعل تم إنشاء لجنة التعاون الأفريقى باتحاد الصناعات برئاسة الدكتور شريف الجبلى وتضم العديد من أعضاء ورؤساء الغرف الصناعية وقد نجحت هذه اللجنة فى القيام بدور مهم ومميز حيث قامت بجولات فى شرق وغرب وجنوب أفريقيا وحققت نتائج كبيرة فى التعرف على الأسواق الأفريقية وتوقيع العديد من البروتوكولات واتفاقيات التعاون المشترك.

إننى على ثقة كبيرة فى أن تغزوا الصادرات المصرية كافة الأسواق الأفريقية خلال المرحلة القادمة خاصة وأن الجهود التى يتم بذلها من جانب الحكومة والقطاع الخاص لدعم التوجه إلى أفريقيا كبيرة جدا.

أ.مجدى الوليلى
عضو مجلس إدارة الغرفة

بموازنة ٦ مليار جنيه

صندوق تنمية الصادرات يوافق على إقرار البرنامج الجديد لرد الأعباء

"أعلن مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات عن إقرار البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بموازنة تبلغ ٦ مليارات جنيه تشمل تخصيص ٢,٤ مليار جنيه كمساندة نقدية أى بنسبة ٤٠٪ من إجمالى الموازنة و١,٨ مليار جنيه تخصيم من التزامات الشركات المصدرة لدى وزارة المالية وهوما يمثل حوالى ٣٠٪ و١,٨ مليار نيه لدعم البنية التحتية للتصدير أى بنسبة ٣٠٪."

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع لمجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات والذى عقد بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور وزير التجارة والصناعة والدكتور محمد معيط وزير المالية والمهندس طارق توفيق نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية والمهندس هانى برزى رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية والمهندس إبراهيم العربى رئيس غرفة تجارة القاهرة والمهندس حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة والمنسق العام للمجالس التصديرية والسيد أحمد كوجك نائب وزير المالية والدكتورة أمانى الوصال رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية والمدير التنفيذى لصندوق تنمية الصادرات.

وقال وزير الصناعة إن البرنامج الجديد جاء بعد مشاورات واسعة وتوافق بين الحكومة ومجتمع الأعمال ممثلاً فى اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية والاتحاد العام للغرف التجارية للخروج بنتائج جيدة تسهم فى زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية، مشيراً إلى أن البرنامج الجديد يحظى باهتمام غير مسبوق من جانب الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء للوصول لبرنامج أكثر فاعلية يصب فى مصلحة الاقتصاد القومى.

وأضاف الوزير أن آليات تنفيذ البرنامج ترتكز على تحديد قيمة رد الأعباء على المستوى القطاعى وتخصيص موازنة لكل قطاع على حده، وتشمل قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والصناعات الهندسية والكيماوية والأسمدة ومواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والتشييد والبناء والحاصلات الزراعية والطباعة والتعبئة والتغليف والصناعات الطبية فضلاً عن قطاع الجلود والأثاث والصناعات قطاع كل ٦ أشهر وإعادة التخصيص عند الاحتياج.

ولفت الوزير إلى أن البرنامج الجديد يتضمن استمرار برنامج شحن إفريقيا بمخصصات تبلغ٤٠ مليون جنيه للصادرات غير المستفيدة من برنامج رد الأعباء واستمرار برنامج الشحن الجوى بمخصصات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه لشركة مصر للطيران لدعم الشحن الجوى للصادرات المصرية إلى جانب تخصيص ١٠٠ مليون جنيه لهيئة تنمية الصادرات لاستمرار المعارض المجمعة لفترة انتقالية حتى نهاية العام الجارى.

وأضاف الوزير أن البرنامج الجديد قد ارتكز على عدد من المحددات والقواعد العامة المنظمة للبرنامج تتضمن تعميق التصنيع المحلى بنسبة ٤٠٪ كحد أدنى وتشجيع صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة ١٪ للمشروعات المتوسطة و٢٪ للمشروعات الصغيرة إضافة إلى النسبة الأساسية، إلى جانب تشجيع زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪ إضافية من النسبة الأساسية للشركات الكبيرة والمتوسطة فى حالة زيادة الصادرات بنسب تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ فأكثر و٢٠-٣٠٪ إضافية للشركات الصغيرة فى حالة زيادة الصادرات بنسب تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ فأكثر على أن يحصل مصدرى المناطق الحرة على نسبة مساندة تقل عن ٥٠٪ عن مصدرى المناطق الداخلية.

وأوضح الوزير أن خطة تطوير البنية التحتية للتصدير بالبرنامج تسهدف المساهمة بفاعلية فى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٢٠٪ ودعم عمليات الترويج للصادرات المصرية إلى جانب رفع القدرة التنافسية للمصدرين وتوفير الخبرات الفنية الدولية والمحلية اللازمة لنقل التكنولوجيات الحديثة فى العمليات الإنتاجية لضمان نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية فضلاً عن إطلاق جيل جديد من المصدرين الواعدين، مشيراً إلى أن الخطة تستهدف أيضاً توفير المعلومات حول المناقصات الدولية وتحديد الأسواق والمنتجات المستهدفة وتقديم خدمات الدعم الفنى والتدريب إلى جانب مساندة منظومة الشحن والمعارض الخارجية والأسابيع التجارية والبعثات الخارجية.

إعادة النظر فى تكلفة الطحن ضرورة ملحة

إعادة النظر فى تكلفة الطحن للمطاحن التموينية، أصبحت ضرورة ملحة خاصة بعد الزيادات السيادية الأخيرة التى شهدتها أسعار الكهرباء والمياه والسولار والغاز بنسبة كبيرة وانعكس ذلك بالسلب لتضاعف من أسعار التكلفة مما يحمل أصحاب المطاحن التموينية أعباء إضافية تسببت فى خسائر لهم ورغم صدور القرار الوزارى رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة لدراسة تكلفة الطحن فى المطاحن التموينية وفقا لعناصر التكلفة الثابتة والمتغيرة وأيضا المعتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات فضلا عن العناصر الجديدة التى يتطلب توافرها طبقا لضوابط وشروط هيئة لسلامة الغذاء إلا أنه لم يتم شىء حتى الآن.. ولازال الأمر مجمد دون ظهور أى نتائج فعلية على أرض الواقع وأعتقد أن اللجنة المشكلة هى فى الحقيقة كلام على الورق فقط.. لم يسفر عن أى جديد والوضع شبه متوقف ولاتزال المطاحن تعمل بالتكلفة القديمة وهو ما سيؤدى إلى تعرض المطاحن للمزيد من الخسائر فى ظل زيادة أعبائها الكبيرة التى تراكمت عليها منذ سنوات ولاتزال تتراكم وسبق لنا أن تقدمنا بمقترحات لتعديل التكلفة بناءا على الزيادات السيادية التى طرأت على الكهرباء والمياه والسولار والعمال إلى جانب ضرائب القيمة المضافة، حيث تضمنت هذه المقترحات أن تكون التكلفة ما بين ٦٥٠ إلى ٧٠٠ جنيه للطن ولكن لم يتم النظر فيها رغم أن أخر تكلفة تم إقرارها كانت فى عام ٢٠١٧ ويبلغ حجم الكميات التى يتم طحنها سنويا تقريبا ٩ ملايين طن فالتأخير فى إقرار تعديل تكلفة الطحن سوف يعوق قيام المطاحن بتحديث الآلات والمعدات أو تجديدها وكذا سداد الضرائب والتأمينات.

كما أن هيئة سلامة الغذاء أصبحت تراقب بشدة مراحل تصنيع الغذاء فى مصر وتطالب بتحسين أوضاع التخزين فى مصر وترفض التخزين فى الشون الترابية والأسمنتية للحفاظ على الاقماح بحالة جيدة التى تنتج الدقيق ورغيف خبز بمواصفات جيدة لذا فهى تصر على ضرورة تعديل فئات التخزين للأقماح لتكون فى الصوامع المعدنية الحاصلة على موافقة هيئة سلامة الغذاء وهى تهدف من ذلك ضمان جودة إنتاج الخبز من قمح نظيف جيد وكل هذا يصب فى مصلحة المواطن فى حصوله على رغيف خبز مطابق للمواصفات.

لقد عانينا فى السنوات الماضية من أقماح رديئة تم تخزينها فى شون ترابية أصابت الدقيق بالتلوث والشوائب وانعكس ذلك على مستوى جودة الدقيق واتهمت المطاحن بأنها السبب فى عدم جودة الدقيق بالرغم من أنها بريئة منه والمأساة تكمن فى رداءة القمح وخلطه بالتراب، فلابد من سرعة إعادة النظر فى تكلفة الطحن حتى تستطيع المطاحن التغلب على أعبائها المتراكمة لسنوات وتجديد معداتها وماكيناتها.

عبدالغفار السلامونى
نائب رئيس الغرفة

«اتحاد الصناعات» يشيد بقرار إلغاء إلزام المصانع بالحصول على شهادة المواصفات والجودة

أشاد اتحاد الصناعات المصرية بقرار نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة رقم ١١٦٠ لسنة ٢٠١٩ بإلغاء القرار رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠١٩ الخاص بإجراءات حصول المصانع على السجل الصناعى أو تجديده والذى كان يلزم المنشآت الصناعية بالحصول على شهادة من الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تدل على مطابقة عينة إنتاجها الأولية للمواصفات القياسية المعنية، طبقا للنظام المتبع على السجل الصناعى الدائم من الهيئة العامة للتنمية الصناعية والتى كانت تجدد عند تجديد السجل.

وقال المهندس محمد السويدى رئيس الاتحاد، إن هذا القرار جرئ من الوزيرة ويدل على سرعة اتخاذ القرارات لصالح الصناعة خاصة وأنه جاء فى غضون أيام من توليها مسئولية حقيبة الصناعة.

وأعرب عن ارتياح المجتمع الصناعى لهذا القرار، الامر الذى يعد مؤشرا إيجابيا لانفتاح الحكومة على التفاعل مع المتطلبات والمقترحات البناءة بشأن تنقيح السياسات الصناعية من الإجراءات التى تؤثر سلباً على القطاع الصناعى وعلى مساهمته فى الاقتصاد القومى.

الهيئة العامة للاستثمار

توافق على ٢٠ مشروعا جديدا بنظام المناطق الحرة باستثمارات تبلغ ٧٨ مليون دولار

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن الموافقة على ٢٠ مشروعا جديدا بنظام المناطق الحرة العامة، خلال الفترة من ١ أغسطس ٢٠١٩ وحتى نهاية العام الماضى باستثمارات تبلغ ٧٨ مليون دولار، ووفرت المشروعات ٨٩٠ فرصة عمل.

وذكر المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذى للهيئة، أن ٢٠ مشروعا فى المناطق الحرة قام بإجراء توسعات برؤوس أموال بلغت ١٧٣ مليون دولار، كما قام ٧٠ مشروعا باجراء توسعات علي التكاليف الاستثمارية بقيمة ٢٢٩,٥ مليون دولار، وقام ٣٦ مشروع بإجراء توسعات على عدد العمالة بما ساهم فى توفير ١٤٩٥ فرصة عمل جديدة، مشيرا إلى أنه تم استصدار الموافقة المبدئية لنحو ١٥ مشروعا باستثمارات بلغت ٤١ مليون دولار، وذلك تمهيدا لاستصدار الموافقات النهائية لها.

وأوضح أن المناطق الحرة هى احد الانظمة الاستثمارية المميزة التى توليها الهيئة الأهمية بهدف المساهمة فى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إقامة مشروعات تعمل في أنشطة مختلفة داخل منطقة واحدة، حيث يتمتع المستثمرون فيها بكافة المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التي نص عليها قانون الاستثمار، وذلك فى اطار دور الهيئة لدعم وتهيئة المناخ الاستثمارى بالبلاد، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات فى مختلف المجالات.

التموين تطالب البدالين بسداد قيمة المبيعات الحرة خارج الدعم

اصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية، تعميمًا على مديريات التموين فى المحافظات، بخصوص الكتاب الدورى الوارد من رئاسة الجمهورية، بشأن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، والخاص بتعاملات السلع التموينية ووجود فروق بين قيمة ما تم تسليمه للبدالين التموينين من سلع تموينية بفروع الجملة، وما بين المبيعات بموجب البطاقات التموينية سواء الذكية أو الورقية، بعد خصم الأرصدة فى الفترة من تشغيل البطاقات الذكية فى الأول من يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧.

وقال المنشور إنه بناء على اللجنة التى تم تشكيلها بقرار وزارى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تم اتخاذ عدة قرارات أولها قيام المديريات، بتحصيل المبيعات الحرة خارج الدعم المستحقة لدى البدالين لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية، خلال الفترة من أول يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، على أن يتم إرسال أسطوانات مدمجة متضمنة قيمة المبيعات الحرة خارج الدعم المستحقة على كل بدال تموينى أو مشروع جمعيتى بدائرة المحافظة خلال فترة الفحص، ويتم إخطار البدالين وأصحاب جمعيتى بالمبالغ المستحقه عليهم عن المبيعات الحره خلال فترة الفحص، وفقًا لما ورد ببيان شركات البطاقات الذكية.

وأفاد المنشور، بأنه يستم سداد تلك المبالغ على الحسابات البنكية، ويمكن تسديد تلك المبالغ بالتقسيط على ١٢ شهرًا.

وأوضح القرار أنه فى حالة عدم التزام البدالين أو مشروع جمعيتى بالقرار الصادر بسداد المبالغ المستحقة سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية مع الإنذار بسحب الحصة التموينية وإلغاء الترخيص، على أن يتم ذلك من خلال إخطار البدال التموينى بالمبالغ المستحقة عليه من المبيعات الحرة (خارج الدعم)، على أن يتم مراجعة المبالغ المسددة من قبل البدال التموينى أو مشروع جمعيتى من خلال المستندات المقدمة منه، والتى قد يكون سددها قبل هذا التاريخ عن ذات فترة الفحص، على أن يتم التحصيل لصالح هيئة السلع التموينية.

اتحاد الصناعات يؤكد: ٣٦٠ شركة تشارك فى مبادرة الرئيس لتشجيع المنتج المحلى

اكد اتحاد الصناعات المصرية ان هناك التنسيق مع الغرف والمنشآت الصناعية البالغ عددها ٢٦٠٠ منشاة الراغبة فى المشاركة فى مبادرة الرئيس السيسى، لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلى، حيث أقرت تلك المنشآت نسب خصم على منتجاتها تتراوح ما بين٢٠ و٥٠٪ من أسعار منتجات تلك الشركات.

أوضح المهندس محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات، أن هناك تنسيقا بين الحكومة والقطاع الصناعى الخاص للإعداد لمبادرة الرئيس السيسى، لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلى والتى تصب فى الأساس فى مصلحة القطاع الصناعى من خلال تحفيز الطلب على المنتجات الوطنية فضلا عن المستهلكين خاصة من ذوى الدخول المتوسطة من خلال التخفيضات التى ستمنحها الشركات الصناعية المشاركة فى المبادرة والتى يستهدف أن تستمر لمدة ٦ أشهر تبدأ فى العام ٢٠٢٠ .

وحدد الاتحاد القطاعات المستهدف مشاركاتها فى قطاعات الصناعات الهندسية، صناعة الجلود، الصناعات الكيماوية، صناعة

الاخشاب والاثاث، صناعة الملابس الجاهزة، صناعة تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الحرفية، مواد البناء ولا يزال التواصل مع المنشآت الصناعية قائم لتسجيل الشركات الراغبة فى المشاركة.

ومن المستهدف أن تتنوع آليات بيع المنتجات بين البيع من خلال المنافذ والسلاسل التجارى والبيع الالكترونى والبيع من خلال منافذ البيع التابعة للمصانع حيث يتم بحث آليات عمل المبادرة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص الصناعى والتجارى والقطاع المصرفى وبما يحقق الاهداف المنشودة من المبادرة.

وقد بادرت غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات، بتخفيض أسعار المكرونة التى توردها الغرفة لوزارة التموين والتجارة الداخلية لطرحها ضمن المقررات التموينية، وانه تم الاتفاق مع الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية على توريد المكرونة للوزارة لطرحها للمواطنين على بطاقات التموين بسعر ٦٩٠٠ قرشا للكيلو بدلا ٧٣٠٠ قرشا للكيلو، وذلك تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية فى تخفيف العبء على المواطنين.

واكد أعضاء الغرفة انهم يقفون بجانب الدولة ووزارة التموين لتوفير السلع الأساسية ذات جودة عالية خاصة المكرونة لطرحها بجانب الأرز على بطاقات التموين بجانب العديد من السلع الاخرى التى تطرحها وزارة التموين ضمن المنظومة التموينية.

بعضوية هيئة المواصفات والجودة

وزارة التجارة والصناعة تصدر قراراً بتشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة

أصدر وزارة التجارة والصناعة قراراً بتشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة برئاسة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وعضوية السيد أحمد عبدالحميد، رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية والسيد سيد عبدالعزيز، رئيس الإدارة المركزية للتفتيش والرقابة والسيد محمود عبدالمجيد، رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية، ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة والدكتورة أمانى الوصال، رئيس الجهاز التنفيذى لصندوق تنمية الصادرات والدكتور محمد عثمان رئيس مجلس إدارة المعهد القومى للجودة والكيميائى ناصر عبدالعزيز، ممثلاً عن مصلحة الكيمياء والمهندس عصام النجار، ممثلاً عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والسيد عمرو عبدالعزيز ممثلاً عن هيئة تنمية الصادرات والسيد هانى ماهر ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات والسيد مصطفى عبداللطيف مصطفى، ممثلاً عن الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية والكيميائى محمد حسن ممثلاً عن المجلس الوطنى للاعتماد والمهندسة منى يوسف، مدير عام المعلومات والتوثيق بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية والمهندس خالد الصاوى ممثلاً عن الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن والسيد على أحمد ممثلاً عن مصلحة الرقابة الصناعية والسيد حازم فهمى ممثلاً عن مركز تحديث الصناعة والسيد شريف الحسينى ممثلاً عن مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى والدكتور صبرى إبراهيم ممثلاً عن الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس حسين أحمد، ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، إلى جانب ممثل عن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

وقد نص القرار على أن يتولى المستشار القانونى للوزير المراجعة القانونية لكافة أعمال اللجنة وأن تختص اللجنة بتفعيل الخطة الرئيسية التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩/٢٠٢٢ بوزارة التجارة والصناعة والصادرة عن اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء.

كما نص القرار على أن يتم تشكيل لجنة فرعية بكل جهة من الجهات التابعة للوزارة، على أن يكون ممثل الجهة فى اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد هو رئيس هذه اللجنة الفرعية مع اختيار أعضاء هذه اللجان الفرعية من الشباب المشهود لهم بالنزاهة والشفافية.

وتضمن القرار أن تعرض اللجنة الرئيسية نتائج أعمالها على وزير التجارة والصناعة بصفة دورية على أن يتم تشكيل الأمانة الفنية للجنة الرئيسية من العاملين بالهيئة العامة لشئون المطاع الأمريكية برئاسة السيد عاطف عطا الله وعوية السيد أحمد الدرديرى والسيد أسامة أحمد والسيد يحيى فتحى الباحث القانونى بقطاع مكتب الوزير.

ومن جانبه أكد المهندس عماد فوزى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ورئيس اللجنة أن هذا القرار يعكس التزام الدولة بمكافحة الفساد وكذا التزام الوزارة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مشيراً إلى أن اللجنة تستهدف تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطبيق معايير أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام.

وأضاف أن اللجنة تعمل على إعلاء قيم السلوك الوظيفى بالوزارة وتبنى مبادئ المسئولية المجتمعية وتعزيز منظومة المساءلة واحترام سيادة القانون، مشيراً إلى أهمية تكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية لمنع كافة أشكال الفساد فى مصر.

محاصيل غير تقليدية يمكن استخدامها فى «الحرب ضد الجوع»

دراسة جديدة تتوصل إلى أن فهم آليات مقاومة «النباتات المتآلفة مع الظروف القاسية» لعوامل الإجهاد والتغير المناخى قد يساعدنا على إجراء تحسين وراثى لمحاصيل غير تقليدية من شأنها أن تمثل دعامة رئيسية للأمن الغذائى العالمى.

اليوم أصبحت مشكلات تناقص مساحات الأراضى الصالحة للزراعة، وشح مياه الرى، فى مقابل تزايد أعداد السكان فى الكثير من الدول، تمثل تحديات بالغة الصعوبة تعرقل جهود الحكومات والمنظمات الدولية فى القضاء على الجوع، وتزداد حدة هذه المشكلات فى ظل تغيرات المناخ التى تتسبب فى إجهاد المحاصيل الزراعى، وقلة إنتاجية الأراضى، هذا النوع من عوامل الإجهاد النباتى الذى يشمل موجات الجفاف ودرجات الحرارة العالية والمنخفضة، وارتفاع نسب الأملاح والمعادن السامة فى التربة، ونقص العناصر المغذية فيها يطلق عليه «الإجهاد اللاأحيائى».

وتعد عوامل الإجهاد سبباً رئيسياً فى تدهور الإنتاجية الزراعية، وذلك بخسائر تتراوح ما بين ٥٠٪ إلى ٨٠٪ وفق نوع المحصول والموقع الجغرافى، الأمر الذى أضحى يقتضى ضرورة البحث عن طرق وربما تقنيات جديدة لإنتاج محاصيل غذائية غير تقليدية قادرة على التغلب على مثل هذه الظروف فى الوقت الحالى، توفر ثلاثة محاصيل رئيسية فقط هى الذرة والقمح والأرز حوالى ٥٠٪ من مصادر السعرات الحرارية والبروتينات المستهلكة عالمياً وهناك ٣٠ نوعاً فقط من النباتات تجرى الاستفادة منها لسد ٩٥٪ تقريباً من احتياجات العالم من الغذاء.

يعلق مارك تيلور – المدير المشارك لبرنامج العلوم الخلوية والجزيئية بمعهد جيمس هاتون فى مدينة دانذى بإسكتلندا . على الأمر بقوله: «منذ بدايات القرن العشرين وتنوع الأنظمة الغذائية المعتمدة على منتجات زراعية يشهد تدهوراً ملحوظاً وأصبحت هناك حاجة ملحة إلى زيادة تنوع المحاصيل الزراعية وأساليب نتهجها لإنتاج الغذاء».

فى دراسة نشرتفى نوفمبر الماضى فى دورية «نيتشر بلانتش» يستعرض هينج تشانج، الباحث بمركز شنغهاى ليبوليوجيا الإجهاد النباتى التابع للأكاديمية الصينية للعلوم فى شنغهاى بالصين، بالتعاون مع زميله يوانيوان لى وجيان – كانج تشو، أنواعاً مختلفة من النباتات غير التقليدية تتمتع بمستويات عالية جداً من المقاومة الطبيعية لإجهاد الجفاف أو إجهاد الأملاح أو الاثنين معاً مما يجعلها مثيرة لاهتمام الباحثين، فهى نباتات يمكن استخدامها كمحاصيل غذائية وكنماذج مرجعية لأغراض بحوث تحسين مقاومة المحاصيل لظروف الإجهاد.

ترجع أهمية دراسة هذه النباتات المقاومة – التى يطلق عليها فريق الدراسة «النباتات المقاومة طبيعياً للإجهاد»– إلى أنها تنطوى على آليات فريدة تمنحها مستويات عالية من المقاومة ويرى الباحثون أن التوصل إلى فهم هذه الآليات قد يساعدنا ببساطة على تحسين مقاومة الإجهاد فى المحاصيل التى تمثل دعامة رئيسية للأمن الغذائى وجهود مكافحة الجوع فى عالم اليوم، الأمر المشجع هو التقنيات المتاحة الآن تتيح للباحثين إجراء تحسين وراثى سريع على هذه النباتات المقاومة لزيادة إنتاجيتها مع الحفاظ على قيمتها الغذائية ومقاومتها لظروف الإجهاد.

يرى هينج وزميلاه أن تحديد أنواع النباتات المقاومة التى تستحق الدراسة يجب أن يكون مستنداً إلى اعتبارات عملية، بمعنى أن يتم التركيز على النباتات التى تتمتع بخصائص مرغوب فيها، بما فى ذلك الميزات الغذائية والاقتصادية «نباتات مغذى، وصديقة للبيئة، وغير سامة، ولها قيمة ثقافى، إلى آخره». ولكن ماذا عن الجوانب المتعلقة بالطعم ومدى استساغة الناس لمذاق محاصيل كتلك؟

يقول جيان – كانج، المؤلف المشارك فى الدراسة، وأستاذ بيولوجيا النبات بجامعة بوردو فى ويست لافاييت بولاية إنديانا: يعدالمذاق أحد العوامل المهمة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند اختيار النباتات المقاومة التى سيتم إخضاعها للاستزراع فى البيئات المحلية، بل إن هناك برامج بوسعها الإسهام فى تحسين مذاق هذه المحاصيل وتقليل درجة سميتها، كما حدث مع العديد من المحاصيل،ومن بينها الطماطم».

يذكر أن محصول الطماطم الذى يعد محصول الخضراوات الأول عالمياً من حيث حجم الإنتاج «نحو ٥٠ مليون طن مترى سنوياً» قد شهد العديد من التحسينات الوراثية، ومن بينها نقل الجينات من الأنواع البرية إلى الأصناف المنزرعة، لتحسين السمات المتعلقة بالجودة، كمذاق ومحتواها من العناصر الغذائية.

وفى السياق ذاته، يرى جيان – كانج أن ثقافة المجتمعات يجب أخذها فى الاعتبار، قائلاً: «تفضل الشعوب الآسيوية تناول الحبوب ذات المحتوى العالى من الجلوتين، ومن هذا المنطلق قد يساعد اختيار نباتات مقاومة تنمو فى المنطقة نفسها على قبول هذه المحاصيل من جانب الجمهور». والجلوتين هو أحد البروتينات الموجودة طبيعيا فى بعض محاصيل الحبوب، مثل القمح والشعير، ويضفى على أنواع من الأطعمة – كعجائن البيتزا – صفات مرغوبة، تتمثل فى زيادة درجتى التماسك وقابلية الشد.

الشون الترابية ومخاطر تلوث الأقماح بالأتربة والشوائب

فى الوقت الذى تتجه فيه الدولة إلى التشدد فى تطبيق معايير الجودة والسلامة فى المنتجات الغذائية وحققت فيها خطوات إيجابية إلا أن هذا التطبيق لم يصل إلى منظومة الأقماح والدقيق والخبز البلدى، حيث لازال يتم تخزين كميات كبيرة فى الشون الترابية مما يعرض هذه الأقماح المحلية للاختلاط بالأتربة والشوائب والحشرات والقوارض وكذا الأمطار بالإضافة إلى تأثير ارتفاع درجات الحرارة على تلف الأقماح نتيجة زيادة نشاط البكتريا الضارة التى تؤدى إلى التسوس.

ناهيك عن طريقة صرف الأقماح من هذه الشون التى يتم تخزينها وتحميلها باللودر الذى يقوم بتفجير أرض الشون الترابية ويتم خلط الأقماح بالأتربة بكل أسف مما يجعل الدقيق فاسد وغير صالح ويسبب فى أضرار وكوارث لعدم الجودة ويرفض المواطن الرغيف الغير جيد والسبب فى ذلك سوء القمح ثم الدقيق المنتج منه مما يتسبب فى خسائر فادحة للمطاحن لا يتم اكتشافها أن القمح مخلوط بالتراب.. ونرفض طحنه حتى يتم غربلته، الأمر الذى يتسبب فى نقص الكميات إلى أكثر من الربع وبذلك تتحمل المطاحن هذه الخسارة ولكن لا تستطيع الاستمرار فى تحمل هذه الخسارة بصفة دائمة فضلا عن المعاملة السيئة من أمناء الشون الترابية لمندوبى المطاحن وتحدث مشادات خاصة إذا رفض المندوبين استلام الأقماح التى تخلط بالتراب ويتسبب ذلك فى تأخر استلام الأقماح للمطحن ويؤدى ذلك إلى خسائر أيضا وبالتالى الأزمة مستمرة مع الشون الترابية والمطاحن التموينية.

المؤسف هنا أن هناك إصرار على استخدام الشون الترابية فى تخزين الأقماح المحلية كل عام رغم وجود أكثر من ٢٠ صومعة معدنية لدى القطاع الخاص ويتم تجاهلها ولم يتم استخدامها رغم أنها حاصلة على موافقات وزارة التموين لإنشائها بتكلفة عالية جدا تم تمويلها من البنوك منذ سنوات والسؤال الذى يطرح نفسه هل إهدار كميات كبيرة من الأقماح المحلية وتلفها أفضل من استخدام الصوامع المعدنية فى القطاع الخاص؟ فلمصلحة من؟ هذا يحدث ويستمر التخزين فى الشون الترابية؟..

لقد حان الوقت لتعظيم الاستفادة من المقومات الأساسية التى نمتلكها للحفاظ على المحاصيل القومية المهمة وتحد من استمرار توقف الخسائر، حيث إن تخزين المحاصيل فى الدول المتقدمة لا يتم إلا فى الصوامع المعدنية المجهزة على أحدث النظم التكنولوجية والتى بادر القطاع الخاص بإنشاء مثيلتها وكفانا تعنت وتعسف ضد مصالحنا.

حسين بودى
نائب رئيس الغرفة

بعد تجربة إنتاج ٥٠ ألف رغيف

خبز مختلط من بدائل القمح.. يساهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى

الخبز أو الـ«عيش» كما نسميه، أحد أهم مكونات غذاء المصريين ولا غنى عنه وتوفيره بسعر مدعم هو اهتمام الدولة، لكن العالم الآن على أبواب تغيرات مناخية خلال سنوات قليلة ستدفع الدول المنتجة للقمح لتقليص إنتاجه وبالتالى رفع أسعاره مما يفرض علينا مواجهة جادة وسريعة لهذه الأزمة المتوقعة.. بداية المواجهة شهدتها ورشة عمل استضافتها أكاديمية البحث العلمى ناقش فيها أهل العلم والاختصاص الوضع والحلول العملية والعلمية الممكنة، ومنها إنتاج خبز من مكونات متعددة منها البطاطا والشعير والأرز.

فى البداية تقول الدكتورة وفاء عامر – أستاذ النباتات بكلية العلوم جامعة القاهرة وخبيرة التنمية الصحراوية – إننا فى مصر نملك بدائل محلية من المخزون الجينى النباتى المصرى وهى متوافقة مع البيئة المصرية وبعضها يمكن تصنيفها على أنها محاصيل داعمة للقمح والتى استخدمت فى مصر عبر العصور لكنها اختفت من عندنا الآن لكنها مازالت تزرع وتستغل فى دول أخرى.

ومع تقدم التكنولوجيات الزراعية كالصوب ووسائل الرى الحديثة والتقنيات الحيوية مثل زراعة الأنسجة واستنباط الهجن والتعديل الوراثى والمخصبات الحيوية ومحفزات النمو والسماد الحيوى والعضوى أصبح من الممكن اتصلاح الصحراء وهو ضرورة حتمية أقصر وقتاً عن ذى قبل وجعل معظم المستحيلات أمراً من الماضى، ولعل ما تتكلفه الدولة الآن من مليارات لدعم المشاريع الزراعية العملاقة خير دليل على أن مصر الآن تتوجه الآن لإحداث طفرة هائلة ليس فقط فى التوسع فى مشاريع استصلاح الأراضى ومنها استصلاح وزراعة مليون ونصف المليون فدان فى إطار الخطة الطموح التى تستهدف استصلاح ٤ ملايين فدان، بل إن ما يبعث فينا الأمل هو تبنى الدولة النهج

العلمى المطلوب لإنجاز مثل هذه المشروعات بالتعاون مع خبراء وزارة الزراعة والأكاديميين من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يجب الوصول إلى بدائل مختلفة وتراكب محصولية اقتصادية وتصلح مع خواص التربة المصرية مرشدة للمياه وتتحمل الظروف المناخية على أن تكون هذه البدائل ذات إنتاجية جيدة فى المناطق الصحراوية المطلوب التوسع فيها، ويضاف إلى هذا تقبل المستهلك المصرى للمنتج وهذه قمة التحديات مع الأخذ فى الاعتبار عدم توافر رفاهية الوقت.. حيث تعتبرمصر أعلى دولة مستهلكة ومستوردة للقمح فى العالم أصبح فى حالة ماسة تحتم التدخل العاجل.

بداية مشكلة الغداء

وكانت المشكلة الغذائية العالمية قد بدأت منذ القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية فى أوروبا وتركز الاتجاه العالمى على زيادة إنتاج عدد قليل من المحاصيل التى يعتمد عليها ٩٥٪ من سكان العالم وهى حوالى ٢٠ نباتاً فقط، كما أن ثلاثة محاصيل فقط هى القمح والأرز والذرة تمد العالم بحوالى ٨٠٪ من متطلباته الغذائية من النشويات، ولأن العالم كله يعتمد فى غذائه على هذا العدد القليل من النباتات، فإنها تتسبب فى مخاطر بيئية واقتصادية كثيرة ويسمى هذا بنظرية التخصيص، وقد روجت الدول الكبرى لهذه النظرية لأنها هى المصدرة للقمح والذرة وبالتالى تتحكم فى مصير وقرارات الدول المستوردة، وشجعت نظرية التخصيص على تراجع قدرة الأهالى الأصليين على استخدام البدائل المحلية فى الغذاء والعلف والعلاج وإهمالهم للمصادر الطبيعية المحلية المعروفة والمتوارثة مع الأجيال، والخطورة فى نظرية التخصيص أنها تعنى أن العالم يتجه إلى زيادة إنتاجية عدد قليل من المحاصيل المتجانسة.

مستقبل القمح

وتكشف الأبحاث الحديثة أن معدلات إنتاج القمح تتناقص كلما زادت درجات الحرارة، مما يفاقم أزمة الغذاء فى الدول النامية، وخاصة مصر مع نقص المياه والرغبة فى التوسع الزراعى فى الأراضى فقيرة التغذية فى الأراضى الصحراوية، كما تتذبذب إنتاجية القمح مع التغيرات المناخية، وتتوقع منظمة الفاو تراجع إنتاجية القمح فى السنوات القادمة مقارنة بحجم الطلب بل إن أسعاره أحياناً سوف تفوق القدر ة الشرائية للعديد من الدول وستفرض محاذير على تصديره من دولة لأخرى.

حلول ممكنة

والحل يبدأ بالتوسع فى زراعة عدد أكبر من المحاصيل الداعمة للقمح لتخفيف الطلب على القمح والبحث فى المخزون الجينى المصرى قبل التوجه للاستيراد

وزارة التموين: وضعنا برنامجاً لتعويض نقص الحديد فى الخبز

د. أحمد خورشيد

واختيار عدد من النباتات البرية الموجودة بالأراضى المصرية والتى تتجها بعضالدول كمحاصيل داعمة للقمح وتستورد مصر بعضها مثل الشوفان والذرة الحلبى والدخن اللؤلؤى والشعير البرى والأجيلوبس وغيرها، ولهذا يمكن تبنى فكرة مصرية لزراعة الأنواع سالفة الذكر علماً بأن بذورها متاحة فى مصر كنباتات برية مما يضمن توافقها مع البيئة المصرية، ويمكن التنفيذ على مرحلتين الأولى قصيرة خلال ٣ سنوات والأخرى طويلة على مدى ١٠ سنوات، يتم خلال بناء قدرات المزارعين والمصنعين والمستهلكين وصناع القرار والمرشدين الزراعيين للترويج العملى لكيفية زراعة واستخدام وتنمية هذه المحاصيل وتعظيم فوائدها الصحية والاقتصادية حالياً ومستقبلاً، ويجب تطوير إنتاجية هذه السلاسلات المصرية من البدائل الداعمة للقمح.

تحسين المواصفات

أما الدكتور صبحى أحمد السحينى أستاذ الكيمياء الحيوية الغذائية ورئيس قسم تكنولوجيا الأغذية بمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بالإسكندرية فيقول: يمكن دعم مكونات رغيف الخبز عن طريق تحسين المواصفات الخاصة به سواء طبيعية أو غذائية من حيث القيمة والشكل والطعم التى يقبلها المواطن المصرى، ولتحقيق ذلك كان لابد من الاستعانة بمحاصيل أخرى غير تقليدية مثل الشعيروالذرة والكينواو، ومعظم هذه المحاصيل نستطيع زراعتها فى أماكن غير مستغلة وتدر عائداً كبيراً دون المساس بإنتاج القمح أو تقليص المساحات المزروعة به، ففكرة استبدال القمح غير واردة بالمرة ببساطة لأن الخبز البلدى لا يعد خبزاً دون القمح، وإذا خلامنه فيمكن إطلاق أى مسمى آخر عليه، وبالمناسبة فهذا النوع من الخبز غير موجود فى أى مكان آخر غير مصر، وهذا هوالمحور الأول فى تطوير إنتاج الخبز فى مصر.

الكينوا ومقاومة الأنيميا

وأضاف السحينى أن «الأغذية الوظيفية» تعنى أن يكون الغذاء ذا فائدة علاجية أو صحية وكان لدينا فى الأكاديمية مشروع

د. عابدين: خليط الباطاطا والأرز والشعير يوفر ٥٠٪ من القمح

مدعم من صندوق دعم العلوم والتنمية التكنولوجية لإدخال نبات الكينوا «وهى حبوب غنية بالمغنسيوم ومضادات الأكسدة وتساعد على تخفيف الوزن» ويرجع أصل زراعته لأمريكا الجنوبية وتحديداً فى دولتى بيرو وبوليفيا وتتميز بذوره بالقيمة الغذائية الكبيرة واحتوائها على نسبة مرتفعة من البروتين من حيث الكمية والجودة وبه أحماض أمينية غير موجودة فى منتج غذائى آخر بهذا المستوى مثل حمض الليسين وهو أحد الأحماض الأمينية الأساسية التى يحتاجها جسم الإنسان، وتفتقر إليها جميع أنواع الحبوب بما فى ذلك القمح كما يحتوى على نسبة مرتفعة من العناصر المعدنية مثل الكالسيوم والحديد والمنجنيز التى تسهم فى علاج الأنيميا كما توجد به فيتامينات مجموعة «ب٦وب١٢» إضافة للألياف وهذه فى مجموعها تقاوم الأنيميا خاصة لدى الأطفال والحوامل، كما أن هذا المنتج قليل التكلفة، كما كشفت الأبحاث الخاصة بزراعة الكينوا فى مركزى البحوث الزراعية وبحوث الصحراء، إضافة لمدينة الأبحاث العلمية وبعد زراعته تجريبياً عن ملاءمته للبيئة والمناخ المصرى فى الصحراء الغربية والساحل الشمالى ولإيضاح التحسن فى الرغيف البلدى بعد إدخال الـ«كينوا» فى بنسبة ٣٠٪ فى مكونات الرغيف وجدنا أن العناصرا لمعدنية زادت بين ٣٠٪ و٥٠٪ والفيتامينات من ٢٠٪ إلى ٣٥٪، وبالنسبة للتكلفة وجدناها تتراوح بين ٧٥ قرشاً وجنيه للرغيف الواحد لكن هذه التكلفة المرتفعة نسبياً يمكن تخفيضها بالبدء بنشره فيما يعرف بالرغيف السياحى وبزيادة المساحات المزروعة من نبات الكينوا يمكن بالتالى تخفيض تكلفة رغيف الخبز لأن هذا النبات مقاوم للجفاف والملوحة بما يسمح بزراعته فى مناطق غير تقليدية وغير مستغلة ولا ينافس محصول القمح لأن زراعته فى المناطق الصحراوية التى تصعب زراعة القمح لإمدادنا بخريطة الأماكن التى تجود بها زراعة هذه النبات، وأشار إلى أنه تم عمل دراسات ميدانية لاستقصاء رأى المواطنين من عدة شرائح اجتماعية واقتصادية فى المنتجات المصنوعة من الكينوا بعد تذوقهم لها ولاقت قبولاً أعلى بكثير من المتوقع حتى إن بعضهم بات يسأل عن مكان بيعها، ونستهدف فى حالة التطبيق العملى طلاب المدارس بمنتجات أخرى من دقيق الكينواو فى صناعة البسكويت والتوست والكب كيك وهذا يمكن إنتاجها بنسبة ١٠٠٪ من دقيق الكينواو وبكفاءة ممتازة نقلل من الاعتماد على القمح الممتاز «الزيرو» وتجنب إصابة البعض بمرض حساسية الجلوتين الموجود فى القمح لأنه لا يؤثر على المصابين به، وأضاف أن نبات «الكينوا» يتراوح إنتاجه بين ٢ و٣ أطنان فى الفدان.

بدائل بنسبة ٥٥٪

ثم نأتى إلى منظومة بديلة أخرى يقدمها د.عزت محمد عابدين رئيس البحوث المتفرغ بقسم الخبز والعجائن بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بمعمل سخا بكفر الشيخ، قائلاً: قمت بسلسلة أبحاث على مدار ١٠ سنوات

الخبراء: إدخال مكونات أخرى للخبز لمواجهة احتمال تأثر إنتاج القمح بالتغيرات المناخية

حصلت بها على براءة اختراع مسجلة لدى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وتقوم فكرته على زيادة نسبة مكونات الرغيف من بدائل القمح بنسبة قد تصل إلى ٥٥٪ وتشمل ٥٪ دقيق أرز و١٠٪ دقيق شعير بعد التغلب على كل مشكلات استخلاصه التى لم تكن تتجاوز ٥٥٪ عن طريق إزالة القشرة قبل الطحن ويضاف إليها ٣٥٪ من دقيق البطاطا كحد أدنى والباقى ٤٥٪ من القمح، كل ذلك مع عدم التأثير على خواص الرغيف الطبيعية ومحتواه الغذائى بل بات أفضل من جميع الجوانب وفوق كل ذلك يمكننا تحقيق هدف اجتماعى ومردود جيد جداً على الدولة والمواطن بتحقيق الاكتفاء الذاتى وتلافى الآثار الخطيرة المنتظرة من التغيرات المناخية والبيئية التى ستطول - لا محالة - الدول المصدرة للقمح فينخفض إنتاجها ويقل المعروض منه ووقتها تحت ضغط الضرورة سنضطر للاستيراد منها بأى ثمن تفرضه مما ينهج الاقتصاد القومى ويمس بدرجة ما حرية قراراتنا، وهذا كله يمكن تجنبه باستكمال نقص القمح من بدائل أخرى فنحن ننتج ٧ ملايين طن قمح ونستهلك ١٧ مليوناً، لهذا فهى ضرورة وليست رفاهية.

محصول تعاقدى

ويؤكد الباحث أن البطاطا تزرع صيفاً فى عروتين صيفيتين زراعتين وينتج الفدان الواحد من١٥ إلى ١٧ طناً ويمكن التوسع فى زراعته بسهولة دون التأثير على المحصايل المهمة بل من مساحات زراعات غير مؤثرة بالمرة مثل اللب وغيره، شرط أن نجعل البطاطا محصولاً تعاقدياً تشتريه الدولة من الفلاح ووقتها سيدر عائداً كبيراً على الفلاح ويقبل على زراعته، وستكون المقارنة واضحة جداً إذا علمنا أن فدان القمح ينتج من ٢٥ إلى ٣ أطنان وزمن زراعته ٦ شهور مقابل ٣ للبطاطا، بجانب أنه قليل الساتهلاك للماء ولا يحتاج إلى الماء سوى مرتين فقط طوال فترة زراعته.

وعن عيوبها، قال: إن أهمها عدم قابليتها للتخزين أكثر من ٣ شهور كما أنها لا تخزن فى الثلاجات وبديلها البطاطس الصغيرة التى تنتج بشكل ثانوى مع البطاطا ونبات «الكاسافا» وهو شبيه بالبطاطا لكن جذوره عميقة فى التربة وينتج الفدان الواحد ٣٠ طناً منه وتجود زراعته فى شمال سيناء، ويمكن التوسع فى زراعته فى الأراضى الجديدة والمستصلحة، كما أنه يمكن إنتاج هذا الرغيف المختلط يومين أو ٣ فى الأسبوع اختيارياً فى بعض المناطق لترك الفرصة للمواطن حتى يقتنع بجودته بنفسه، كما أن الرغيف المنتج بهذه الطريقة صلاحيته تصل إلى ٤ أيام ولا يصاب بعفن الخبز نظراً لقوة احتفاظ البطاطا بالماء ومذاقه وملمسه جيدان، وقد أنتجنا تجريبياً ٥٠ ألف رغيف استحسن مذاقها وجودتها كل من تذوقها.

وقاية من السكر والضغط

وقال الباحث إن هناك حقيقة علمية وهى أن ما يعرف بـ«لاكتين» القمح أهم أسباب الإصابة بمرض السكرى لأنه يترسب على جدران الخلايا وحد من نفاديتها للأنسولين الطبيعى فى الجسم وهذا الأنسولين هو وسيلة حمل الجلوكوز للخلال فيرتفع بالتالى السكر فى الدم لأن الجلوكوز لا يستطيع الدخول من جدران الخلايا فيصاب الإنسان بالسكر والضغط وتصلب الشرايين والتهاب الأعصاب وهذه الأمراض الأربعة أخطر أمراض العصر ومتفرعاتها، أى أنه حل لأمراض لا يوجد لها علاج طبى حتى الآن.

ويقول الدكتور أحمد خورشيد مستشار وزارة التموين لتكنولوجيا الأغذية: إن الاكتفاء الذاتى من رغيف الخبز هدف قومى فهو أساس الوجبة المصرية ومن هنا جاءت تسميته بالـ«عيش» أى الحياة وليس الخبز فقط لأنه يؤكل ٣ مرات فى اليوم ومن هنا تهتم الدولة بهذا الرغيف معالسعى لتوفير قيمة غذائية وصحية مميزة نظراً لتكرار ودوام تناوله، وعندما وجدنا نقصاً فى عنصر الحديد فى الخبز وضعنا برنامجاً لتعويض هذا النقص وسينفذ بإذن الله.

ويضيف أنه من الناحية العلمية، فإن هذا الرغيف مصدرللطاقة ويحتوى على نسبة معقولة من البروتين تختلف حسب نوع الدقيق ويهمنا رفع هذه النسبة وهذا ما يجب أن يعيه المواطن بأن التطوير هدفه صحته وتعويض العناصر الغذائية التى يحتاجها الجسم كالحديد، بالرغيف الغامق اللون يحتوى على ردة ونسبة كبيرة من جنين القمح كما أن الألياف الموجودة بها تسهل مرور الغذاء من القناة الهضمية وتجعل كتلة الطعام رخوة سهلة الهضم والمرو فى الأمعاء والمعدة، لكن ذوق المواطنين مختلف بالبعض يطلبون الرغيف الأبيض دون غيره وآخرون لا يجدون غضاضة فى الأسمر رغم أن كون الخبز الأسمر فى الخارج مفضلاً على الأبيض وسعره أعلى لمزاياه الصحية العديد، كما أن الزيادة السكانية ومحدودية الأراضى الزراعية تدفعنا إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من مكونات رغيف الخبز مع الحفاظ على خصائصه الحالية والسعى لزيادتها، إلى جانب القضاء تماماً على الفاقد من الرغيف، لأنه من المؤسف أن تجد صناديق القمامة ملأى بالخبز وسأضرب مثالاً بسيطاً لو أن كلاً منا ألقى أجزاء الرغيف فى القمامة فسيعنى ذلك إهدار أكثر من مليارى جنيه وكأننا ألقيناها رغم الاحتياج الشديد لهذه المبالغ، وهنا يأتى دور الإعلام لنشر الوعى بأن هذه اللقمة المفقودة هى فى النهاية عجز وضياع أموال طائلة يمكن توجيهها إلى أولويات أخرى وهى كثيرة، فالدولة حين تدعم الخبز للمواطن وتقدمه له بسعر رمزى للغاية وشبه مجانى والضمان الحقيقى لاستمرار هذا الدعم ترشيدا لاستخدام والقضاء على الفاقد، فنحن نستورد القمح بأسعار عالية جداً رغم أننا كنا فى الماضى نأخل رغيف الذرة الى كان أكثر شيوعاً من رغيف القمح والآن اختفى أو كاد الفلاح إذا أنتج رغيفه فى بيته سيكون ممتازاً ويجب أن تعود القرية لماضيها بأسلوب مطور مشدداً على أن أى خطوة فى هذا الاتجاه لن تتم إلا برضا المواطن التام واقتناعه بجدواها.

الزراعة: ارتفاع مساحات القمح المنزرعة لمليون فدان والمستهدف ٣,٥ مليون

كشف الدكتور عباس الشناوى، رئيس قطاع الخدمات والمتابعة الزراعية بوزارة الزراعة ، إن اجمالى المساحات المنزرعة من القمح بلغت مليون فدان ، وهى بشائر زراعة المحصول الشتوى، وجارى العمل للوصول الى المستهدف وهو ٣,٥ مليون فدان .

وأضاف رئيس الخدمات الزراعية، فى أنه يجرى حصر المساحات المنزرعة من محصول القمح على الطبيعة ومقارنتها بالتقارير الواردة من المديريات الزراعية، موضحا أن هناك لجانا دورية للمرور على زراعات القمح لحثهم على زيادة المساحات المنزرعة وحل مشاكلهم.

وتابع الشناوى"، إن هناك متابعة دورية من قبل مديريات الزراعة بالمحافظات مع بداية بشائر زراعة محصول القمح من خلال صرف الأسمدة للمساحات المزمع زراعتها دفعة واحدة، مع الالتزام بكافة ضوابط صرف الأسمدة للموسم الشتوى الحالى، مشير الى أن هناك برامج توعوية لحث المزارعين على زيادة مساحات القمح لزيادة الإنتاج.

وأضاف رئيس قطاع الخدمات والمتابعة الزراعية بوزارة الزراعة، إن هناك لجان متابعة لمحصول القمح، وحملات مرورية بالغيطان وعمل برامج إرشادية للمزارعين حول الممارسات الجيدة فى التعامل مع المحصول خاصة فى مرحلة الإنبات من خلال الطرق السليمة للرى والتسميد لزيادة الإنتاج، وسط متابعة دورية من قبل اللجان المشكلة للمحصول لزيادة الإنتاج والمساحات.

وقال إن هناك توجيهات من قبل السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، بنشر لجان متخصصة من قبل الخدمات الزراعية، وأمراض النبات ووقاية النبات، والمحاصيل الحقلية بمركز البحوث الزراعية بالمرور والمتابعة على محصول القمح لحل أى مشاكل تواجه المزارعين فى مرحلة الإنبات

لزيادة الإنتاج.

وأكد "الشناوى"، أن هناك ندوات إرشادية للمزارعين بمختلف المحافظات التى تزرع المحصول الشتوى، والفحص المستمر لاكتشاف أى إصابة تؤثر على إنتاج المحصول لعلاجها، وحث المزارعين على زيادة الإنتاج من جميع المحاصيل الاستراتيجية، مشيرًا إلى أن هناك تكليفات لجميع مديريات الزراعة، بالمتابعة الدورية حول توزيع الأسمدة الشتوية لجميع الزراعات خاصة زراعات القمح، وتكثيف اللجان المرورية المشكلة المتخصصة فى متابعة الصرف على رأس الغيط لمن يزرع الأرض فعليا.

وأوضح رئيس قطاع الخدمات الزراعية، أن هناك لجانًا دورية للمرور على زراعات القمح وحل أى من المشاكل، وتكليفات لـ٢٨ مديرية بالمتابعة الدورية، مشير الى أنه منذ بدء زراعة المحصول الأول القمح تم توفير جميع تقاوى القمح المنتقاة عالية الإنتاجية، وصرف الأسمدة دفعة واحد، وتوفير جميع مستلزمات الإنتاج، وتشكيل لجان متابعة دورية من قبل مديريات الزراعة بالمحافظات من خلال صرف الأسمدة للمساحات المزمع زراعتها دفعة واحدة، مع الالتزام بكافة ضوابط صرف الأسمدة للموسم الشتوى الحالى، عمل برامج توعوية لحث المزارعين على زيادة مساحات القمح لزيادة الإنتاج.

وتتضارب الأرقام بين مسئولى الحكومة من جانب والفلاحين من جانب الآخر، حول انتاج مصر من القمح فى الوقت الذى تعلن فيه الحكومة أن إنتاج مصر يقترب من ٩ ملايين طن سنوياً، فإن الفلاحين يؤكدون أن الإنتاج لا يتعدى ٦ ملايين طن سنوياً.

ووفقاً لما أعلنه وزير التموين، الدكتور على المصيلحى، فإن استهلاك مصر من القمح يقدر بحوالى ١٦ مليون طن، والإنتاج يتراوح بين ٧ و٨ ملايين طن قمح، ويستهلك رغيف الخبز المدعم ٩,٦ مليون طن، يتم توفير ٣,٦ مليون طن من الإنتاج المحلى، والدولة تستورد ٦ ملايين طن.

وخلال الموسم الماضى تسلمت وزارة التموين ٣,٧٥ مليون طن قمح عالى الجودة خلال موسم توريد القمح المحلى بأسعار تتراوح بين ٥٥٥ و٥٧٥ جنيهاً للأردب حسب درجة النقاوة بقيمة بلغت ١٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٥,٢ مليون طن فى الموسم السابق له.

بينما تستهدف الحكومة هذا الموسم استلام نحو ٤ ملايين طن من المزارعين، بعدما وافقت على أن يكون سعر إردب القمح ٢٣,٥ درجة نقاوة ٦٠٠ جنيه للإردب و٥٨٥ جنيها للإردب درجة النقاوة ٢٣ و٥٧٠ جنيها بدرجة نقاوة ٢٢,٥.

الدكتور على المصيلحى

لجان لمتابعة محصول القمح وبرامج إرشادية لزيادة الإنتاج

ويبدأ موسم حصاد القمح فى أبريل ويستمر حتى يوليو، حيث تبلغ نسبة فاقد المحصول بداية من الحصاد وحتى الطحن حوالى ٢٥٪، بحسب نقابة الفلاحين.

ووفقاً للموازنة المعتمدة للعام المالى الحالى، يبلغ متوسط تكلفة شراء طن القمح المستورد ٢٢٢ دولاراً، ارتفاعاً من ٢١٧ دولاراً، فى العام المالى الماضى، أى أن الطن المستورد يبلغ حوالى ٤ آلاف جنيه.

فى حين أن سعر الطن للقمح المحلى يقترب من سعر المستورد أو أقل قليلاً، ولذلك كان من الأفضل أن تساعد الحكومة الفلاح فى زراعة القمح وزيادة مساحته حتى تشترى منه المحصول بالعملة المحلية بدلاً من الأجنبية وتوفير الدولار فى الاحتياطى النقدى.

عباس الشناوى

واستوردت مصر ٥,٥٨٠ مليون طن من القمح فى ٢٠١٧/٢٠١٦ بحوالى ٢ مليار دولار مقابل ٤,٤٤٠ مليون طن فى العام السابق له.

فيما تستهدف فى السنة المالية الحالية استيراد سبعة ملايين طن بعد أن كانت تستهدف ٦,٢ مليون طن، بحسب وزير التموين، على المصيلحى.

وكانت وزارة التموين استوردة فى العام الماضى ستة ملايين طن من القمح فى العام المالى المقبل ٢٠١٩/٢٠١٨ الذى يبدأ فى أول يوليو، لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وقال مصدر مسئول بوزارة الزراعة إن الإنتاج المتوقع لمحصول القمح هذا الموسم يقترب من ٩ ملايين طن مقارنة بـ٨ ملايين طن العام الماضى.

وأضاف، أن الفلاحين لا يوردون كل الإنتاج لوزارة التموين، حيث إن هناك بعض الفلاحين أصحاب المساحات الصغيرة التى تتراوح ما بين ١٠ و٢٠ قيراطاً، فإنهم يزرعون القمح ويحتفظون به فى بيوتهم للاستهلاك المنزلى، كما أن البعض يتجه إلى توريد المحصول للتجار فى القطاع الخاص ما يحرم الحكومة من هذا الإنتاج.

وأوضح تقرير لشركة أسواق للمعلومات المالية والسلعية، عن تراجع طفيف فى استيراد القمح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، إذ بلغ حجم الاستيراد نحو

الحكومة توفر ٦٦ مليون دولار من تراجع واردات القمح خلال النصف الأول من ٢٠١٩

٦,١٦٦ مليون طن بتراجع طفيف عن العام الماضى لنفس الفترة بنحو ٨,٣ ألف طن وبزيادة حوالى ٤٧٥ ألف طن عن متوسط الأربع أعوام الماضية بنسبة زيادة قدرها ٨٪.

ورصد التقرير، أن واردات القطاع العام عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ارتفعت بنحو ٢٢٦,٥ ألف طن لنفس الفترة عن العام الماضى بنسبة زيادة ٧٪ وبزيادة ٢١٪ عن متوسط الأربع أعوام الماضية، ولكن تراجعت واردات القطاع الخاص بكمية أكبر من زيادة واردات القطاع العام، حيث بلغت نحو ٢٣٥ طن بنسبة تراجع ٨٪ لنفس الفترة عن العام الماضى، وبتراجع ٤٪ عن متوسط الأربع أعوام الماضية، وجاء القمح الروسى بالمركز الأول بنسبة ٤٣٪ من إجمالى واردات مصر للقمح يليه القمح الأوكرانى بنسبة ٢٣٪ والقمح الأمريكى ١٢٪ والقمح الرومانى ١١٪ والفرنسى ٨٪.

وأكد التقرير أن حجم واردات هيئة السلع التموينية خلال النصف الأول من العام الحالى بلغ نحو ٣,٤٨٧,١٢١ طن بنسبة ٥٧٪ من إجمالى واردات مصر للقمح، وعلى الرغم من ذلك بلغ إجمالى التعاقدات خلال النصف الأول من العام الحالى نحو ٢,٢٦٥ مليون طن بنسبة تراجع ١٩٪ مقارنة بتعاقدات الهيئة لنفس الفترة العام الماضى عن طريق ٤ مناقصات بالربع الثانى و٥ بالربع الأول من العام الحالى بإجمالى ٩ مناقصات بفارق ٣ مناقصات أقل عن العام الماضى لنفس الفترة، ويحتل القمح الرومانى لأول مرة المركز الأول من إجمالى التعاقدات بنسبة ٣٢٪ وجاء بالمركز الثانى القمح الروسى بنسبة ٢٨٪ ويليهما القمح الفرنسى بنسبة ٢١٪ وجاء القمح الأمريكى بالمركز الرابع بنسبة ١١٪ حيث لم يشهد الربع الثانى من العام الحالى أى تعاقدات جديدة له كما هو الحال بالنسبة للقمح الفرنسى وجاء القمح الأوكرانى بالمركز الأخير بنسبة ٨٪.

كما كشف التقرير أن قيمة مشتريات الهيئة خلال النصف الأول من العام الحالى من القمح المستورد بمقدار ٥٦١,٢ مليون دولار ما يُعادل حوالى ٩,٧٤٨ مليار جنيه بمتوسط شراء بأولى المناقصات ٢٦٤,٨٧ دولار للطن وتراجعت إلى أن وصل بنهاية شهر يونيو ٢١٠,٥٥ دولار للطن مقابل مشترياتها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨ والتى بلغت قيمتها حوالى ٦٢٧,٤ مليون دولار بفارق نحو ٦٦,١ مليون دولار حيث شهد القمح بأنحاء العالم خلال الربع الثانى من العام الحالى ارتفاع كبير فى المحصول، ويرجع ذلك إلى الطقس الجيد الذى احاط بمحاصيل القمح سواء فى (الولايات المتحدة - فرنسا - روسيا - اوكرانيا) وهو ما أدى إلى

تقرير رسمى يكشف حجم استيراد مصر للقمح فى ٢٠١٨

تباطؤ مشتريات الهيئة فى أواخر مناقصتها لشعورها بأن الأسعار سوف تتراجع إلى جانب الاعتماد على القمح المحلى بشكل أكبر هذا العام وخاصة لم يتعد أسابيع عن انتهاء موسم التوريد الجديد.

أشار التقرير إلى أنه بالنسبة للتوريد المحلى، تسلمت الحكومة بالموسم المنتهى فى منتصف يونيو الماضى نحو ٣,٢٧١ مليون طن من القمح المحلى مقابل ٣,١٥ مليون طن الموسم الماضى بنسبة زيادة ٤٪ كما تم رفض استلام نحو ١,٢ مليون طن من القمح لعدم مطابقته للمواصفات وخلطه بكميات من المحصول القديم، ولكن بتراجع عن التقديرات المستهدفة للحكومة هذا الموسم والتى بلغت نحو ٣,٥ مليون طن من القمح كما بلغ إجمالى الإنتاج المحلى من القمح نحو ٨,٥ مليون طن بارتفاع طفيف عن العام الماضى، حيث كانت تشير التقديرات إلى إنتاج نحو ٨,٧ مليون طن ولكن بسبب مرض الصدأ الأصفر الذى أصاب الكثير من المناطق المزروعة بالقمح مما أدى إلى تراجع الإنتاج وبالتالى التوريد، ويذهب الباقى إلى مشتريات القطاع الخاص وخاصة مصانع المكرونة حيث يتميز القمح المصرى بجودة عالية عن نظيرة الأجنبى مع انخفاض سعره.

وقال التقرير أن شركات القطاع الخاص، شهد النصف الأول من عام ٢٠١٩، انخفاضاً بواردات القمح للقطاع الخاص بنسبة ٨٪ أى بفارق ٢٣٤,٩١٧ طن عن نفس الفترة للعام الماضى بإجمالى نحو ٢,٦٧٩,٣٨١ طن من إجمالى الواردات أى بنسبة ٤٣٪، حيث شهد السوق بعض التغيرات على رأسها الاستيراد المباشر وتراجع الوسطاء،

عباس الشناوى

ولذا بات الكثير من المطاحن يَعتمد على شراء كمياته مباشرة دون اللجوء إلى الوسطاء وهذا بالطبع قد أثر بشكل كبير على حركة السيولة النقدية فى القطاع الذى يعمل فى أساسه على الدفع الأجل وهذا يشير إلى أن الشركات المتوسطة ربما تقوم بالعمل بنظام تجزئة المراكب مع الشركات الكبيرة وإن كان البعض الآن يقوم بذلك ولكن ما زال هذا مؤقت.

ومن جهة أخرى أكد تقرير رسمى أخر لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى عن إجمالى الاستيراد المصرى من القمح من جميع دول شرق أوروبا وآسيا، منذ يناير ٢٠١٨ إلى الآن.

وبحسب التقرير، بلغ إجمالى الاستيراد ١٠ ملايين طن قمح و٩٧ ألفاً و١٦٠ كيلو، من ٩ دول، فى الفترة من ١ يناير وإلى ٥ نوفمبر الجارى.

واحتلت دولة روسيا اتحادية المركز الأول من حيث الاستيراد بواقع ٧ ملايين و٨٢ ألف طن قمح، بينما جاءت أوكرانيا فى المركز الثانى بـ١٠٠ ألف طن فى العام.

وقال الدكتور أحمد العطار، رئيس الحجر الزراعى، إن الحجر الزراعى يطبق كافة معايير الاشتراطيات الخاصة بسلامة الغذاء والجودة، مشيرًا إلى أخذ عينات من كل شحنة وإرسالها إلى معهد النبات للتأكد من سلامتها.

وأضاف العطار، أنه لا يمكن مرور أى شحنة من أى دولة إلا بعد التأكد من سلامتها وفى حال وجود نسب أرجوت المسموح بها البالغ ٠,٠٥٪ وفقًا لقواعد المناقصات الحكومية المصرية، يتم مرور الشحنة بعد تنفيذ عمليات الغربلة والتى يتم تحليلها مرة أخرى لتصل لنسبة ٠,٠٪.

وتعد مصر واحدة من أكبر الدول المستوردة للقمح فى العالم، حيث تزرع مصر نحو ٣ ملايين فدان ينتج الواحد منها فى المتوسط ١٨ إردبًا بواقع ١٥٠ كيلوجرامًا، فيما يتراوح الإنتاج الإجمالى ما بين ٨ ونصف طن والباقى يكون استيرادًا.

مجلس إدارة المواصفات والجودة يعتمد ٧٣٦ مواصفة قياسية مصرية

عقد مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة اجتماعه رقم ٣٢٢ برئاسة المهندس أشرف عفيفى رئيس الهيئة وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الإدارة المركزية لمركز ضبط الجودة ومديرى عموم الإدارة العامة للمواصفات والإدارة العامة للمقاييس بالهيئة والسادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة من رجال الصناعة ورؤساء الهيات.

وقد رحب رئيس مجلس الإدارة بالأعضاء الجدد وهم: العميد خالد حسن صوفى السيد - رئيس جهاز مراقبة وضمان الجودة - القوات المسلحة وأ.د. نانسى محمد عوض الجندى - رئيس الإدارة المركزية للمعامل

بوزارة الصحة وأ.د. محمد على توفيق نور - قائم بأعمال رئيس المعهد القومى للقياس والمعايرة ود. حسن محمود حسنين - رئيس الشعبة القومية الكهروتقنية - وزارة الكهرباء وصرح المهندس أشرف عفيفى أنه تم خلال هذا الاجتماع اعتماد ٧٣٦ مواصفة قياسية مصرية، وتتراوح المواصفات التى تم اعتمادها ين جديدة وتعديل وتبنى وتحديث وإلغاء وتبنى وتصويب خطأ وإلغاء وشملت ٣٢ مواصفة فى قطاع الغزل والنسيج و٢٢ مواصفة فى قطاع الهندسية و٢٥ فى قطاع الغذائية و٢٣٨ فى قطاع الكيماوية و١٢١ فى قطاع المقاييس وقد تم إعداد هذه المواصفات بالتعاون والتنسيق بين هيئة المواصفات

م. أشرف عفيفى:

المواصفات الجديدة شملت قطاعات الغزل والنسيج والهندسية والغذائية والكيماوية والمقاييس

والجودة وكافة قطاعات الصناعة والغرف الصناعية.

وأشار أن من أهم المواصفات التى تم اعتمادها فى قطاع الغزل والنسيج هى: توصيف مقاسات الملابس - الجزء الأول: تعاريف مصطلحات علم وصف قياسات جسم الإنسان «الانتروبومترية» / أغطية الأرضيات المرنة وذات الطبقات تحديد تأثير الحركة المشابهة لارجل الأثاثات/ المستلزمات الطبية - نظم إدارة الجودة - المتطلبات التنظيمية.

وأهم المواصفات القياسية الجديدة التى تم اعتمادها فى قطاع الهندسية هى: مركبات الطرق تعريف وتصنيف المركبات طبقا للقرار الموحد لتصنيع المركبات «R.E.3» / الخوذ الواقية - طرق الاختبار الجزء الأول: الظروف والتهيئة/ مهمات الوقاية الشخصية من السقوط من ارتفاع - المجموعة الكاملة لأحزمة - أربطة الجسم/ أداء الطاقة لوحدات تشغيل المصابيح - الجزء الأول: وحدة تشغيل المصابيح الفلورسات - طريقة قياس لتحديد قدرة الدخل الكلية لدوائر وحدة التشغيل وكفاءة وحدة التشغيل/ تقلبات المعلومات - حوكمة تقلبات المعلومات للمنظمة/ مركبت الطرق اشتراطات الحد الأقصى المسموح به لابعاد بعض مركبات الطرق وأوزانها فى حركة المرور المحلية والدولية/ كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة المنزلية الكهربائية وما شابهها - طرق قياس وحساب كفاءة استهلاك الطاقة لسخانات المياه.

وشملت مواصفات قطاع الكيماوية: تكنولوجيا الطباعة - إعدادات معملية لعينة طبعات الاختبار - الجزء الأول: أحبار العجائن/ لتكنولوجيا الطباعة - إعدادات معملية لعينة طبعات الإختبار - الجزء الثالث أحبار طباعة السلك سكرين «الشبلونة»/ الفوط الورقية للأغراض العامة والصناعية - الخصائص / أدوات الاستخدام والعناية بالطفل - لطاطة/ وثابة الطفل - منطلبات الأمان وطرق الاختيار/ علوم الطب الشرعى - منتجات جمع وتخزين وتحليل المواد لبيولوجية - متطلبات تقليص خطر التلوث بالحمض النووى البشرى/ علوم الطب الشرعى - مختبرات تحليل مضبوطات المخدرات - نظام توكيد الجودة/ معامل التحاليل الطبية - الحد الأدنى للمتطلبات التصميمية والإدارية والفنية اللازمة للإنشاء والتشغيل/ الابلاكاج - جودة الترابط الجزء الثانى: المتطلبات معطرات الجو/ طرق اختبار الأدوات الخزفية لمائدة الجزء العاشر: مقاومة مض الستريك عند الغيان/ الكيماويات المستخدمة فى معالجة مياه حمامات السباحة - الكلور/ المنتجات المستخدمة فى معالجة المياه المخصصة للاستهلاك الآدمى - رمل وحصى السليكا.

وفيما يتعلق بالمواصفات التى تم اعتمادها فى قطاع المقاييس أوضح رئيس مجلس إدارة هيئة المواصفات والجودة بأنها شملت: الاهتزاز الميكانيكى - تقييم اهتزاز الماكينة عن طريق إجراء قياسات على الأجزاء غير الدوارة - الجزء الواحد والعشرون: الوربينات الرياح ذات المحور الأفقى المزودة بصندوق تروس/ الفلاووظات شبه المتحركة الأيزو المتربة - التجاوزات/ المواصفات الهندسية للمنتج «gps» - معدات قياس الأبعاد الجزء الأول: محددات القياس البسيطة ذات المقاس الخطى/ مراقبة وتشخيص حالة الماكينات - منظمات لتأهيل وتقييم الأفراد - الجزء الأول: متطلبات جهات التقييم وعملية التقييم/ الفلاتر عالية الكفاءة ومادة وسط الفنتر لإزالة الجسيمات من الهواء الجزء الأول: التصنيف والأداء والاختبارات ووضع العلامات / الفلاتر عالية الكفاءة ومادة وسط الفنتر لإزالة الجسيمات من الهواء الجزء الثانى: إنتاج الأيروسول وجهاز القياس واحصائيات عد الجسيمات / طرق الاختبار فى الموقع للفلاتر عالية الكفاءة فى المنشآت الصناعية / أتربة الاختبار لتقييم سعة تنقية الهواء/ الوتيات - تطبيقات السلك الحديثة - قياس الضوضاء المنبعثة من مركبات السك الحديدية/ أنظمة الإنذار - الإشارة المسموعة للإخلاء فى حالات الطوارئ - المتطلبات/ التقنيات الثانوية - توصيف لجسيمات الثانوية داخل غرف التعرض للاستنشاق لإختبار سعة الاستنشاق / التقنيات الثانوية - توليد جسيمات ثانوية قلزية لاختبار سعة الاستنشاق باستخدام طريقة التبخر - التكثيف صممات التحكم فى العمليات الصناعية الجزء الأول: اعتبارات الضوضاء - القياس المعملى للضوضاء المتولدة بواسطة التدفق الديناميكى الهوائى خلال صمامات التحكم / تبادل بيانات قياس الطاقة الكهربائية - مجموعة توصيف رسالة لغة الجهاز - التوصيف العراقل لقياس الطاقة الجزء الأول: الإطار العام لتوصيف القياس الذكى/ مستقبالات البث التليفزيونى والمعدات المصاحبة - خصائص الصناعة - طرق التقييم الموضوعى للصورة.

البرنامج الجديد لدعم الصادرات يزيد من القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية

نستهدف تحقيق أعلى معدلات خلال ٥ سنوات

البرنامج الجديد لمساندة الصادرات يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية خلال المرحلة القادمة ويستهدف تحقيق أعلى معدلات تزيد عن ٥٠ مليار دولار فى السنوات القادمة.

ويؤكد خبراء التصدير ورؤساء المجالس التصديرية على أن هناك خطة جديدة تتعامل بها الحكومة للنهوض بالصادرات باعتبارها قاطرة النمو للنهوض بالصناعة والاستثمار.

وكشفت تفاصيل البرنامج الجديد عن تقديم حلول عملية واقعية حاسمة لمشكلة تأخر صرف قيمة الدعم التصديرى حتى تقرر صرف ٢٢ مليار جنيه قيمة هذه المتأخرات عن طريق عمل «مقاصة» بالضرائب والجمارك وفوائد البنوك المتأخرة على الشركات وتخصيص قطع أراض لبعض الشركات الراغبة فى الحصول على أراض بقيمة المستحقات المتأخرة.

بالاضافة إلى رصد ٦ مليارات جنيه كدعم تصديرى فى موازنة العام المالى الجارى ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ فيما تم اعتماد قواعد جديدة لصرف هذا الدعم قواعد جديدة لصرف هذا الدعم بالاتفاق مع رؤساء ١٢ مجلسا تصديريا حيث سيرتبط رد الأعباء حسب نشاط كل قطاع تصديرى بنسبة المكون المحلى فى السلع المصدرة بحيث لا تقل عن ٤٠٪ واعتماد حوافز إضافية للمصدرين من محافظات الصعيد والمناطق الحدودية وصادرات المشروعات الصغيرة وذلك بهدف توسيع قاعدة المصدرين.

كما تضمن البرنامج بعض المساهمات فى الشحن والمعارض الخارجية وربط ذلك بفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية.

أكد الصناع والمصدرون وخبراء التكنولوجيا أن البرنامج الجديد لمساندة الصادرات سيكون فاتحة خير لمضاعفة الصادرات إلى ٥ أضعاف وهو حلم لكل المصدرين لما ينطوى ذلك على تذليل جميع الصعاب الإدارية أمام الصناع والمصدرين وتنقية المناخ التشريعى من القوانين الطاردة للاستثمار واستقرار السياسات الضريبية وتحرير أسعار الطاقة والخدمات وإنشاء مركز للإبتكارات والتحديث فى كل مصنع ومراعاة الاشتراطات الإقليمية والعالمية المطلوبة فى جودة السلع لنفاذها إلى الأسواق الخارجية مع الاهتمام بدمج الكيانات الإنتاجية الصغيرة لتكوين كيانات قوية، وتمثيل صغار المصدرين فى المجالس التصديرية للاستفادة من الدعم العينى الذى تقدمه هذه المجالس.

ويقول النائب المحاسب طارق حسانين رئيس غرفة: الحبوب إن قرار وزيرى الزراعة والتجارة الخارجية رقم ٦٧٠ الخاص «بتكويد» المزارع المنتجة للمحاصيل الزراعية والبستانية التى تصدر إلى الخارج كان أهم قرار أصدره العام الماضى لأنه يحافظ على سمعة المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية، ويفرض على المزارع الصغيرة أن تندمج فى كيانات كبيرة لتحصل على كود موحد يجعلها تتخلص من العشوائية ويمكنها

من النفاذ بمنتجاتها للأسواق العالمية.

يضيف أن الإصلاحات الاقتصادية التى تعيشها مصر حاليا جعلت تتوافر لها فرص واعدة للتصدير من جانب كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، وأن الدولة تحاول أن تقدم تسهيلات كبيرة للمنتجين والمصدرين ولاينقصنا سوى الإجراءات التنظيمية، مشيرًا إلى أن فكرة دمج أو توحيد الكيانات الصغيرة مطروحة منذ فترة وبصفة خاصة فى الصناعات الهندسية بحيث تعمل كصناعات مغذية خاصة أن البنوك بدأت تقبل على فكرة تخفيض سعر الفائدة لإجبار أصحاب الفوائض المالية على البحث عن المشروعات لاستثمار أموالهم فيها، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا يساعد على تحسين قيمة الجنيه فى السوق أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار ولاينقصنا سوى زيادة الإنتاج.

يضيف المهندس مجدى الوليلى عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس لجنة التصدير أن تحقيق المستهدف من الصادرات أمر ممكن لكن لابد من إصلاح البنية التحتية لتصنيع المنتجات الغذائية على رأسها عودة الدورة الزراعية والرقابة على عمليات التسميد واستخدام المبيدات لمحاربة الآفات، لأننا نستخدم فى عملية التصنيع الزراعى ٥٠٪ من المدخلات المستوردة مثل القمح والزيوت بنسبة ٩٥٪ مستوردة والسكر والألبان ومنتجاتها، وبالتالى لابد للزراعة من أن تخدم الصناعة وهناك حلول للأمور بأن نستورد المحاصيل الزراعية ثم نعيد تصديرها فى شكل منتج كامل الصنع مثل الزيوت التى نستوردها كبذور ثم نعصرها لنستخلص منها الزيوت والكسب كعلف للماشية.

ويؤكد أن تحقيق المستهدف ممكن لكن مطلوب فكر غير نمطى ويجب عودة الإرشاد الزراعى والتوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى ومراقبة الفلاح عند التسميد واستخدام المبيدات المسموح بتداولها فى الأسواق العالمية، واستقرار فى منظومة السياسات الضريبية والإجرائية.

وقال المهندس وجدى المشد نائب رئيس الغرفة أن مصر حققت إصلاحات اقتصادية بارزة على مستوى السياسة النقدية والسياسات المالية ولابد من إعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة وتجويد الإنتاج فى ضوء هذا النجاح ليقفز الناتج القومى إلى ٣ أضعاف الإنتاج الحالى، فهناك تقارير اقتصادية تشيد بهذه النجاحات ومطلوب دعم الصناعات التحويلية وإنشاء مراكز تدريب تكنولوجية لإعداد العمالة الماهرة، فنحن نعانى من فجوة كبيرة فى احتياجاتنا التصنيعية، ولابد أن نلبى احتياجاتنا الأساسية ثم زيادة الإنتاج للتصدير وفتح أسواق خارجية،

لذا مطلوب تذليل الصعاب خاصة المعوقات الإدارية أمام الصناع والمصدرين، وأن تدعم المجالس التصديرية صغار المصدرين، وأن تدعم المجالس التصديرية صغار المصدرين وأن يمثلوا فى هذه المجالس بدلا من قصرها على الكبار فقط، وأن يتم التوسع فى برنامج تنمية الصادرات مع الأخذ فى الاعتبار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وأن تقام صناعة جيدة للتغليف والتعبئة تعتمد على الخامات المحلية.

النائب طارق حسانين

نستهدف تعميق المكون المحلى ورفع نسبته إلى أكثر من ٤٠٪ خلال المرحلة القادمة

ويطالب بإنشاء صندوق سيادى لدعم مخاطر الائتمان والصادرات لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكنها المنافسة بمنتجاتها فى الأسواق العالمية.

وأضاف المشد أن هناك تحديات كثيرة يمكن التغلب عليها لكن هناك معوقات لن تجعلنا نحقق الرقم التصديرى المستهدف على رأسها تحسين قيمة المنتج المحلى فبرغم مرور ٥٠ عاما على عملية تصنيع البرمجيات فإن الجودة لاتزال متدنية ولايمكن لهذا المنتج أن يخترق الأسواق العالمية مثل المنتجات الصينية أو الهندية بسبب ندرة العمالة الماهرة وارتفاع تكلفة المنتج المحلى ما يضعف من قدرته على المنافسة فى الأسواق الخارجية، مشيرًا إلى أن مصر تنتج البرمجيات للاستخدام المحلى، أما الأسواق الخارجية فنحن لم نصل إلى الجودة العالمية.

يطرح الحل فى ضرورة أن نستعين بخبراء أجانب أو شركات أجنبية ذات شهرة فى مجال

الأسواق الأفريقية هدف أساسى والجودة والتغليف هى المعيار

البرمجيات للاستفادة من خبراتها ولا مانع من الاستعانة بكفاءات مصرية معروفة وأن يضعوا إطارا تكنولوجيا متقدما لعملية التصنيع نلتزم به ثم الاهتمام بصناعة التعبئة والتغليف التى تضفى طابعا شكليا يغرى المشترى ويبعث حالة من الطمأنينة لديه.

لكن المهندسة حنان الحضرى مقرر مجلس تكنولوجيا الصناعة والإبتكارات بوزارة الصناعة ترى عدة عوامل لنجاح نفاذ المنتجات إلى الأسواق الخارجية على رأسها مراعاة الاشتراطات والمواصفات التى تحتاج إليها الاتحادات الدولية فى كل منطقة على حدة وكذا الاشتراطات التى تتطلبها الشركات الكبرى المستوردة،

مشيرة إلى أن هذه الاشتراطات تمكن للمستثمر أن يحضر خطوط الإنتاج المصنعة وفقا لأحدث موديل ويمكنه أن يجلب فريق العمل الأجنبى إلى مصر لتدريب هؤلاء العمال الجدد ثم يمكنهم السفر إلى بلادهم، أو إرسال فريق من العمال المصريين إلى الخارج للتدريب ثم العودة إلى مصر وهذا الإجراء يطلق عليه نقل التكنولوجيا والابتكارات.

وفى سياق متصل أكدت المجالس التصديرية أن البرنامج الجديد الذى أقره مجلس الوزراء يعمل على تحقيق أهداف المرحلة المقبلة من الارتقاء بالصادرات وزيادة إيرادات العملة الصعبة، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصدر، وتذليل العقبات أمام المصدرين فى الأسواق الخليجية.

وأضافوا أن البرنامج اتفق مع غالبية المقترحات التى قدمتها المجالس التصديرية لتعديل برنامج دعم الصادرات، مؤكدين أنه جاء معبرا عن مطالب المصدرين واحتياجاتهم الحقيقية لتحقيق أهدافهم ومواجهة المشكلات التى تواجههم فى الأسواق الخارجية.

وأشادوا بالنظام الجديد الذى اعتمدته الحكومة لرد مستحقات المصدرين المتأخرة، والقائم على إجراء المقاصة برسوم الجمارك والضرائب مقابل المبالغ المستحقة للمصدرين، مؤكدين أنه يحفظ حقوق المصدرين ويعمل على تخفيف العبء عنهم وبالتالى يسهم فى رفع القدرة التنافسية للمنتج المصدر للخارج.

وأقر مجلس الوزراء مؤخرا برنامجا جديدا لدعم الصادرات رد الأعباء يرتكز على زيادة نسبة المكون المحلى كشرط أساسى للحصول على المساندة التصديرية، كذلك دعم الشحن واللوجستيات، والمعارض الخارجية، وتشجيع البعثات التجارية، وتحفيز المناطق الحدودية ومحافظات الصعيد على المشاركة فى تعزيز الصادرات.

ويستهدف البرنامج الجديد تعميق التصنيع المحلى، وزيادة عدد المصدرين الجدد، وزيادة الاستثمارات الصناعية الموجهة للتصدير، وتنوع المنتجات المصدرة، ورفع القدرة التنافسية للصادرات،، كذلك التخفيف عن عاتق المصدرين وتشجيعهم لمواصلة النشاط ورفع كفاءتهم التصديرية.

وحول النظام الجديد لرد المستحقات المتأخرة للمصدرين والمقدرة بالمليارات، أكد المصدرون أن نظام المقاصة الذى تم اقتراحه من قبل المجالس التصديرية ووافقت عليه

الحكومة برد جزء من مستحقات الشركات فى شكل أراض وتسويات مع الجمارك والضرائب، يساعد الشركات على الحصول على حقوقها المتأخرة وهو مايسهم فى التخفيف عن عاتقها ورفع قدرتها على التصدير، فضلا عن أنه يفى بحقها فى مساندة الحكومة لها فى العملية التصديرية.

قال مصطفى النجارى رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال: إن البرنامج الجديد لدعم الصادرات يتفق مع غالبية المقترحات التى تقدمت بها المجالس التصديرية لمجلس الوزراء فى تصورها للبرنامج الجديد، مؤكدا أن البرنامج الجديد قادر على تحقيق أهداف المرحلة المقبلة من زيادة الصادرات وفتح المزيد من الأسواق وإضافة مصدرين جدد لمجال.

وأضاف أن البرنامج الجديد يستهدف زيادة تدفق الصادرات لبعض الأسواق الإقليمية المهمة منها دول الميركسور ودول الاتحاد الأوراسى ودول الكومنولث، أيضًا زيادة الصادرات إلى دول القارة الإفريقية التى تعد من أهم الأسواق المستهدفة هذه المرحلة خاصة بعد تولى مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى، أيضًا يستهدف البرنامج الجديد زيادة المشاركة بالمعارض الخارجية وتكثيف تنظيم البعثات التجارية للخارج. كما أنه يساعد على تحقيق أهداف نمو الصادرات وهى زيادة الصادرات بنسبة ٢٠٪ سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، وزيادة الاستثمارات الجديدة المتوقع ضخها فى المجال التصديرى بنسبة ٢٧٪ والعمالة المباشرة وغير المباشرة بنسبة ٢٥٪ كذلك زيادة المصدرين الجدد بنسبة ٥٪.

وأشار إلى أن من أهم المعايير التى حددها البرنامج الجديد للحصول على المساندة التصديرية، ألا تقل نسبة القيمة المضافة أو المكون المحلى فى الصادرات عن ٤٠٪ بدلا من ٢٥٪ فى السابق، وذلك لتجيع الصناعات المحلية على تعميق التصنيع والحد من الاعتبار على المكونات والخامات المستوردة.

وأضاف: من المعايير أيضا أن يتم منح حوافز إضافية للشركات المصدرة بمحافظات الصعيد والمناطق الحدودية، كذلك صادرات المشروعات الصغيرة، أيضا تحفيز التصدير للأسواق الإفريقية والأسواق الجديدة، وأسواق العراق وكردستان، أيضا الزيادة السنوية فى صادرات الشركات، كمعيار لمنح المساندة التصديرية أو منح حوافز إضافية.

وحول متأخر المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، كشف خالد أو المكارم رئيس المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية والأسمدة عن أن قيمة مستحقات الشركات الكيماوية المصدرة عن تأخر صرف المساندة التصديرية السنوات الثلاث الماضية بلغت ٤,٣ مليار جنيه، موضحًا أن القطاعات الكيماوية المستفيدة من برنامج دعم الصادرات هى اللدائن والكيماويات، وزجاج المائدة، والمنظفات، والتعبئة والتغليف.

ورحب المهندس رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية بالنظام الجديد الذى اتبعته الحكومة لرد مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، والقائم على إجراء

المهندس وجدى المشد

مقاصة بين مستحقات المصدرين لدى الحكومة وبعض الأعباء السيادية مثل الجمارك والضرائب، مؤكدا أنه يعالج أزمة متأخرات المصدرين بشكل كبير، ويساعد على رفع القدرات التنافسية للمنتج المصرى فى الخارج.

وأكد أن تأخر صرف المساندة التصديرية السنوات الثلاث الماضية يعد من أهم العقبات التى تواجه النشاط التصديرى، وتؤثر سلبا فى تدفق الصادرات غير البترولية للخارج، موضحا أن المساندة تمثل أهمية كبيرة لرفع تنافسية المنتج المحلى أمام منافسيه من منتجات الدول الأخرى خاصة أن أغلبها يتمتع بدعم تصديرى كبير، فضلا عن إنخفاض تكاليف الإنتاج لديه مقارنة بنظريتها بالسوق المصرى.

وأشار إلى أن الصادرات التركية تعد المنافس الأخطر فى العديد من الأسواق وذلك فى العديد من المنتجات الصناعية، حيث تتمتع.

ومن جانبها بدأت البنوك المصرية تعزيز توجهاتها لتمويل ودعم زيادة الصادرات للأسواق العالمية.

وقالت قيادات البنوك إن هناك خطة كبيرة ضمن إستراتيجية فعالة ينتهجها االجهاز المصرفى لاستعادة مكانة مصر بمختلف الأسواق بصورة علمية، من خلال توسيع عمليات الدعم الممنوح للصادرات المصرية لتحقيق التكامل فيما يتعلق بدعم القطاعات الحيوية بهدف إضفاء قيمة حقيقية على المنتجات المصرية بما ينعكس على زيادة الاحتياطى النقدى للبلاد وتوفير المزيد من فرص العمل وتحقيق التمية المطلوبة.

وقالت لبنى هلال نائب محافظ البنك المركزى السابقة: إنه تم الإنتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بشركة ضمان مخاطر الصادرات وتم وضع ٣ سيناريوهات للتأسيس وشكلها القانونى، للمفاضلة بينها.

وأوضحت نزهى، أن الشركة تأتى لتعزيز توجهات البنك المركزى فى تشهيل عمليات التبادل التجارى بين مصر ودول القارة، وتوفير البيئة الخصبة للمستثمرين ورجال الأعمال المصريين فى إفريقيا.

وأوضحت نائب محافظ البنك المركزى أن شركة ضمان مخاطر الضادرات إلى إفريقيا تهدف إلى تنشيط ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح قنوات جديدة للبنوك المصرية المحلية للإقراض فى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الوجود بالأسواق الإفريقية وزيادة الصادرات المصرية من المنتجات والخدمات للدول الإفريقية.

وقال هلال إن البنك المركزى وقع اتفاقية

مع البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد «إفريكسيم بنك» خلال يونيو الماضى لعمل دراسة للسوق المحلى لبحث نموذج عمل لشركة ضمان مخاطر الصادرات إلى إفريقيا بما يتوافق مع احتياجات السوق مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية.

وقالت ميرفت سلطان رئيس مجلس إدارة البنك امصرى لتنمية الصادرات أن دعم التصدير والمصدرين يتصدر أحد أبرز أولويات البنك الراهنة ضمن الاستراتجية التى ينتهجها، خاصة أن ٧٠٪ من عملاء البنك مصدرون بالإضافة إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمصدرين تستحوذ أيضا على ٧٠٪ من إجمالى محفظة القروض بالبنك.

وأفادت أن مصرفها قام بتدشين إدارة ترويج الصادرات خلال الفترة الماضية، تختص بتقديم حلول فريدة للتمويل التجارى لاستهداف المصدرين الحاليين ومن هم قيد الدراسة، لدعم وزيادة حجم عملاء البنك، وزيادة حصته من عمليات تمويل الصادرات المصرية، وأشارت إلى أن مصرفها يقدم التمويل اللازم للمصدرين، بغرض تعزيز تنافسية الصادرات المصرية بالأسواق الخارجية وإعطائها ميزة تنافسية.

وأكدت ميرفت سلطان أن البنك يعتزم تفعيل دور الشركة المصرية لضمان الصادرات لتعزيز الخدمات التصديرية، وزيادة نطاق تعاون البنك مع الجهات المهتمة بالتصدير عن طريق إبرام اتفاقيات متبادلة.

وأضاف أنه تم العمل بشكل وثيق مع جميع الهيئات المتعلقة بالتصدير بعقد بروتوكولات واتفاقيات مشتركة أو من خلال المؤتمرات وورش العمل بغرض تعزيز تنافسية الصادرات.

المهندس مجدى الوليلى

وعيل صعيدك الاتفاقية التى وقعها تنمية الصادرات مع البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد، قالت سلطان إن مصرفها قام بتوقيع عملية تمويل مشترك مع البنك الإفريقى لتمويل أحد المصدرين لإفريقيا بمبلغ ٢٠ مليون دولار، وجار دراسة تمويل عدد من المصدرين للسوق الإفريقية خلال الفترة المقبلة.

يشار إلى أن البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، قد وقع آواخر ٢٠١٧ اتفاقية مع بنك تنمية الصادرات المصرى لتوفير تمويل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بهدف دعم صادرات واستثمارات الشركات المصرية إلى الدول الإفريقية.

وبموجب أحكام الاتفاقية يجب أن يكون المستفيد من البرنامج من المصدرين المقيمين فى مصر، ويجب أن تكون المنتجات من أصل مصرى فى حين أن المستوردين يجب أن يكونوا أفارقة ويعيشوا فى إحدى البلدان الأعضاء فى إفريكسيم بنك.

وأكد أشرف القاضى رئيس المصرف المتحد، أن تشجيع التصدير ووضع حوافز للمصدرين بات من أولويات القطاع المصرفى ويأتى فى مقدمة اهتماماتها، موضحا أن رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى، ومن قبلها رئاسة جمعية البنوك المركزية الإفريقية ستعزز دور مصر على المستويين الإقليمى والدولى.

وقال القاضى أن مصرفه قام بتمويل عمليات تصديرية بقطاعات المحاصيل الزراعية والأسمدة والصناعات الدوائية بقيمة تمويل بلغت ٢٠٠ مليون دولار لكبار وصغار المصدرين.

وكشف عن قيام المصرف المتحد على مدى العامين السابقين بإعداد استراتيجية لدعم الاقتصاد القومى وزيادة حركة الصادرات المصرية، عبر ٣ محاور إستراتيجية كان أولها القيام بدور توعوى للمصدرين المصريين والموردين على كيفية الالتزام بمعايير التصدير واستيفاء الحصيلة التصديرية بالتعاون مع البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد إفريكسيم بنك والبنك المصرى للصادرات وهيئة تنمية الصادرات المصرية.

وأوضح أن المصرف قطع شوطا كبيرا بالتعاون مع البنك المصرى لتنمية الصادرات فى ملف التوعية خصوصا أنها ساعدت على ضمان استرداد قيمة البضائع المصدرة لصالح المصدرين بمعدل تراوح بين ٨٠ و١٠٠٪ من قيمة تلك البضائع بالإضافة إلى توقيع بروتوكول مع البنك الإفريقى للتصدير والإستيراد إفريكسيم بنك لإعطاء قيمة مضافة على الحصائل التصديرية على مستوى ٥٠ دولة إفريقية ودول العالم.

وأشار إلى أن المحور الثانى من تلك الاستراتيجية يتمثل فى تدوير العمليات التصديرية لزيادة التصدير لإفريقيا واستعادة الثقة بالجهاز المصرفى المصرى بالتزامن مع التعاون الفعلى مع أكثر من ٧ بلدان إفريقية من بينها ساحل العاج وتنزانيا وكينيا وموريتانيا والجزائر والمغرب ونيجيريا، مؤكدا أن هناك توسعات مرتقبة على مستوى القارة الإفريقية وينطوى المحور الثالث بحسب القاضى من تلك الاستراتيجية على تدريب العملاء لدى المصرف المتحد للتوجه إلى إفريقيا وإلى الأسواق العالمية خصوصا فيما يتعلق بمدينة دمياط للأثاث.

ومن جانبه قال محمد الإتربي رئيس بنك مصر: إن هناك اهتماما من جانب بنك مصر بدعم المصدرين فى شتى الأسواق العالمية وخاصة قارة إفريقيا على نحو يهدف لاستعادة مكانة الدولة المصرية بين القيمة الدول. وأوضح أنه جار طرح خط ائتمانى بـ٥٠ مليون دولار بالتعاون مع المطرف العربى للدولىAIB ، لتمويل الصادرات المصرية لإفريقيا، معتبرًا أن ذلك سينعكس على حركة التجارة الخارجية ويدعم الاقتصاد القومى.

وذكر أن بنك مصر لديه إيمان بأهمية الارتقاء بالصادرات وتحفيز المصدرين وتيسير الصعاب أمامهم بغرض إعطاء المنتج المحلى ميزة تنافسية على نحو يسهم فى جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبى وتحقيق التكامل مع جميع الدول خاصة إفريقيا، خصوصا فيما يتعلق بالمشروعات التنموية ودعم الصادرات المصرية للقارة السمراء.

وطالب علاء جودة مدير عام الشركة المصرية لضمان الصادرات: بضرورة تكثيف الجهود للتوجه إلى دول جديدة بقارة إفريقيا ودول الاتحاد الروسى ودول شرق آسيا، حيث إنها مناطق جغرافية متميزة ويوجد لديها طلب على المنتج المحلى.

وأوضح أنه تم تقديم ٤ خدمات رئيسية للمصدرين على رأسها تقديم أنشطة التخصيم وضمان سداد الصادرات واستيراد الديون الخارجية وتقديم حلول ائتمانية غير مصرفية لدعم صغار المصدرين. ذكر زن شركة ضمان الصادرات تغطى حاليا ٣٥ سوقا منها ٥ أسواق تصديرية كبرى تضم السعودية والإمارات وإيطاليا وتركيا وأمريكا بجانب ٣٠ دولة إفريقية من بين ٤٥ دولة، لافتًا إلى أن كينيا وتنزانيا ودول غرب إفريقيا هى الدول الأكثر رواجًا للصادرات المصرية.

أكد أن الشركة لاتتعامل مع سوريا واليمن حاليا وبعض دول الموجودة فى شمال إفريقيا، نظرًا لكونها من الأسواق التى تتسم بالمخاطر العالية، لافتًا إلى أن الشركة تدرس تقديم خدماتها لليبيا.

وأضاف جودة، أن حركة التجارة شهدت تغييرا ملحوظا خلال الفترة الماضية لمعظم الأسواق العالمية خاصة الأسواق الواعدة لمصر.

9 محاصيل زيتية تغزو الأراضى المستصلحة لتقليص فجوة الزيت

فجوة واسعة تعانيها مصر فى قطاع الزيوت، بالنظر إلى العجز الكبير فى الإنتاج المحلى مقارنة بالاستهلاك، مما يضطر الدولة إلى تدبيره عبر الاستيراد، بفاتورة مالية ضخمة، لذا بدأت الحكومة النظر فى الأمر، والبحث عن حلول لتقليص تلك الفجوة.

فى هذا الإطار، تواصل وزارة الزراعة تنفيذ خطتها الخاصة بالتوسع فى المحاصيل الزيتية، وتشمل تلك الخطة نشر ٩ محاصيل زيتية فى الأراضى المستصلحة، والتوسع فى مساحات الزيتون بـ١١ منطقة أبرزها شمال ووسط سيناء وطريق الضبعة وطريق العلمين ووادى النطرون وشرق واحة سيوة والجارة والواحات البحرية والفرافرة وطريق أسيوط الغربى حتى المنيا.

وأعدت الوزارة دراسة فنية متخصصة عن استراتيجية التوسع فى زراعة الزيتون، متضمنة الأصناف المزروعة، سواء للتخليل أو إنتاج الزيت، وطرق الزراعة الكثيفة أو عالية الكثافة والاحتياجات المائية، والمناطق المقترحة، وفرص التصدير، وطرق تدبير الشتلات واستيرادها، وأكدت الدراسة أن ٧٥٪ من المساحات المزروعة بالزيتون حالياً من أصناف زيتون النخيل، بينما لا يتجاوز إنتاج مصر من إنتاج أصناف الزيت ٣٠ ألف طن يذهب معظمها للاستهلاك المحلى.

وأوضحت الوزارة فى تقرير صادر عنها، أن هنام مخططاً لاستكمال زراعة ١٠٠ مليون شجرة زيتون، على أن يتم تنفيذ الخطة بزراعة ٦٥ مليون شتلة خلال الفترة المقبلة، والاعتماد فى تدبير تلك الشتلات على القطاعين الخاص والحكومى، عبر طرح كراسة شروط للتوريد، لافتة إلى أن المناطق المقترحة للتوسع فى أصناف الزيت تشمل ١١ منطقة تتميز بارتفاع درجة الحرارة وقت تكوين الزيت.

ويواصل معهد المحاصيل الحقلية التابع لمركز البحوث الزراعية مراجعة التركيب المحصولى تمهيداً للتوجه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية فى الأراضى الجديدة، وقد بدأت التجربة فعلياً بمشروع

التركيز على الزيتون فى ١١ منطقة جديدة ومشروع للنخيل والكانولا.. والبحوث الزراعية تعتمد التركيب المحصولى

غرب المنيا لاستخلاص الزيتوت وعمل برامج تربية واستخدام أصناف مبكرة النضج لزيادة الإنتاج خاصة من الذرة والكانولا ودوار الشمس وبذور القطن وفول الصويا، بغرض تقليل العجز فى الزيت.

وقال الدكتور علاء خليل، مدير معهد المحاصيل الحقلية إن هناك تكليفات لقسم المحاصيل الزيتية بمواصلة تنفيذ خطة التوسع فى المحاصيل الزيتية، لتقليل فجوة الواردات، لافتاً إلى أن التوسع فى المساحات المجمعة سيساعد فى سد الفجوة وتوفير كثير من الأموال، موضحاً أن التوجه يشمل التوسع فى مساحات السمسم والفول السودانى وعباد الشمس، خاصة فى الوادى الجديد والأراضى المستصلحة.

وكشف تقرير للوزارة أن التوجه نحو تكثيف زراعة نبات الكانولا سيسهم فى زيادة إنتاج الزيوت، والحد من الفجوة الاستيرادية للمنتجات الزيتية وزيوت الطعام، إذ يعتبر واحداً من أهم المحاصيل وزيوت الطعام، إذ يعتبر واحداً من أهم المحاصيل الزيتية ومصدراً مهماً من مصادر الزيت النباتى فى العالم بعد النخيل وفول الصويا، مستطرداً: هناك خطة للتوسع فى إنتاج البذور الزيتية، وزيادة زراعات فول الصويا عباد الشمس، فضلاً عن وضع آليات محكمة لتسويق المحاصيل الزيتية، ويجرى حالياً تنفيذ برامج لزيادة نسبة الزيت فى بذرة القطن من ٢٠ إلى ٢٥٪.

وأوضح التقرير أن زيادة إنتاج المحاصيل الزيتية سيحد من واردات الزيت، خاصة زيوت النخيل التى تتقدم قائمة الاستهلاك، وأشار كذلك إلى أن الوزارة لديها توجه لتنفيذ مشروع قومى لزراعة نخيل الزيت، يعد تنيذ خطة بحثية لتربية هذا النوع، فى ظل احتوائه على تركيبة متوازنة من الأحماض الدهنية المشبعة وغير المشبعة ونسبة عالية من فيتامين هـ تجعله أفضل زيت قلى متاح، وبحسب التقرير، فإن زيت الكانولا أيضاً من أفضل الزيوت النباتية عند استخدامه فى تغذية الإنسان، كما أنه محصول شتوى يمكن أن يسد الفجوة الزيتية، إذ يُعد أحد أفضل الزيوت للاستخدام فى صناعة المخبوزات.

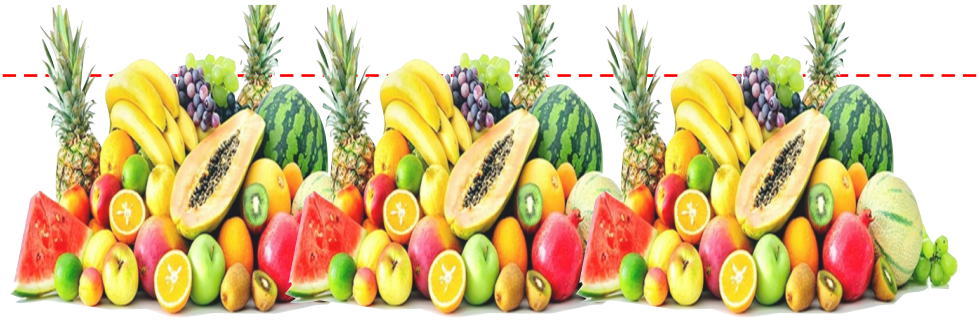

5 عصائر تساعد على التخلص من مشكلة الإمساك

يعانى معظم الأشخاص من مشكلة الإمساك عندما تتباطأ حركة الأمعاء فى الجهاز الهضمى.

وهناك عدد من الأسباب التى يمكن أن تسبب الإمساك، مثل انخفاض تناول الألياف، والخمول البدنى، وتناول كمية أقل من المياه، وغيرها.

ويفضل بعض الناس تناول الأدوية لعلاج الإمساك، والتى قد لا تكون صحية على المدى الطويل.

ونشر موقع «تايمز أوف إنديا» عدداً من العصائر الطبيعية التى يمكن أن توفر لك بعض الراحة.

١ - عصير الخوخ: عصير الخوخ فعال جداً فى علاج الإمساك، فهو غنى بالألياف الغذائية والسوربيتول، التى ترفع البراز وتساعد على مرورها بسهولة من الجسم، ويعد مصدراً جيداً لفيتامين c والحديد.

- عصير الأناناس: يحتوى الأناناس على إزيم البروميلين: مما يساعد على تخفيف الإمساك وتقليل الانتفاخ وتشنجات المعدة.

٣ عصير الليمون: هو أحد العصائر الشعبية للتخلص من مشكلة الإمساك، فالليمون حامض بطبيعته، ويحتوى على فيتامين c ومضادات الأكسدة، مما يساعد على إزالة السموم من الجهاز الهضمى.

ويشرب بعض الأشخاص ماء الليمون على وجه التحديد بعد تناول الوجبات: للحفاظ على مشكلة عصر الهضم فى الجسم وإزالة السموم من الجسم.

٤ - عصير البرتقال: البرتقال يحتوى على نسبة عالية من الألياف التى تضيف الجزء الأكبر إلى البراز وتحفز حركة الأمعاء.

٥ - عصير الكمثرى: يعتبر عصير الكمثرى خياراً رائعاً للتخلص من الإمساك، فهذه الفاكهة غنية بالفيتامينات، وتحتوى على آلياف وكمية كبيرة من السوربيتول، وينصح بعصير الكمثرى للأطفال الذين يعانون من مشاكل فى الجهاز الهضمى.

الشعبة العامة للمخابز بغرفة صناعة الحبوب تطالب وزير التموين

الإلتزام بتنفيذ الأحكام القضائية بالبراءة فى قضايا الكارت الذهبى بالشرقية.. وحل مشاكل تأمينات عمال المخابز

طالبت الشعبة العامة للمخابز بغرفة صناعة الحبوب برئاسة حسن محمدى الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية بالتدخل لدى مديرية التموين بالشرقية الالتزام بتنفيذ الأحكام القضائية بالبراءة لصالح أصحاب المخابز بالشرقية فى قضايا الكارت الذهبى حيث تعرضوا للظلم خلال الفترة الماضية بسبب المحاسبات الجزافية والوهمية من جانب المكاتب التموينية بمحافظة الشرقية الخاصة بالمنصرف من الكارت الذهبى «كارت مفتش» ورغم تحرير محاضر لهم لعدم قدرتهم على سداد هذه المبالغ الخيالية وعرضوا على النيابة التى حفظت الموضوع وحصلوا على البراءة إلا أن مديرية التموين بالشرقية متعسفة ورفضت تنفيذ هذه الأحكام بالبراءة وتطالبهم بتحصيل هذه المبالغ المستحقة عليهم والغرامات المحررة فى هذه القضايا مما يعرضهم للمخاطر ويؤدى إلى اغلاق مخابزهم.

كما طالبت الشعبة أيضا وزير التموين بضرورة مخاطبة النائب العام لإصدار الكتاب الدورى لحفظ المحاضر المحررة ضد أصحاب المخابز وارجاء تنفيذ العقوبات المقضى بها على غرار الكتب الدورية السابقة التى تم اصدارها من السيد المستشار المحامى العام وأخرها الكتاب الدورى رقم ١ لسنة ٢٠١٦ مع الاكتفاء بالعقوبات المالية التى تضمنها التوجيه الوزارى رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٧ فى ظل التوجه نحو تطبيق المنظومة الجديدة وتحويل الدعم العينى إلى الدعم النقدى المشروط.

حيث إن صدور أحكام نهائية

حسن محمدى

الدكتور على المصيلحى

بالحبس على عدد كبير من أصحاب المخابز سيؤدى إلى غلق مخابزهم وتشريد أسرهم خاصة وأن هذه الأحكام مقيدة للحريات وأن غلق المخابز وهى المصدر الوحيد لدخلهم ورزقهم مما يتطلب الوقوف بجوارهم والاكتفاء بالغرامات المحررة ضدهم، حيث إن البعض منهم يقضى عقوبة الحبس خلف القضبان ويستنجدون بسيادتكم للتدخل لدى النائب العام لإصدار الكتاب الدورى بحفظ هذه القضايا.

مع العلم أن أصحاب المخابز المحبوسين على ذمة القضايا التموينية قاموا بسداد جميع المبالغ المستحقة عليهم إلا أنهم لا زالوا خلف القضبان لتنفيذ العقوبات التى صدرت ضدهم.

كما طالبت الشعبة بحل مشاكل التأمينات لعمال المخابز لدى الهيئة العامة للتأمينات فى ظل القانون الجديد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ والذى تضمن تعديل الكود الحالى بعمال المخابز من الكود ٦ إلى الكود ٣ مما يحمل أصحاب المخابز أعباء مالية جديدة فوق طاقتهم تؤثر بالسالب على مواصلة العمل داخل المنظومة.. خاصة مع عدم وضع أى تكلفة جديدة لجوال الدقيق منذ بداية المنظومة.. مع العلم أنه يتم خصم المبالغ المقررة للتأمينات على العمل من هامش الربح المقرر لهم على جوال الدقيق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية والتى تقوم بدورها بسداد المبالغ للهيئة العامة للتأمينات.. فليس من العدل أن يقوم صاحب المخبز بسداد المبالغ المقررة للتأمينات مرتين فى ظل العمل بالقانون القديم والثانية فى ظل العمل بالقانون الجديد بعد تحويل الكود الخاص بالعمالة من ٦ : ٣ الأمر الذى أدى إلى عمل محاضر من قبل هيئة التأمينات لأصحاب المخابز.

لدينا ثقة فى وزير التموين لإنقاذ الصوامع

لاشك أن استمرار تجميد استخدام الصوامع المعدنية فى القطاع الخاص من جانب وزارة التموين حتى الآن له آثار سلبية عديدة من كافة الجوانب سواء كانت خسائر فادحة لأصحابها فى المقام الأول.. وثانيا إهدار لاستثمارات تم إقامتها بتمويل من البنوك كان سيتم سداده من عائد التشغيل ولكن هذا لم يحدث مما عرض أصحاب هذه الصوامع إلى مخاطر واضرار جسيمة والحجز عليها، وهل هذا جزائهم لأنهم استجابوا لنداء الدولة بضرورة مشاركة القطاع الخاص مع الدولة فى إنشاء الصوامع المعدنية لحماية محصول القمح القومى من تعرضه للتلف والإهدار نتيجة تخزينه فى الشون الترابية.

ولهذا كانت مبادرة القطاع بإنشاء هذا الكم من الصوامع المعدنية على مستوى المحافظات، كمساهمة ومشاركة مع الدولة فى تخزين محصول القمح القومى وحمايته والحفاظ عليه ولكن من الواضح أن القطاع الخاص بيدفع الثمن حاليا بضياع أمواله واستثماراته التى عانى بسببها صعوبات كبيرة لإقامتها حتى أصبحت كيانات اقتصادية كبيرة.

وما يثير علامات التعجب أن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى وافق على إعادة استخدام الصوامع المعدنية فى القطاع بضوابط وقواعد محددة فى الاستخدام ووافقنا عليها ولم نعترض.

إلا أن وزارة التموين ترجئ عدم استخدام صوامع القطاع الخاص المعدنية إلى وقت أخر، مما سيترتب عليه مزيد من نزيف الخسائر والتدهور والإنهيار لهذه الاستثمارات.

ولا يزال لدينا بارقة أمل وثقة فى الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية لفك التجميد وإعادة استخدام الصوامع المعدنية فى القطاع الخاص بالطرق التى يراها تناسب إجراءات وزارة التموين لإنقاذ ما يتم انقاذه لاستثمارات إقيمت بملايين الجنيهات، خاصة وأننا فى أشد الاحتياج لاستخدام هذه الصوامع المعدنية لتخزين محصول القمح القومى لوجود عجز كبير فيها بل نحتاج إلى ضعف الموجود منها حاليا.

عمرو الهياتمى

فوائد البردقوش الصحية

على الرغم من التقدم العلمى الذى وصل إليه علم الطب فى علاج الكثير من الأمراض، إلا أن العلاج بالأعشاب مازال يفرض نفسه حتى الآن، ومن أهم هذه الأعشاب المستخدمة فى علاج الكثير من الأمراض: البردقوشو وسنتعرف على فوائد البردقوش فى الآتى:

عشبة البردقوش أو المردقوش البردقوش من الأعشاب الطية المستخدمة منذ القدم، وهو من فصيلة النباتات العطرية وتنتشر فى منطقة حوض البحر المتوسط ويتميز بالطعم الحلو اللاذع، كما يطلق عليه أسماء أخرى فى مناطق مختلفة من العالم العربى مثل: مردقوش، مرقوش برى، مردكوش، مرزنجوش، السمسق، الزعتر البرى، العترة، المزو، ريحان البر، حبق الفتى، العبقر، الصعترى، ويعرف فى المملكة العربية السعودية باسم الدوش أو الوزاب، ولقد استخدم البردقوش فى العصر اليونانى كرمز للسلام والتوازن النفسى والسعادة كما استخدم فى صناعة أطواق الورد البردقوش أو المردقوش فى الطب النبوى والأديان عرف البردقوش فى الكتاب المقدس باسم الزوفا، وكذلك فإن له تقديسا كبيرا فى الديانة الهندوسية، حيث كانت تعتقد أن له قدرة على طرد الحزن، كما اتفق كثير من العلماء المسلمين ومنهم ابن القيم فى زاد المعاد، والإمام الالوسى والذهبى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصفه للصداع الذى لا ينفع معه القصد ولا الحجامة، كما كان يصفه للنساء اللاتى لديهن خلل فى الحيض، وكذلك لمن لديها عقم.

القيمة الصحية للبردقوش تتميز أعشاب البردقوش بالطعم الحلو واللاذع معا، كما تتمتع بقوائد صحية عديدة لأنها تحتوى على خواص مضادة للبكتيريا ومضادات الأكسدة، بالاضافة إلى احتوائها على العديد من الأملاح المعدنية والفيتامينات المفيدة للصحة، وتستخدم كل أجزاء البردقوش فى صناعة الأدوية وفى علاج بعض الأمراض، كما يستخدم فى بعض الصناعات الغذائية والتوابل، لما تتميز به من نكهة رائعة.

استخدام البردقوش للتخسيس أكثر فائدة من الشاى الأخضر.. تشير الكثير من الأبحاث التى اجريت حول البردقوش والشاى الأخضر إلى أن البردقوش للتنحيف أكثر فائدة من الشاى الأخضر خصوصا للراغبين فى التخلص من السمنة، حيث إنه يقوم بالدور الذى يقوم به الشاى الأخضر، بالإضافة إلى أن له العديد من الفوائد الأخرى، وقد تناولنا فى مقال سابق فوائد الشاى الأخضر فيما يتعلق بتقليل الوزن والتخلص من السمنة.

فوائد البردقوش الطبية.. يحتوى البردقوش على المغذيات النباتية والفيتامينات والأملاح التى تساعد على التمتع بصحة جيدة، ومن هذه الفوائد ما يلى: فوائد البردقوش للبرد.. تحتوى أعشاب البردقوش الطازجة على نسبة عالية من فيتامين سى، ولذلك فإنه يعد مشروبا رائعا لمقاومة نزلات البرد والانفلونزا، كما يستخدم فى علاج السعال، حيث يعمل على إزالة الاحتقان ويقى من العدوى الفيروسية والتهاب القصبة الهوائية والحبوب الأنفية وكذلك الصداع، كما يخفف من التهاب الحنجرة والبلعوم، وهو علاج فعال للربو أيضا، ويتم ذلك عن طريق غلى أوراق البردقوش، ويمكن استخدامه للأطفال والكبار.

فواء البردقوش للجهاز الهضمى.. يعمل البردقوش على تحسين أداء الجهاز الهضمى، حيث يساعد على عملية الهضم بصورة أفضل عن طريق إفراز إنزيمات هاضمة، كما يحسن من الشهية ويخفف الشعور بالغثيان، ويساعد على التخلص من انتفاخ البطن والتقليل من الغازات، ويلطف من تشنجات المعدة، والتقلصات المؤلمة، ويعالج الإسهال ويعمل كملين لحالات الإمساك المزمنة، ويعمل على علاج القولون.

السيسى يعطى قبلة الحياة للمصانع المتعثرة

توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى للحكومة والبنوك بسرعة التدخل للانقاذ المصانع المتعثرة واعادة تشغيلها من جديد مرة اخرى كانت بمثابة قبلة الحياة لها بعد ان اهملت لفترات طويلة دون حل الامر الذى سيساهم فى زيادة معدلات التنمية والنمو للاقتصاد المصرى واستيعاب قدر من البطالة، وازمة المصانع المتعثرة تفاقمت خلال الفترة الماضية وتجمدت بدون حلول واقعية ولم يتحرك احد لحلها ولولا تدخل الرئيس السيسى لزاد عدد المصانع المتعثرة لما هى عليه الان لارقام فلكية خاصة بعد ان تجاوز عددها الـ٨٢٢٢ مصنعا وقفا لبيانات اتحاد نقابات عمال مصر موزعة على ٢٤ منطقة صناعية حتى الان منها ٤٠٪ فى قطاع الغزل والنسيج فقط وتستحوذ مدينة القاهرة الجديدة على اكبر عدد من المصانع المتعثرة بواقع يصل الى ١٠٠٠ مصنع متوسط وصغير، والحقيقة ان مشاكل المصانع المتعسرة ليست كبيرة كما وصفها الخبراء المتخصصون ويمكن التغلب عليها لانها تنحصر فى ارتفاع قيمة التأمينات وفوائد البنوك التى تراكمت لسنوات الى جانب اصل الدين وكذا نقص العمالة الفنية المدربة بالاضافة الى تكبدها مصروفات ورسوم ضخمة فى بداية التشغيل تتمثل فى اجراءات الترخيص وارتفاع قيمة المقايسات وادخال الغاز والمياه والصرف ناهيك عن صعوبة التسويق لمنتاجاتها وعدم توافر الموصلات لنقل العمالة.

فالدور الاساسى القوى الذى سوف تلعبه البنوك فى حل ازمة المصانع المتعثرة يمثل الجانب الاكبر من مشاكل هذة المصانع وان باستطاعتها تعويم وتقويم هذة المصانع اذا تم منحها فترات سماح متوسطة او طويلة لسداد ديونها الى جانب تخفيض اسعار الفائدة لها واعتقد ان قيادات بنوك الاهلى ومصر والقاهرة وهى من اكبر البنوك فى مصر ممثلة فى هشام عكاشة ومحمد الاتربى وطارق فايد قادرة على ايجاد الحلول الصحيحة لانهاء ازمة المصانع المتعثرة لانهم يتميزون بالكفاءة المصرفية والاداء الجيد وحققوا نجاحات غير مسبوقة كما ان على وزارة الصناعة دور ايضا مهم فى التنسيق مع البنوك فى العمل على كيفية تسويق منتاجات هذة المصانع من خلال الاستعانة بعدد من الخبراء المتخصصين حتى نضمن عدم تعرض هذة المصانع للتعثر مرة اخرى الى جانب توفير العمالة الفنية المدربة لهذة المصانع حتى تكون المعالجة متكاملة من كافة الجوانب لانهاء ازمة التعثر بجدية خاصة وان مناخ الاستثمار فى مصر جاذبا للاستثمار الخارجى ويحظى باهتمام المستثمرين الاجانب والاقبال عليه لانه يعد من افضل مناطق الاستثمار فى الدول الناشئة بشهادة المؤسسات العالمية فى مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليان لذا يتطلب منا الحفاظ على الصورة الجيدة لمناخ الاستثمار الجاذب فى مصر والعمل على ازالة اى معوقات وعراقيل تواجه الصناعة والاستثمار على المستوى المحلى حتى لايكون هناك تشويه لمناخ الاستثمار وتبقى صورته نقية جاذبة.

لقد ساهمت الجهود المتواصلة التى قام ويقوم بها الرئيس عبد الفتاح السيسى فى دفع عجلة الاستثمار ودعم الصناعة والتوسع فى اقامة المناطق الصناعية خاصة بعد ان اسس اكبر مشروعات البنية التحتية بالاضافة الى مشروعات الطرق والكبارى والانفاق وشبكات الكهرباء وانشاء العديد من الموانئ الجديدة بالاضافة الى منطقة قناة السويس الاقتصادية واستصلاح واستزراع ملايين الافدنة الى جانب اطلاق العديد من المبادرات لتوفير التمويل اللازم للمصانع و منح العديد من الحوافز والمزايا لتشجيع الاستثمار فى الصعيد مما جعل مصر محط انظار العالم وواحة مهيئة وخصبة وجاذبة للاستثمار المحلى والاجنبى.

محمد العزاوى
mmmazawy@yahoo.com

خصائص الشوفان

الشوفان يرزع أساسا لاستخدامه كأعلاف للماشية وينمو فى مناطق الولايات المتحدة وكندا، فهو يتميز بقدرته على تحمل التربة الفقيرة، كما أنه يعد من الحبوب الكاملة، وهناك عدة أنواع من الشوفان، منها الشوفان التقليدى والشوفان الفورى أو السريع، وقطع الشوفان الصلبة، ويعد غنيا بالألياف، وفيتامينات «ب» والفسفور والمغنيسوم والزنك بالإضافة إلى أنه يعد من الأغذية الخالية من الجلوتين، ولكنه يمكن أن يتلوث من القمح أو الشعير التى تعالج فى نفس المصنع لذا ينصح الأشخاص المصابون بحساسية القمح وبالانتباه إلى خلو منتجات الشوفان من الجلوتين عن طريق قراءة الملصق الغذائى.

خصائص الشوفان

يعد الشوفان من أكثر الحبوب المفيدة للصحة فى العالم وتشير الدراسات إلى أنه يمتلك فوائد عديدة للصحة ونذكر منها ما يأتى:

■ غنى بمضادات الأكسدة: إذ إن حبوب الشوفان الكاملة غنية بمضادات الأكسدة وبعض المركبات النباتية التى تدعى متعددات الفينول ومن أشهر أنواع مضادات الأكسدة الموجودة فيه الأفينانثر أميد - الذى يخفض ضغط الدم عن طريق زيادة إنتاج أكسيد النيتريك، حيث تساعد جزيئات هذا الغاز على تمدد الأوعية الدموية، مما يحسن من تدفق الدم بالاضافة إلى امتلاكه خصائص مضادة للالتهاب وللحكمة.

■ خفض مستويات الكوليسترول: حيث أظهرت الدراسات أن ألياف بيتا جلوكان الموجودة فى الشوفان تقلل من مستويات الكوليسترول الكلى، والكوليسترول الضار، أو ما يسمى بالبروتين الدهنى منخفض الكثافة، كما تزيد هذه الألياف من إفراز العصارة الصفراء الغنية بالكوليسترول، مما يقلل من مستويات الكوليسترول فى الدم، كما بينت دراسة أخرى أن مضادات الأكسدة فى الشوفان تعمل مع فيتامين «ج» لتمنع أكسدة الكوليسترول الضار.

■ تنظيم مستويات السكر فى الدم: إذ إن ألياف البيتا جولكان القابلة للذوبان والموجودة فى الشوفان تساعد على خفض مستويات السكر فى الدم، وخاصة عند الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع الوزن، أو المصابين بمرض السكرى من النوع الثانى، وقد تحسن أيضا من حساسية الإنسولين، عن طريق تأخير تفريغ المعدة، وامتصاص الجلوكوز إلى الدم.

المساعدة على خسارة الوزن: إذ يعد الشوفان من الأطعمة التى تشعر الشخص بالشبع والامتلاء، مما يقلل من كمية السعرات الحرارية المتناولة، ويساعد على خسارة الوزن، وذلك لاحتوائه على ألياف البيتا جلوكان الذى يحفز إفراز هرمون الشبع، مما يؤدى الى خفض السعرات الحرارية المتناولة، مما يقلل من خطر الاصابة بالسمنة.

● التقليل من خطر إصابة الأطفال بالربو: حيث يعد الربو من أكثر الأمراض المزمنة شيوعا عند الأطفال، ويعتقد الباحثون أن تقديم الطعام الصلب للأطفال فى سن مبكر قد يزيد من خطر إصابتهم بالربو والأمراض الأخرى المرتبطة بالحساسية، ولكن الدراسات تشير إلى أن هذا الاعتقاد لا يشمل جميع أنواع الطعام، إذ إن تقديم الشوفان قد يقيهم من هذه الإصابة، ووجدت إحدى الدراسات أن تقديم الشوفان للرضع قبل عمر الستة أشهر يرتبط بانخفاض خطر إصابة الأطفال الربو.

● التقليل من خطر الإصابة بسرطان القولون والمستقيم: إذ أشار الباحثون إلى أن اتباع حمية غذائية غنية بالألياف تتضمن الحبوب الكاملة مثل ا لشوفان ارتبطت بانخفاض خطر الاصابة بسرطان القولون والمستقيم، ووجدت الدراسة أن زيادة ١٠ غرامات إضافية من الألياف فى اليوم للحمية الغذائية تقلل من خطر الإصابة بسرطان القولون والمستقيم بنسبة ١٠٪.

■ خفض ضغط الدم: حيث تبين أن النظام الغذائى المحتوى على الكثير من الحبوب الكاملة مثل الشوفان قد يقلل من ضغط الدم بتأثير مشابه للأدوية المخفضة للضغط ووجود أن تناول ثلاث حصص فى اليوم يقلل بشكل واضح من خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية عند الأشخاص فى منتصف العمر عن طريق خفض ضغط الدم.